

Sultanate of Oman  
Ministry of National Economy



سلطنة عُمان  
وزارة الإقتصاد الوطني

# الأخبار الصحفية

2010



المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية  
Directorate General of Economic Statistics

www.mone.gov.om

Sultanate of Oman  
Ministry of National Economy



سلطنة عُمان  
وزارة الإقتصاد الوطني

# الأخبار الصحفية

2010

المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية  
Directorate General of Economic Statistics

## الفهرس

٥	أولاً: النشرات: .....
٧	ملامح الاقتصاد العماني .....
١٨	الحسابات القومية .....
٢١	السياحة .....
٢٩	ثانياً: المؤشرات الاقتصادية: .....
٣١	الناتج المحلي الإجمالي .....
٣٤	إنتاج النفط .....
٤٨	التضخم .....
٦٠	أسعار الجملة .....
٦٢	أسعار مواد البناء .....
٦٣	السياحة .....
٦٥	الاستثمار الأجنبي .....
٦٨	التجارة الخارجية .....
٧٣	ثالثاً: إصدارات أخرى .....



# أولاً: الشرات

## ملاحق الاقتصاد العماني

### ملاحق الاقتصاد العماني لعام ٢٠٠٩م

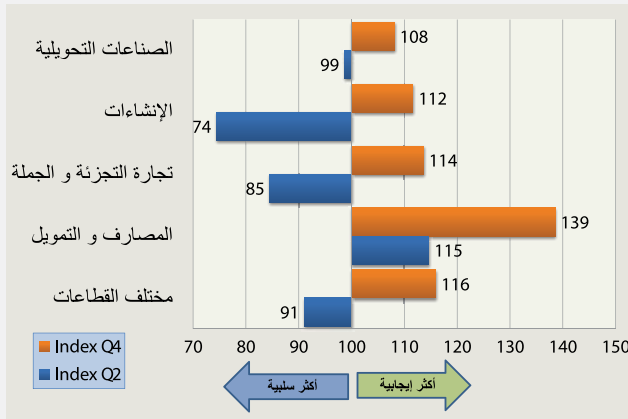
#### وزارة الاقتصاد الوطني تصدر تقرير

#### ملاحق الاقتصاد العماني خلال عام ٢٠٠٩م

صدر عن وزارة الاقتصاد الوطني تقرير ملاحق الاقتصاد العماني للعام ٢٠٠٩م والذي يتابع المسارات الرئيسية للاقتصاد العماني والعلاقات الاقتصادية الكلية الرئيسية خلال العام وفقاً للبيانات الدورية الرسمية.

وقد أوضح التقرير تحسن الثقة العامة للأعمال التجارية في السلطنة في نهاية عام ٢٠٠٩م مقارنة بمنتصف عام ٢٠٠٩م، حيث ارتفع مؤشر الثقة الاقتصادية من (٩١) نقطة في الربع الثاني إلى (١١٦) نقطة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م، مرجعاً السبب الرئيسي في انخفاض المؤشر في النصف الأول إلى أن الكثير من الشركات الرائدة شهدت انخفاضاً في خططها الاستثمارية، وفي أسعار المبيعات بدلاً من ارتفاعها. أما في نهاية عام ٢٠٠٩م كانت ثقة الأعمال التجارية أكثر إيجابية حيث كان التحول الهام في توقعات معظم الشركات الرائدة حول زيادة الاستثمار في أعمالها التجارية أثراً مباشراً في زيادة الثقة الاقتصادية. كما كان مؤشر المصارف والتأمين والتمويل أكثر المؤشرات إيجابية في الثقة العامة بمستوى (١٣٩) نقطة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩م، وسجل قطاع الإنشاءات أكبر زيادة في المؤشر حيث ارتفع من (٧٤) نقطة إلى (١١٢) نقطة.

مؤشر الثقة الاقتصادية في السلطنة للنصف الأول والثاني من عام ٢٠٠٩م



#### النمو الاقتصادي في السلطنة

أشار التقرير إلى حدوث تغييرات كبيرة في أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩م، حيث كان من آثار هذه التغيرات في الأسعار انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (-٢٣,٥٪) في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م،



وعلى الرغم من ذلك الانخفاض إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالأسعار الجارية تظهر تحسناً في النمو في عام ٢٠٠٩م، حيث شهد الربع الأول من العام أكبر انخفاضاً ونسبة (-٨,٣١%)، وتوقف الانخفاض في الربع الثاني من العام ٢٠٠٩م قبل أن يسجل نمواً إيجابياً بنسبة (٦,١٧%) في الربع الثالث من العام مقارنة بالربع السابق. واستمر النمو في الربع الرابع وبمعدل بلغ (٥,١٠%) مقارنة بالربع الذي سبقه.

### الأنشطة غير النفطية

أشار التقرير إلى أن تعالي قطاع الأنشطة غير النفطية من تداعيات الأزمة المالية العالمية جاء متأخراً وبطيئاً مقارنة بقطاع الأنشطة النفطية، حيث شهد معدل نمو إيجابي في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩م بلغت نسبته (٦,٢%) مقارنة بالربع السابق. وجاءت المساهمة الأكبر في معدل النمو الاقتصادي في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م من قطاعات الأنشطة غير النفطية الموجهة نحو التصدير، وعلى الأخص صناعة المواد الكيماوية الأساسية وفي مقدمتها المشروعات الكبيرة الموجهة نحو التصدير، والتي أسهمت بنحو (٦,٤) نقطة مئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكان إسهام قطاعات الخدمات مجتمعة التي تعتمد بشكل أكبر على الطلب المحلي في حدود (٥,٢) نقطة مئوية فقط في معدل النمو في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م مقارنة بالربع الثالث من نفس العام.

### قطاع النقد

ارتفعت نسبة القروض المحلية في مقابل الودائع منذ منتصف عام ٢٠٠٨م وخلال عام ٢٠٠٩م إلى أكثر من (١١٠%) لتتخفف بقدر قليل عن هذا المستوى في النصف الثاني من العام، إلا أنها ظلت عالية وتباطأ معدل نمو الودائع من (٢٧%) إلى (٦%) سنوياً طيلة الشهور من يناير إلى ديسمبر من عام ٢٠٠٩م. وقد كان للقطاع الحكومي والذي أسهم بنسبة (٦٥%) في معدل نمو إجمالي الودائع في عام ٢٠٠٩م أثراً عالياً في ارتفاع النمو الإجمالي للودائع. وفي نفس الوقت تباطأ معدل نمو وودائع القطاع الخاص وانخفض من (٢,١٧%) إلى (٨,٢%) سنوياً خلال الشهور من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٩م.

### قطاع السياحة

أما فيما يتعلق بالقطاع السياحي فقد أوضح التقرير أن نشاط الفنادق والمطاعم في عام ٢٠٠٩م سجل انخفاضاً في النمو بلغ (-٤,٠%) مقارنة بالنمو المحقق في عام ٢٠٠٨م والبالغ (٧,٢٨%). وجاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض إجمالي إيرادات الفنادق بنسبة (-٦,٢%).

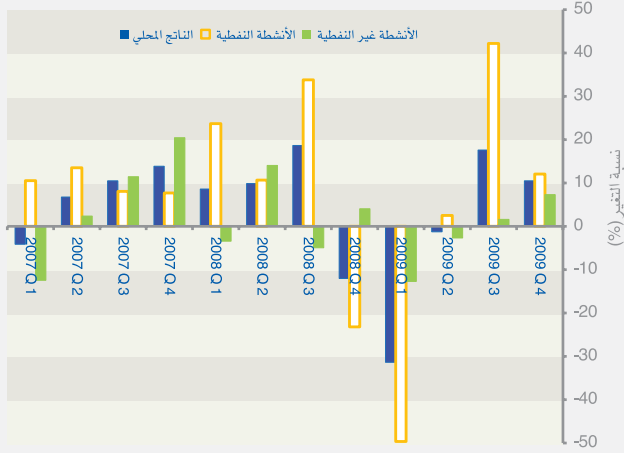
ويشير التقرير إلى أن فنادق السلطنة من فئة الخمس نجوم شهدت انخفاضاً في إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٠٩م بنسبة (-٥,٢%) مقارنة بارتفاعها بنسبة (٢٧%) في عام ٢٠٠٨م، معزيا السبب إلى انخفاض متوسط أسعار الغرف بنسبة (-٧,٢%). كما انخفض متوسط معدل الإشغال بنسبة (-٤,٢٢%) في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م نتيجة ارتفاع عدد الغرف المتاحة وانخفاض عدد الغرف المشغولة. وأوضح التقرير أيضاً ارتفاع معدل نمو إيرادات الفنادق من فئة الأربع نجوم في عام ٢٠٠٩م بنسبة (٦,٤%) مقارنة بعام ٢٠٠٨م. ويعزى هذا الارتفاع إلى ازدياد أعداد النزلاء في فنادق الأربع نجوم في عام ٢٠٠٩م بنسبة (٩,٧%) مقارنة بعام ٢٠٠٨م مما أدى إلى ارتفاع عدد الغرف المشغولة بنسبة (٤,١١%).

### الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

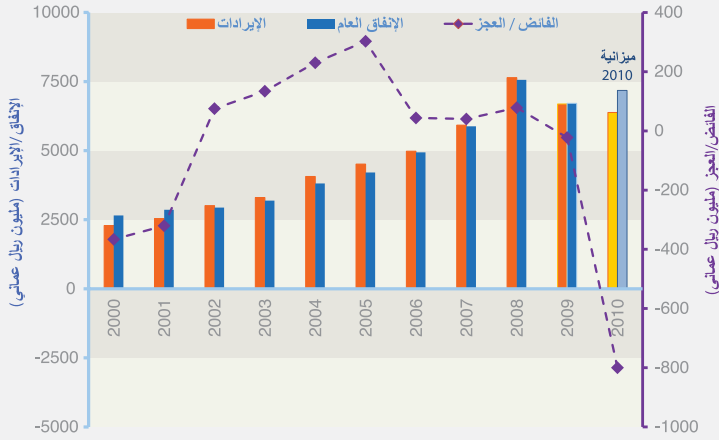
أشار التقرير إلى انخفاض معدل التضخم في السلطنة في عام ٢٠٠٩م ليلعب ما نسبته (٤,٣%) مقارنة بمستواه في عام ٢٠٠٨م والبالغ (٤,١٢%) ومستواه في عام ٢٠٠٧م والبالغ (٩,٥%).

وذكر التقرير أن البيانات الربعية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لعام ٢٠٠٩م أظهرت تزايداً في معدلات التضخم في النصف الثاني من العام، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩م بنسبة (٨,٠%) مقارنة بتراجع بنسبة (-٦,٠%) في الربع الثاني من نفس العام ثم ارتفع إلى (١%) في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م مقارنة بالربع السابق.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة بالربع السابق . بيانات ربع سنوية (%)



المالية العامة. بيانات سنوية (مليون ريال عماني)



## أسعار الجملة

أشار التقرير إلى أن متوسط الرقم القياسي العام لأسعار الجملة بمحاظفة مسقط في عام ٢٠٠٩ م بلغ (-٢,١)٪، منخفضاً من (٨,١٣)٪ في عام ٢٠٠٨ م مما يمثل انخفاضاً كبيراً في أسعار الجملة خلال عام ٢٠٠٩ م.

كما ذكر التقرير أنه وفقاً للبيانات الربعية لعام ٢٠٠٩ م مقارنة بالربع السابق فإنه يلاحظ بأن الرقم القياسي لأسعار الجملة واصل الانخفاض في الأرباع الثلاثة الأولى، و بوتيرة أبطأ، فقد انخفض من (-٢,١)٪ في الربع الأول إلى (-٨,٠)٪ في الربع الثاني و (-٦,٠)٪ في الربع الثالث، وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩ م بنسبة (٩,١)٪، حيث يعزى معظم الانخفاض في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في الأرباع الأولى من عام ٢٠٠٩ م إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وبدرجة أقل في أسعار السلع الغذائية، إلا أن أسعار المواد الغذائية توقفت عن الانخفاض وشهدت زيادات طفيفة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩ م.

وفي ذات الوقت كان المساهم الأكبر لارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩ م مقارنة بالربع الثالث من نفس العام، هو ارتفاع أسعار الذهب وبدرجة أقل ارتفاع أسعار الحديد. وهذا يختلف عن الزيادات المحققة في أسعار المعادن في عام ٢٠٠٨ م والذي كان يرجع إلى ارتفاع أسعار الحديد والصلب والتي بلغت ذروتها في الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٠٨ م ثم انخفضت بشكل كبير في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ م.

## أسعار مواد البناء

أشار التقرير إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة لمواد البناء في عام ٢٠٠٩م انخفض بنسبة (-٤,١١%) مقارنة بعام ٢٠٠٨م، وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها المؤشر سنوياً منذ عام ٢٠٠٢م عندما انخفض بنسبة (-٦,٠٠%)، وأوضح التقرير أن هذا الانخفاض أعاد المؤشر إلى مستواه بين نهاية عام ٢٠٠٧م وبداية عام ٢٠٠٨م. وذكر التقرير أن معظم الانخفاض في المؤشر في عام ٢٠٠٩م حدث في الربع الأول بنسبة (-٦,٠٨%) مقارنة بالربع السابق، معزياً ذلك إلى انخفاض أسعار الحديد والصلب والماكينات والمعدات الكهربائية في الربع الأول والتي ظلت أسعارها مستقرة خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩م.

## المالية العامة

أظهرت البيانات المبدئية لشهر ديسمبر من عام ٢٠٠٩م وجود عجز في المالية العامة قدره (٢,٢٢) مليون ريال عماني، ويعتبر هذا العجز بسيطاً مقارنة بالعجز المقدّر في الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٩م والمقدر بنحو (٨١٠) مليون ريال عماني. فبالرغم من المشاريع الإضافية التي تم اعتمادها خلال عام ٢٠٠٩م والاعتمادات الإضافية التي خصصت لتغطية مختلف عناصر الإنفاق العام فقد تم تغطية معظم العجز المقدّر بالميزانية بفضل السعر الفعلي المحقق للنفط البالغ (٥٦,٧) دولار أمريكي للبرميل مقابل (٤٥) دولار أمريكي للبرميل وفقاً لتقديرات الميزانية. وأشار التقرير إلى أن الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٠٩م شهدت انخفاضاً بنسبة (-٥,١٢%) مقارنة بعام ٢٠٠٨م وذلك نتيجة انخفاض إيرادات النفط والغاز بنسبة (-٨,١١%) و(-٨,٢٠%) على التوالي. كما انخفضت الإيرادات الرأسمالية بنسبة (-٣,٦٧%) وإيرادات الضريبة الجمركية بنسبة (-١,٣٤%) بينما ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل على الشركات بنسبة (١,٥٥%).

ويذكر التقرير إلى أن إجمالي الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠٩م انخفض بنسبة (-٣,١١%) مقارنة بعام ٢٠٠٨م ليلعب نحو (٦٧٠٩,٥) مليون ريال عماني مقارنة بنحو (٧٥٦٠,٣) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م، معزياً ذلك إلى انخفاض المصروفات الجارية بنسبة (-٨,١٢%). أما المصروفات الاستثمارية فقد ارتفعت بنسبة (٨,٣%) نتيجة ارتفاع المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية بنسبة (٦,١٦%) مقارنة بعام ٢٠٠٨م، الأمر الذي ساهم في بقاء الطلب المحلي على منتجات القطاع الخاص والخدمات إيجابياً مقابل انخفاض الطلب على الصادرات.

## الصادرات

يذكر التقرير أن إجمالي قيمة الصادرات شهدت انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠٠٩م نتيجة للأزمة المالية العالمية، حيث انخفض بنسبة (-٧,٢٦%) مقارنة بمعدل نموه في عام ٢٠٠٨م والبالغ (٨,٥٢%)، ويعتبر هذا أدنى معدل نمو منذ عام ١٩٩٨م، معزياً السبب الرئيس في ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات النفط والغاز في عام ٢٠٠٩م بنسبة (-٣٧%) مقارنة بعام ٢٠٠٨م وذلك نتيجة انخفاض متوسط سعر النفط الخام، حيث بلغ متوسط سعر النفط الخام العماني في عام ٢٠٠٩م (٥٦,٧) دولاراً أمريكياً للبرميل مقارنة ب (١٠١,١) دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٠٨م.

ويوضح التقرير أن تحليل مساهمة مناطق العالم المختلفة في الطلب على الصادرات العمانية غير النفطية يبين أن منطقة آسيا هي المساهم الرئيسي والمهيمن في ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م مقارنة بالربع المماثل من السنة السابقة، فقد ساهمت بنحو (٢٧,٧) نقطة مئوية في ارتفاع الصادرات غير النفطية والبالغ (٤,٤٤%)، وذلك نتيجة ارتفاع صادرات السلطنة من الأسمدة (اليوريا) للهند وباكستان. كما جاءت أوروبا وتشكل المساهم الأكبر الثاني تليها منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأمريكا.

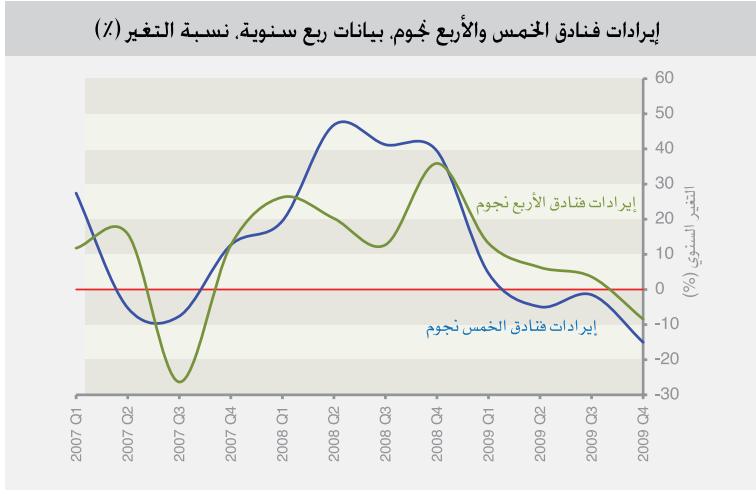
## الواردات

يشير التقرير إلى انخفاض معدل النمو السنوي لصافي الواردات في عام ٢٠٠٩م بنسبة (-٣١,١%) مقارنة بالنمو العالي الذي تحقق في عام ٢٠٠٨م والبالغ (٤٢%). وأظهرت النتائج الربعية في عام ٢٠٠٩م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٨م أن معدل نمو صافي الواردات انخفض في الربع الأول بنسبة (-٦,٣%) ثم بنسبة (-٣٨,١%) في الربع الثاني.

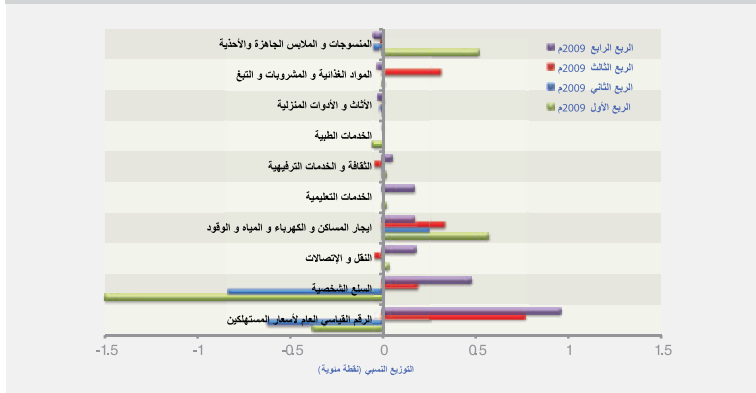


واستمر صافي الواردات في الانخفاض ليسجل (-٥, ٤٤٪) في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩م و (-٢, ٣٤٪) في الربع الرابع من نفس العام مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠٠٨م.

وبالمقارنة مع الربع الثالث من نفس العام ارتفع معدل النمو الربعي لصافي الواردات في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م بنسبة (٦, ٢٥٪) بعد النمو السلبي في الأرباع الأولى من العام ، معزيا ذلك إلى الارتفاع في معدل نمو السلع الرأسمالية بنسبة (٣, ٨٧٪) ، وارتفاع معدل نمو كل من السلع الاستهلاكية و سلع الاستهلاك الوسيط بنسبة (٢, ١٠٪) و (٢٤٪) على التوالي خلال نفس الفترة.



المساهمة في نمو الصادرات غير النفطية خلال عام ٢٠٠٩م، بيانات ربع سنوية، مقارنة بالربع المماثل من السنة السابقة (نقطة مئوية)



القوى العاملة

وذكر التقرير أن نمو القوى العاملة في القطاع الخاص شهد تباطؤاً نسبياً في عام ٢٠٠٩م بلغ (٦, ٩٪) مقارنة بنحو (٣, ٢٢٪) في عام ٢٠٠٨م و (٢, ٢٣٪) في عام ٢٠٠٧م مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت الزيادة في حجم القوى العاملة في القطاع الخاص في عام ٢٠٠٩م نحو (٤٣١, ٩٠) عامل مقابل زيادة قدرها (٩٠٧, ١٧١) عامل في عام ٢٠٠٨م. وقد توزعت فرص العمل الإضافية في عام ٢٠٠٩م إلى (٣١٠, ٧٩) للعمالة الوافدة و (١٢١, ١١) للعمالة الوطنية.

## ملاصع الاقتصاد العماني الربع الأول ٢٠١٠م

### وزارة الاقتصاد الوطني تصدر تقرير

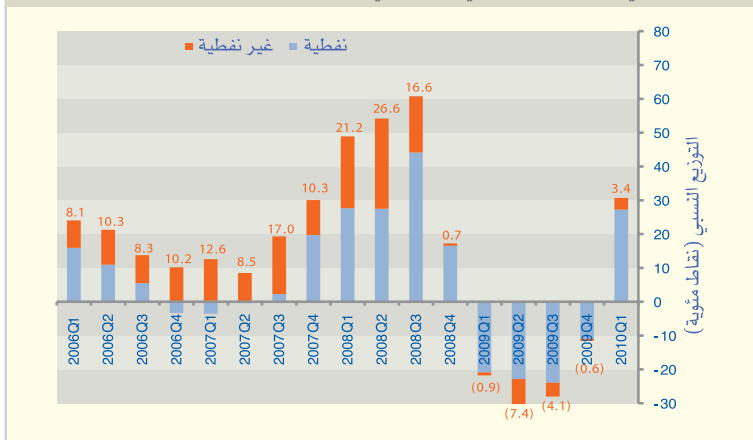
### ملاصع الاقتصاد العماني للربع الأول من عام ٢٠١٠م

صدر عن وزارة الاقتصاد الوطني مؤخراً تقرير ملامح الاقتصاد العماني للربع الأول من العام الحالي ٢٠١٠م، والذي يتابع المسارات الرئيسية للاقتصاد العماني والعلاقات الاقتصادية الكلية الرئيسية خلال العام وفقاً للبيانات الدورية الرسمية.

وقد أشار التقرير إلى أن الناتج المحلي بالأسعار الجارية قد حقق ارتفاعاً في النمو في الربع الأول من هذا العام ٢٠١٠م بلغ (٤,٣٠٪) مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٩م، وذلك نتيجة لارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة (٢,٧٧٪) مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٩م بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وكميات الإنتاج، حيث ارتفع متوسط سعر النفط العماني الخام في الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة (٦,٧٠٪) ليصل إلى (٦٨,٧٦) دولار أمريكي للبرميل مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٩م البالغ (٩٥,٤٤) دولار أمريكي للبرميل. كما ارتفع إنتاج النفط في الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة (٧,٨٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي من النفط (٤,٨٥٥) ألف برميل في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بنحو (٧,٧٨٦) ألف برميل في عام ٢٠٠٩م.

وأوضح التقرير أن مساهمة الأنشطة النفطية في الربع الأول من عام ٢٠١٠م بلغت نحو (٣,٢٧) نقطة مئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والبالغ (٤,٣٠٪)، في حين أن الأنشطة غير النفطية ساهمت بنحو (٤,٣) نقطة مئوية، وأعزى التقرير معظم الارتفاع في نمو الأنشطة غير النفطية إلى الأنشطة الخدمية التي ساهمت بنحو (٢) نقطة مئوية، حيث ساهمت الخدمات الأخرى والتي تشمل قطاعي التعليم والصحة بنحو (٧,٠) نقطة مئوية. كما ساهمت الأنشطة العقارية والإدارة العامة والدفاع والوساطة المالية بنحو (٦,٠) و (٥٣,٠) و (٥٢,٠) نقطة مئوية على التوالي، إلا أن تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الفنادق والمطاعم فقد كانت مساهمتها سلبية في الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنحو (٤٧,٠) و (٤,٠) نقطة مئوية على التوالي.

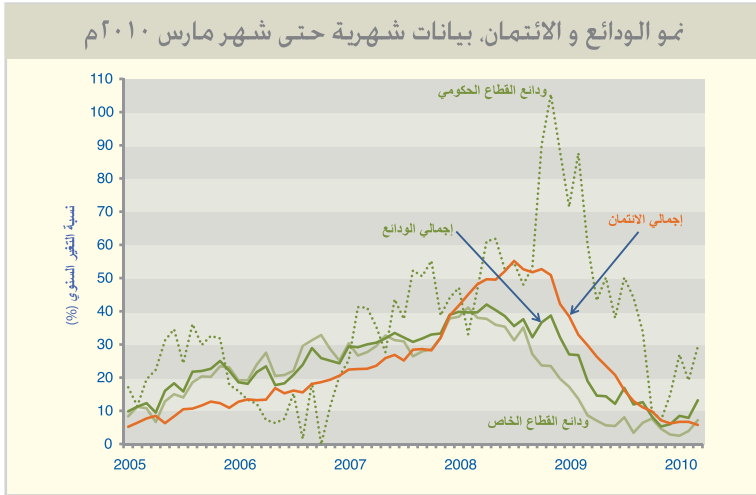
المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالربع المماثل (نقاط مئوية)



## المالية العامة

أوضح التقرير بأن الموازنة العامة للدولة قد سجلت فائضاً بلغ (٤٢١, ٢) مليون ريال عماني في نهاية مارس ٢٠١٠م مقارنة بالعجز المسجل في نهاية مارس من عام ٢٠٠٩م والبالغ (١٦, ٦) مليون ريال عماني، وقد أعزى التقرير سبب هذا الفائض إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة (٤٧, ٩)٪ في نهاية مارس عام ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات النفط بنسبة (١٠١)٪. كما ارتفعت إيرادات الغاز بنسبة (٢, ٢)٪ وإيرادات الضريبة الجمركية بنسبة (٢٦, ١)٪، بينما انخفضت إيرادات ضريبة الدخل على الشركات والإيرادات الرأسمالية والإيرادات الأخرى بنسبة (٥١, ٧)٪ و(٣٠, ٥)٪ و(٢, ٨)٪ على التوالي.

كما أشار التقرير إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق العام للدولة في نهاية مارس عام ٢٠١٠م بنسبة (١٥, ٣)٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وذلك نتيجة لارتفاع المصروفات الجارية بنسبة (١٢, ٩)٪ والمصروفات الاستثمارية بنسبة (١٠, ٤)٪. كما ارتفع إجمالي المساهمات ودعم القطاع الخاص بنسبة (٩٤, ٨)٪ في مارس ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.



## قطاع النقد

أوضح التقرير أن الربع الأول من عام ٢٠١٠م شهد بعض التحسن في وتيرة نمو الودائع المصرفية بينما ظلت وتيرة نمو الائتمان متدنية مما أدى إلى انخفاض نسبة الائتمان في مقابل الودائع من (١٠٩)٪ في نهاية مارس ٢٠٠٩م إلى (١٠٢) في نهاية مارس ٢٠١٠م، مشيراً إلى أنها لا تزال عالية.

وذكر التقرير أن معدل نمو إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية ارتفع بنسبة (١٣, ٢)٪ في نهاية مارس ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م ليصل إلى (٩٧٨٨, ٨) مليون ريال عماني، أما بالنسبة لإجمالي الائتمان فقد ارتفع بنسبة (٥, ٧)٪ إلى (٩٩٩٨, ٦) مليون ريال عماني في نهاية مارس ٢٠١٠م مقارنة ب (٩٤٥٥, ٥) مليون ريال عماني في نهاية مارس ٢٠٠٩م.

وأشار التقرير إلى أن متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض في نهاية مارس ٢٠١٠م ارتفع بنسبة (٠, ٦)٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م، كما ارتفع معدل سعر الفائدة الحقيقي من (٠, ٢) في نهاية مارس ٢٠٠٩م إلى (٣, ٧) في نهاية مارس ٢٠١٠م نتيجة انخفاض معدل التضخم من (٦, ١)٪ إلى (٢, ٦)٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي، إلا أن معدل سعر الفائدة الحقيقي انخفض بنسبة (٣٢, ٥)٪ مقارنة بالربع السابق حيث بلغ (٥, ٦)٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩م.

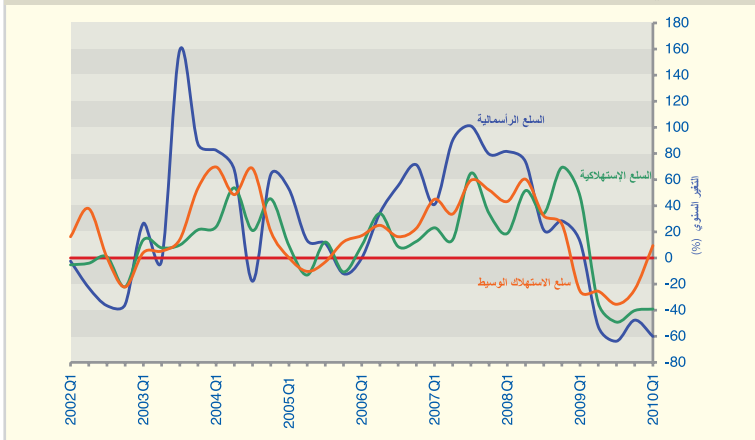
## مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية

ذكر التقرير أن مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية سجل ارتفاعاً بنسبة (٧, ٤٤٪) في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠م ليصل عند مستوى (٦٦٩٧, ٥) نقطة مقارنة ب (٤٦٢٨, ٦) نقطة في نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وقد بلغت قيمة التداول نحو (٣٧٥, ٩٦١) ألف ريال عماني مقارنة ب (٣٤٧, ٠٢٠) ألف ريال عماني خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩م وبنسبة ارتفاع بلغت (٣, ٨٪). أما على صعيد المساهمة القطاعية في قيم التداول، فقد أشار التقرير إلى أن قطاع البنوك وشركات الاستثمار قد شهدت نشاطاً متميزاً حيث سجل نحو (١٦٦٧٥٣) ألف ريال عماني وبنسبة (٤, ٤٤٪) من إجمالي الأوراق المالية المتداولة يليه قطاع الصناعة بنحو (١١٢٠٣٩) ألف ريال عماني، ثم قطاع الخدمات والتأمين بقيمة (٩٤٤٤٦) ألف ريال عماني.

## قطاع السياحة

أشار تقرير ملامح الاقتصاد العماني للربع الأول من عام ٢٠١٠م إلى انخفاض معدل نمو إيرادات الفنادق من فئة الخمس نجوم بنسبة (٤, ٩٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة ب (٦, ٤٪) في نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م، معزياً ذلك إلى انخفاض إيرادات الغرف في فنادق الخمس نجوم في الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة (٣, ١٥٪). كما انخفض أيضاً معدل نمو إيرادات الفنادق من فئة الأربع نجوم بنسبة (٨, ٧٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة ب (١, ١٣٪) في نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م وذلك نتيجة انخفاض إيرادات الغرف بنسبة (٥, ١٧٪). وفي المقابل ارتفع عدد نزلاء فنادق الأربع نجوم في الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة (٨, ٠٪) بينما انخفضت نسبة الأشغال من (٦٩, ٦٪) في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م إلى (٦٤, ٠٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م بسبب ارتفاع عدد الغرف المتاحة بنسبة (١٢, ٠٪) وذلك نتيجة زيادة عدد الفنادق.

قيم صافي الواردات. بيانات ربع سنوية. نسبة التغير مقارنة مع الربع السابق (٪)



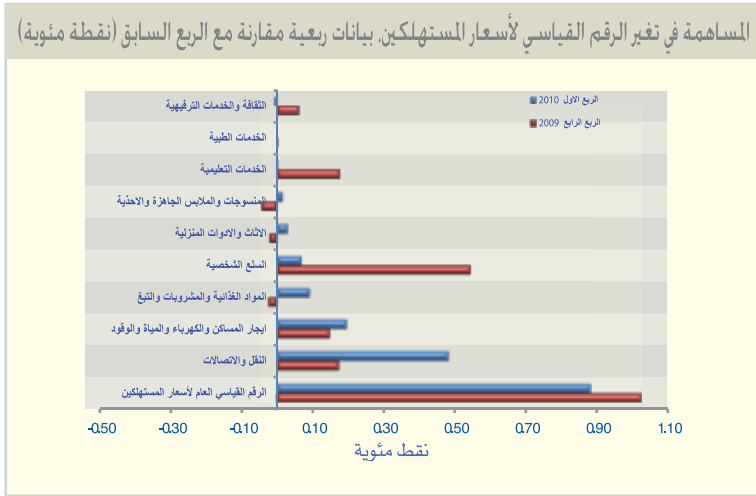
## الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

أوضح التقرير بأن معدل التضخم في السلطنة سجل انخفاضاً من (٨, ٧٪) في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م إلى (١, ٢٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م، حيث لم يشهد التضخم خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠م ارتفاعاً ملموساً فقد بلغ معدل النمو (٦, ٠٪) في شهر يناير ٢٠١٠م ثم استقر في شهر فبراير وانخفض في مارس بنسبة (١, ٠٪) مقارنة بالشهر السابق. كما أشار التقرير إلى أن البيانات المتوفرة لشهر إبريل توضح ارتفاع المؤشر بنسبة (٣, ٠٪).

وذكر التقرير أن النمو الربعي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين واصل الارتفاع في الربع الأول من عام ٢٠١٠م، ولكن بمعدل أقل عن الربعين الأخيرين من عام ٢٠٠٩م وبعد الانخفاض الذي شهده الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في النصف الأول من عام ٢٠٠٩م، حيث ارتفع بنسبة (٩, ٠٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٠٩م، ويعزى هذا الارتفاع في المؤشر العام بشكل رئيسي إلى كل من مجموعة النقل والاتصالات التي ساهمت

بنحو (٠,٤٨) نقطة مئوية في معدل نمو المؤشر العام نتيجة لارتفاع الكبير في قيمة تذاكر السفر وبنسبة (٣,١٤)٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بالربع السابق كما ارتفعت مجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود بنسبة (٠,٩) نتيجة لارتفاع إيجار المساكن بنسبة (١,١)٪، حيث ساهمت هذه المجموعة بنحو (٠,٢) نقطة مئوية في معدل نمو المؤشر العام.

وشهدت مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ هي الأخرى ارتفاعا بنسبة (٣,٠)٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بالربع السابق نتيجة ارتفاع أسعار السكر ومنتجاته والأسماك والمنتجات البحرية والفواكه بنسبة (٨,٥)٪ و(٣,٥)٪ و(١,٥)٪ على التوالي، وقد بلغت مساهمة هذه المجموعة نحو (٠,٩)٪ في معدل نمو المؤشر العام، كما ارتفعت أيضا مجموعة السلع الشخصية بنسبة (٨,٠)٪، أما باقي المجموعات فقد ارتفعت أسعارها بنسب بسيطة باستثناء مجموعة الثقافة والترفيه التي انخفضت بنسبة (٤,٠)٪ نتيجة انخفاض أسعار بعض الأجهزة الإلكترونية، فيما استقرت أسعار مجموعة الخدمات الطبية.



## أسعار الجملة

ذكر التقرير أن الرقم القياسي لأسعار الجملة في محافظة مسقط في الأرباع الثلاثة الماضية من عام ٢٠٠٩م قد شهد انخفاضا في النمو مقارنة بالربع المماثل من السنة السابقة بنسبة (٩,٢)٪ و(٨,٦)٪ و(٨,٠)٪ في كل من الربع الثاني والثالث والرابع من عام ٢٠٠٩م على التوالي، ثم عاد ليرتفع بنسبة (٢,٢)٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٩م.

كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة في محافظة مسقط بنسبة (٨,١)٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بالربع السابق، وقد أعزى التقرير هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار كل من مجموعة المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعا بنسبة (٧,٢)٪ نتيجة لارتفاع أسعار منتجات اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات والدهون بنسبة (٩,٣)٪ ومنتجات الحبوب والنشا والمنتجات الغذائية الأخرى بنسبة (٨,٥)٪، لتبلغ مساهمة هذه المجموعة (٩,٠) نقطة مئوية في نمو المؤشر العام، كما بلغت مساهمة مجموعة المنتجات الزراعية في نمو المؤشر العام بنحو (٦,٠) نقطة مئوية حيث سجلت المجموعة ارتفاعا بنسبة (٤,٩)٪، بينما بلغت مساهمة مجموعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات بنحو (٣,٠) نقطة مئوية في نمو المؤشر العام حيث شهدت ارتفاعا بنسبة (٧,١)٪ نتيجة لارتفاع الكبير في أسعار الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة (٣,٨)٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بالربع السابق.

وفي المقابل أوضح التقرير أن مجموعة الخامات والمعادن قد سجلت انخفاضا بنسبة (٣,٢)٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بالربع السابق نتيجة لانخفاض أسعار الجبس بنسبة (٦,٨)٪ كما انخفضت أيضا أسعار مجموعة السلع الأخرى القابلة للنقل بنسبة (٢,٠)٪.



## أسعار مواد البناء

وأورد التقرير أن الرقم القياسي لأسعار الجملة لمواد البناء بمحافظة مسقط شهد ارتفاعاً في الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة (٢، ٣٪) مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٩م، بعد الانخفاضات المتتالية في الأرباع السابقة منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٩م، كما ارتفع بنسبة (٤، ١٪) مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٠٩م.

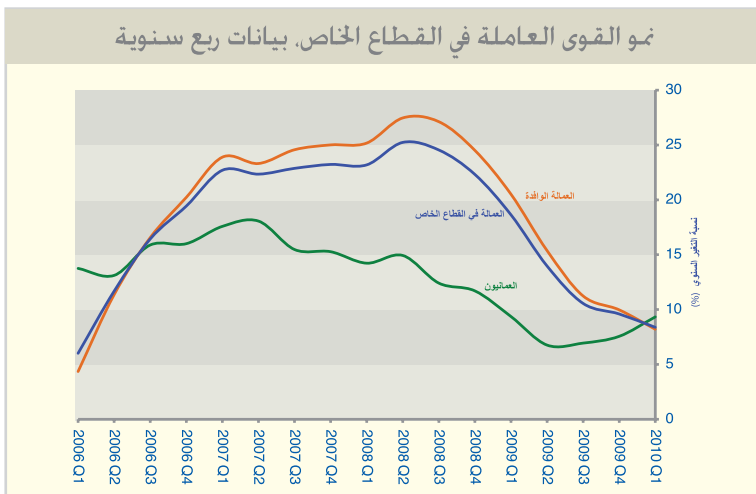
وأشار التقرير إلى أن معظم هذا الارتفاع في المؤشر العام لأسعار مواد البناء في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م يعود إلى ارتفاع أسعار كل من مجموعة الآلات والمعدات الكهربائية بنسبة (٤، ١٥٪)، وأسعار منتجات الحديد والصلب بنسبة (٦، ٧٪)، وارتفاع أسعار مجموعة الحجارة والرمل والجبس بنسبة (٧، ١٤٪). كما ارتفعت أسعار كل من منتجات المطاط والبلاستيك ومنتجات السيراميك في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م بنسبة (٩، ٢٢٪) و(٩، ٥٪) على التوالي، وفي المقابل انخفضت أسعار المجموعات الأخرى بنسب متفاوتة.

## الصادرات

وذكر التقرير أن الصادرات السلعية سجلت ارتفاعاً خلال شهري يناير وفبراير من عام ٢٠١٠م بنسبة (٢، ٤٥٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م، حيث ارتفعت من (٦، ١٤٩٦) مليون ريال عماني إلى نحو (٥، ٢١٧٣) مليون ريال عماني، فقد ارتفعت صادرات النفط والغاز خلال تلك الفترة بنسبة (٦، ٦٠٪) نتيجة ارتفاع كميات الإنتاج بنسبة (٣، ٩٪) وارتفاع متوسط سعر النفط بنسبة (١، ٦٩٪) خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.

وأوضح التقرير أن قيمة الصادرات غير النفطية قد ارتفعت هي الأخرى بنسبة (٧، ٢٠٪) خلال شهري يناير وفبراير من عام ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م وذلك نتيجة ارتفاع صادرات الصناعة الكيماوية ومصنوعات اللدائن والمطاط بنسبة (٩، ١٤٠٪) و(٦، ٩٢٪) على التوالي. كما ارتفعت قيمة إعادة التصدير بنسبة (٩، ١٣٪) نتيجة ارتفاع قيمة إعادة تصدير المنتجات المعدنية بنسبة (٦، ٤١٪) والآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة (٦، ٢٤٪).

وقد أعزى التقرير هذا الارتفاع في قيمة الصادرات العمانية غير النفطية في نهاية فبراير ٢٠١٠م إلى ارتفاع قيمة الصادرات المتجهة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمملكة العربية السعودية بنسبة (٤، ١٠٨٤٪) و(٥، ٢٥٪) و(٥، ٢٢٪) على التوالي، في حين انخفضت قيمة الصادرات المتجهة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والهند.



## الطلب المحلي

وأوضح التقرير أن قيمة صافي الواردات شهدت انخفاضا بنسبة (٦, ٢٤٪) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م نتيجة لانخفاض واردات السلطنة من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية بنسبة (١, ٦٠٪) و(٢, ٣٩) على التوالي، وفي المقابل ارتفعت واردات السلطنة من سلع الاستهلاك الوسيط بنسبة (٤, ٩٪) في نهاية فبراير ٢٠١٠م بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.

## القوى العاملة في القطاع الخاص

وذكر التقرير أن معدل نمو القوى العاملة في القطاع الخاص قد تباطأ من (٦, ١٨٪) في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م إلى (٤, ٨٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م حيث بلغ عدد فرص العمل الإضافية في الربع الأول من عام ٢٠١٠م (١٨, ٩٠٨) فرصة مقارنة بنحو (١٠, ٢٨) فرصة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م.

ويعزى هذا التباطؤ إلى تباطؤ نمو العمالة الوافدة من (٥, ٢٠٪) في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م إلى (٢, ٨٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م، إلا أن عدد فرص العمل الإضافية للعمانيين ارتفع من (٣, ٣٠٨) فرصة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م إلى (٦, ٢٢٥) فرصة في الربع الأول من عام ٢٠١٠م.

## المسابات القومية

### وزارة الاقتصاد الوطني تصدر نشرة الحسابات القومية

صدر عن وزارة الاقتصاد الوطني العدد العاشر من نشرة الحسابات القومية، بهدف إثراء جوانب الاقتصاد الوطني بالمعلومات والبيانات الدقيقة إضافة لدور النشرات الاقتصادية في تحديث قاعدة البيانات وتطوير أنظمة المعلومات من أجل الارتقاء بنوعية الإحصاءات وتوفير المعلومة الصحيحة والموثوق بها، لاستخدامها من قبل متخذي القرار والمحللين والمختصين العاملين في المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية نظراً لأهمية المعلومات كمؤشر يستخدم في قياس التطور الاقتصادي والاجتماعي في السلطنة.

وتتضمن النشرة تحليلاً مختصراً لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالإضافة لمعلومات وبيانات تفصيلية عن السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨م) كما تضمنت النشرة منهجية وطرق الإعداد والتعاريف المستخدمة في النشرة.

ويأتي في مقدمة النشرة تفصيل موجز عن ملامح الحسابات القومية حيث ذكرت النشرة أن الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٨م حقق نمواً عالياً بنحو (٤٣,٩٪) بالأسعار الجارية وبنسبة (١٢,٨٪) بالأسعار الثابتة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٢٣١٨٥,١) مليون ريال عماني مقارنةً بنحو (١٦١١٣,٨) مليون ريال عماني خلال عام ٢٠٠٧م. وارتفع الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من (٩٨٠١,٨) مليون ريال عماني خلال عام ٢٠٠٧م إلى (١١٠٦٠,٨) مليون ريال عماني خلال عام ٢٠٠٨م. معزيا السبب إلى أداء قطاع النفط الذي ساهم بـ (٢٨,٣) نقطة مئوية في إجمالي النمو؛ نتيجة الطفرة الكبيرة في أسعار النفط في حين أسهمت الأنشطة غير النفطية بنحو (١٥,٦) نقطة مئوية.

وأشارت النشرة إلى أن الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط وارتفاع متوسط أسعار النفط الخام العماني من (٦٥,١٥) دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٠٧م إلى (١٠١,٠٦) دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٠٨م، بنسبة (٥٥,١)٪ أدى إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة (٦٤,٠)٪، كما أن الأنشطة غير النفطية حققت أيضاً نمواً عالياً بلغ (٢٧,٢)٪ بالأسعار الجارية و (١٤,٨)٪ بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة، حيث شهدت غالبية الأنشطة الاقتصادية غير النفطية نمواً بنسب متفاوتة تراوحت بين (٤ - ٦٤)٪ في عام ٢٠٠٨م مقارنةً بعام ٢٠٠٧م، وقد ساهمت هذه الأنشطة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨م بين (٠,١ - ٤,٤) نقطة مئوية، حيث أن القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية كان لها النصيب الأكبر في معدل نمو الناتج المحلي لعام ٢٠٠٨م، حيث بلغت (٤,٤) نقطة مئوية تلاها نشاط تجارة الجملة والتجزئة بمساهمته قدرها (٣,٨) نقطة مئوية.

وأوضحت النشرة أن هذا الأداء كان له دور في خلق موارد دخل إضافية للاستثمار، حيث سجل إجمالي التكوين الرأسمالي نمواً عالياً بنسبة (٣٩,٨)٪ ليبلغ (٦٨٩٠,٠) مليون ريال عماني بالأسعار الجارية في عام ٢٠٠٨م مقارنةً بـ (٤٩٢٧,٥) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٧م، معزيا ذلك إلى زيادة الاستثمارات الحكومية على الطرق والموانئ وغيرها، إضافة لزيادة الاستثمارات بشكل ملحوظ للأنشطة غير النفطية.

ذكرت النشرة أن الصادرات السلعية فقدت بنسبة (٥٠,٧)٪ خلال عام ٢٠٠٨م، لتساهم بحوالي (٥٩,٣)٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين نمت الواردات بنسبة (٣٥,٧)٪ خلال نفس الفترة مساهمة بنسبة (٣٨,٠)٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المحصلة حقق الميزان التجاري من السلع والخدمات فائضاً وقدره (٤٩٤٦) مليون ريال عماني

مقابل (٢٦٢٥) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٧م.

كما بلغ إجمالي الاستهلاك النهائي (٦, ١١١٢٤) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م أي بزيادة نسبتها (٢٣٪) مقارنة بعام ٢٠٠٧م، معزياً ذلك إلى الارتفاع الذي سجله الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية الذي بلغ (٤٦٪) الذي جاء كانعكاس لزيادة الأسعار، حيث ارتفع المؤشر العام لأسعار المستهلكين التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨م بنحو (٤, ١٢٪) مقارنة بمستواه في عام ٢٠٠٧م والبالغ (٩, ٥٪)، إضافة إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة في السنوات الأخيرة، حيث استمر نمو العمالة في القطاع الخاص في عام ٢٠٠٨م بنسبة عالية بلغت (٣, ٢٢٪) مقارنة بعام ٢٠٠٧م، مما كان له دور في فتح أسر جديدة وبالتالي زيادة في الأنفاق العام للأسر.

وذكرت النشرة أن المؤشرات المالية العامة للسلطنة حققت فائضاً في الموازنة العامة للدولة بلغ (٤, ٧٨) مليون ريال عماني في ضوء إيرادات تقدر بنحو (٧, ٧٦٣٨) مليون ريال عماني وإنفاق بلغ (٣, ٧٥٦٠) مليون ريال عماني، وذلك نتيجة لارتفاع جملة الإيرادات بنسبة (٢٩٪)، معزياً ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بسبب زيادة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط. كما حقق ميزان المدفوعات فائضاً في ميزان الحساب الجاري بلغ (٢, ٢١٠٢) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م، وقد بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي (٧٧٩٠) ريال عماني للفرد خلال عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ (٥٧٥٦) ريال عماني للفرد في عام ٢٠٠٧م.

### الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية

أشارت النشرة إلى ارتفاع في القيمة المضافة لنشاط الزراعة خلال عام ٢٠٠٨م بنسبة (٤, ١٣٪)، حيث وصلت إلى (٥, ١٥١) مليون ريال عماني نتيجة ارتفاع كمية إنتاج المحاصيل الزراعية بنسبة (٥, ٦٠٪) من وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. كما ارتفعت القيمة المضافة في نشاط الأسماك خلال عام ٢٠٠٨م بنسبة بلغت (٥, ٧٪) لتصل إلى (٢, ٨٢) مليون ريال عماني، ويعزى ذلك إلى زيادة أسعار الأسماك المنزلة للصيد التجاري بنسبة (٩, ١١٪) مقارنة بعام ٢٠٠٧م.

ذكرت النشرة أن القيمة المضافة للنشاط في عام ٢٠٠٨م حققت ارتفاعاً حاداً وصل إلى (٠, ٦٦٪) وهو الأعلى منذ عام ١٩٨٠م، نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث وصلت إلى (٠, ١٠٨٥٦) مليون ريال عماني مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية في الموازنة العامة من (٢, ٣٦٧٨) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٧م إلى (١, ٥٠٩٣) مليون ريال عماني في نهاية عام ٢٠٠٨م، أي بنسبة زيادة قدرها (٤, ٣٨٪)، وهذا النشاط يحتل مركزاً هاماً في الاقتصاد الوطني العماني حيث بلغت مساهمته (٨, ٤٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي و (٨, ٦٤٪) من مجمل الصادرات السلعية عمانية المنشأ.

وأشارت النشرة إلى أن نشاط استخراج الغاز نشاط الطبيعي ارتفع في عام ٢٠٠٨م بنسبة (٤, ٤١٪) ووصلت قيمته المضافة إلى (١, ٨٤٩) مليون ريال عماني مساهماً بنسبة (٧, ٣٪) في الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى بروز هذا النشاط إلى زيادة مبيعات الغاز للشركات العاملة في مجال إسالة الغاز الطبيعي في عام ٢٠٠٨م مقارنة بعام ٢٠٠٧م، وإلى ارتفاع الكميات المستهلكة لنظام الغاز الحكومي بنسبة (٤, ٦٪).

وذكرت النشرة أن القيمة المضافة لصناعة المنتجات النفطية المكررة انخفضت بنسبة (٦, ١٩٪) في عام ٢٠٠٨م لتبلغ القيمة المضافة (٢, ٩٧) مليون ريال عماني مقارنة بـ (٩, ١٢٠) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٧م، كما أشارت النشرة إلى أنه بالرغم من زيادة مبيعات الشركة العمانية للمصافي و البتروكيماويات نتيجة زيادة الطلب المحلي على المنتجات النفطية المكررة إلا أن هناك انخفاض في القيمة المضافة معزياً السبب إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الخام المستهلكة في عملية الإنتاج حيث شكلت مستلزمات الإنتاج ما نسبته (٥, ٩٦٪) مقارنة مع (٩, ٩٠٪) في عام ٢٠٠٧م.

وقد أشارت النشرة إلى أن القيمة المضافة لصناعة المواد الكيماوية الأساسية (الغاز الطبيعي المسال) ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت (٩, ٥٥٪) في عام ٢٠٠٨م مقارنة بعام ٢٠٠٧م نظراً لارتفاع مبيعات الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال وشركة قلهات للغاز الطبيعي المسال، كما ارتفعت القيمة الإجمالية لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة (٦, ٤٠٪) في نهاية

عام ٢٠٠٨م مقارنة بقيمتها في نهاية ٢٠٠٧م. وذلك بسبب الأداء الجيد الذي حققته الشركات والمؤسسات العاملة في مجال الصناعة التحويلية الأخرى.

تشير النشرة إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية في عام ٢٠٠٨م بنسبة (٢, ١١٪) مقارنة بعام ٢٠٠٧م إذ وصل إلى (٤, ١٥٧٢٠) جيغا واط/ ساعة بعد أن كان (٤, ١٤١٣٣) جيغا واط/ ساعة في عام ٢٠٠٧م، كما زاد عدد التوصيلات الكهربائية بنسبة (٧, ٤٪) لتصل إلى (٣, ٥٩٧) ألف توصيله. كما ارتفعت كمية المياه المنتجة بنسبة (٢, ٣٪) خلال عام ٢٠٠٨م مقارنة بعام ٢٠٠٧م، حيث ارتفعت القيمة المضافة للنشاط بنسبة (٢, ٦٪).

وذكرت النشرة أن نشاط الإنشاءات شهد نمواً عالياً بلغ (٢, ٤٤٪) خلال عام ٢٠٠٨م، معللاً هذا النمو إلى الزيادة في حجم نشاط البناء في المباني السكنية إضافة لارتفاع الاستثمارات الحكومية لتنفيذ بعض المشاريع الإنشائية كالطرق والموانئ والمطارات وغيرها من المشاريع التنموية.

أشارت النشرة إلى ما يمثله قطاع التجارة من دور كبير في الاقتصاد العماني وإسهامه بنسبة (١, ٩٪) في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (٠, ١٨٪) من إجمالي الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية لعام ٢٠٠٨م.

كما سجلت القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة نسبة نمو عالية بلغت (٦, ٤١٪) لتصل إلى (٥, ٢١٠٨) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م، معزياً السبب في ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في الواردات السلعية المسجلة بنسبة (٥, ٤٣٪) لتصل إلى (٥, ٨٨١٤) مليون ريال عماني وارتفاع كل من مخرجات الصناعة التحويلية والإنتاج الزراعي والسمكي.

ذكرت النشرة أن الائتمان المصرفي بلغ خلال عام ٢٠٠٨م (٧, ٩٢٥٦) مليون ريال عماني مقارنة بـ (٤, ٦٥٠٥) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٧م، ليشهد ارتفاعاً بنسبة نمو (٣, ٤٢٪)، معزياً السبب إلى ارتفاع القروض الشخصية بنسبة (٣, ٣٧٪) والتي تشكل (٦, ٣٨٪) من إجمالي الائتمان. كما ارتفعت القيمة المضافة لنشاط التأمين وصناديق التقاعد بنسبة بلغت (٨, ١٨٪)، بسبب ارتفاع إيرادات الاستثمار لشركات التأمين بنسبة (٤, ٢٤٪) وكذلك إلى ارتفاع الأقساطات المستلمة بنسبة (٢٧٪). وإجمالاً ارتفعت القيمة المضافة الإجمالية لنشاط الوساطة المالية بنسبة (٨, ١٨٪).

وقد ذكرت النشرة أن القيمة المضافة لنشاط التعليم بلغت خلال عام ٢٠٠٨م (٠, ٧٦٠) مليون ريال عماني منها (٩, ٦٧٧) مليون ريال عماني القيمة المضافة للتعليم الحكومي و (١, ٨٢) مليون ريال عماني القيمة المضافة للتعليم الخاص. وقد شهدت مؤشرات قطاع التعليم الخاص نمواً في أعداد الطلبة والمدرسين بينما شهد قطاع التعليم العام انخفاضاً في عدد المدارس والطلبة ونمو قدره (٩, ٣٪) في عدد المدرسين.

أما نشاط الصحة والتي تشمل الخدمات المنتجة في المستشفيات والعيادات الحكومية والمستشفيات والعيادات الخاصة فقد بلغت القيمة المضافة في هذا النشاط (٠, ٢٦٩) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م لتحقق ارتفاعاً واضحاً في معدل النمو مقارنة بالعام السابق وصل إلى (٢, ١٣٪)، حيث أن نسبة النمو لنشاط الصحة في القطاع العام (٦, ١٩٪) بينما النمو في القطاع الخاص نسبته (٤, ٧٪) ليسجل هذا القطاع نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٢, ١٪).

واشتملت النشرة أيضاً على عدد من الجداول التي تتناول المؤشرات الاقتصادية العامة وإجمالي الحسابات القومية بالأسعار الجارية وحساب السلع والخدمات والأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠م والاستهلاك الحكومي والواردات المسجلة حسب السلع إضافة لجدول تحليلية لحساب السلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي ومواضيع أخرى.

وحرصاً من الوزارة على سهولة الحصول على نشرة الحسابات القومية فقد تم توفير نسخة إلكترونية باللغتين العربية والإنجليزية على موقع الوزارة الإلكتروني [www.mone.gov.om](http://www.mone.gov.om)



## السياحة

### ملخص المؤشرات العامة للإحصاءات السياحية

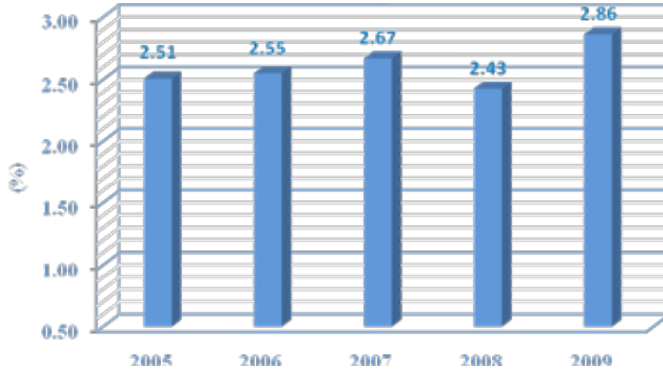
٩, ٢٪ القيمة المضافة لقطاع السياحة

في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩م

صدر عن وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة السياحة ملخص المؤشرات العامة للإحصاءات السياحية والذي تضمن عددا من جداول المؤشرات المتعلقة بالقطاع السياحي في السلطنة للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

وأظهرت النتائج المبدئية للدراسة والتي تم إعدادها بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية بأن قطاع السياحة في السلطنة يساهم بقيمة مضافة قدرها (٥٠٧) مليون ريال عماني، أي ما نسبته (٩, ٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩م مقارنة بنحو (٤, ٢٪) في عام ٢٠٠٨م و(٧, ٢٪) في عام ٢٠٠٧م كما يوضح الشكل رقم (١).

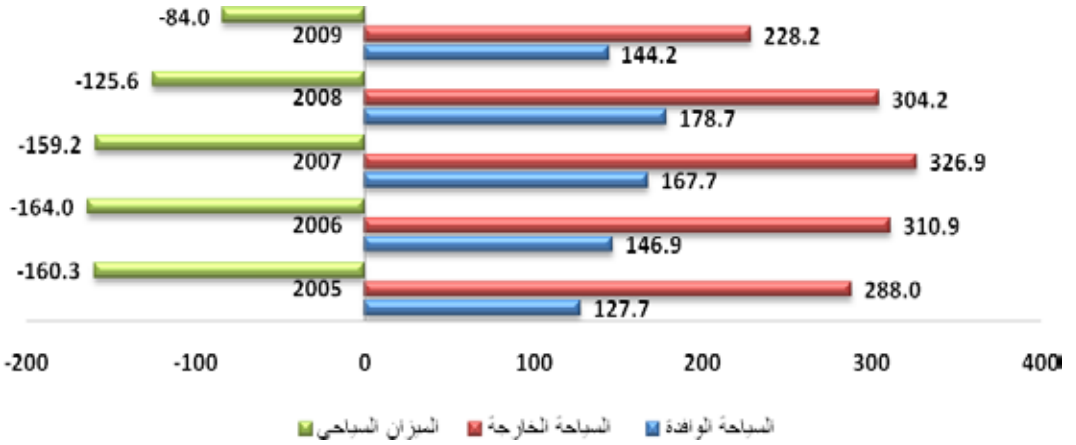
الشكل رقم (١): مساهمة السياحة في الاقتصاد العماني



وذكر الملخص بأن الاستهلاك السياحي في عام ٢٠٠٩م والذي يتضمن إنفاق السياحة الوافدة والخارجة والمحلية قد بلغ (١٠٣٤) مليون ريال عماني، في حين يمثل إنفاق القادمين للسياحة إلى السلطنة قيمة قدرها (١٤٤) مليون ريال عماني أي ما نسبته (١٤٪) من إجمالي الاستهلاك السياحي، وبلغ إنفاق السياحة المحلية للمواطنين والمقيمين نحو (٦٦٢) مليون ريال عماني بنسبة (٦٤٪) من إجمالي الاستهلاك السياحي في عام ٢٠٠٩م والذي يشمل الإنفاق داخل السلطنة قبل وبعد السفر للعمانيين والمقيمين الذين قاموا برحلات إلى خارج السلطنة كالإنفاق على خطوط الطيران المحلية، كما يشمل جميع المصروفات داخل السلطنة في غير محل الإقامة المعتاد بالإضافة إلى إجمالي إنتاج نشاط وكالات السفر والسياحة كما يوضح الشكل رقم (٢).

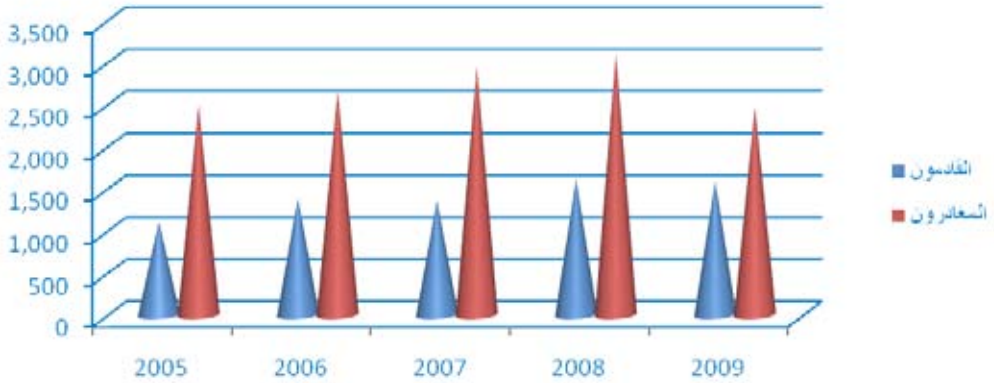
الشكل رقم (٢): الإنفاق في السياحة الخارجية و الوافدة خلال الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م)

( مليون بالريال العماني )



وأشار الملخص كذلك إلى أن إنفاق السياحة الخارجية من العمانيين والمقيمين الذين قاموا برحلات إلى خارج السلطنة خلال عام ٢٠٠٩م بلغ نحو (٢٢٨) مليون ريال عماني، وفي المقابل بلغ عدد الزوار القادمين إلى السلطنة ضمن السياحة الوافدة خلال عام ٢٠٠٩م نحو (١,٥٨٦,٩٧٩) زائر من مختلف الجنسيات مقارنة بنحو (١,٦١٤,٧٠٣) زائر في عام ٢٠٠٨م و (١,٣٥٩,٥١٠) زائر في عام ٢٠٠٧م، أما السواح المغادرون من العمانيين والمقيمين بالسلطنة فقد بلغ عددهم في عام ٢٠٠٩م نحو (٢,٤٦٩,٧١١) سائح مقارنة ب (٣,٠٩٩,٩٣٣) و (٢,٩٤٥,٠٨٢) سائح في عامي ٢٠٠٨م و ٢٠٠٧م على التوالي كما يوضح الشكل رقم (٣).

الشكل رقم (٣): عدد الزوار القادمون والمغادرون خلال الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م)



وأوضح الملخص إلى أن السياحة الخارجية أكبر حجماً من السياحة الوافدة سواء كان في عدد الزوار أو معدل الإنفاق، فالبرغم من الأهمية المتزايدة للسياحة الوافدة في الاقتصاد العماني، إلا أن المؤشرات تشير بأن السلطنة في المقابل تستورد خدمات سياحية أعلى مما تصدر، فأجمالي عدد الزوار الذي تستقبله السلطنة أقل من العدد الذي تستقبله الدول الأخرى من العمانيين والمقيمين في السلطنة. وكذلك الحال بالنسبة للإنفاق.

علماً بأن السائح حسب المفهوم المتبع لدى منظمة السياحة العالمية هو سفر الأشخاص وإقامتهم بصفة متصلة في أماكن غير بيئتهم المعتادة لفترة لا تتجاوز العام بغرض الترفيهية، أو العمل، أو زيارة الأهل والأقارب، أو الرحلات الرياضية، أو رحلات التسوق، أو العلاج أو أي غرض آخر بخلاف الأنشطة التي يتلقون أجراً للقيام بها.

## ■ نشرة إحصائية لزوار فريفا صلالة ٢٠١٠م (الإصدار الثاني)

٥١,٥٦٦ زائر لمحافظة ظفار

خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١٨ يوليو ٢٠١٠م

أظهرت إحصائية حديثة لمسح وحصر زوار خريف صلالة ٢٠١٠م ارتفاع عدد زوار المحافظة خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١٨ يوليو ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م حيث وصل عدد زوار المحافظة (٥١,٥٦٦) زائر مرتفعاً بما نسبته (٢٠,٢٪).

وأشارت بيانات الحصر من حيث الجنسية إلى أن مواطنوا دول مجلس التعاون شكلوا الغالبية العظمى من زوار خريف صلالة حيث بلغ عددهم ٤٢,٧٧١ زائر بنسبة ٨٢,٩٤٪ من إجمالي عدد الزوار خلال الفترة من ٢١ يونيو ٢٠١٠م إلى ١٨ يوليو ٢٠١٠م مرتفعاً بذلك بنسبة ٢٧,٤٪ عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م، وجاء الآسيويين في المرتبة الثانية حيث وصل عددهم إلى ٦,٥٧٢ زائر بانخفاض طفيف عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م وبنحو (١,٢٪). فيما جاء مواطنوا الدول العربية الأخرى في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم ١,٢٩٥ زائر بنسبة ٢,٥١٪ من إجمالي عدد الزوار خلال نفس الفترة من هذا العام، ومنخفضاً عددهم بنسبة (١٤,٩٪) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقد شكل العمانيون النسبة الأكبر من زوار المحافظة حيث بلغ عددهم إلى ٢٩,٤٠٦ زائر وبنسبة ٥٧,٠٣٪ من إجمالي عدد زوار الخريف، ويأتي الإماراتيون في المرتبة الثانية بنحو ٨,٧٥٥ زائر وبنسبة ١٦,٩٨٪ أما الهنود فقد جاءوا في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم ٣,٧٨١ زائر وبنسبة ٧,٣٣٪ من إجمالي عدد الزوار، في حين يأتي مواطنوا المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة حيث وصل عددهم ٣,٠٠٤ زائر وبنسبة ٥,٨٢٪ من إجمالي عدد زوار المحافظة خلال الفترة نفسها.

أما من حيث بلد الإقامة فقد شكل القادمون من دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً النسبة الأكبر من إجمالي عدد زوار المحافظة خلال الفترة من ٢١ يونيو وحتى ١٨ يوليو ٢٠١٠م حيث شكلوا ما نسبته ٩٧,٩١٪ من إجمالي عدد زوار محافظة ظفار خلال تلك الفترة تلاها الزوار القادمون من الدول الآسيوية وبنسبة ٩٢,٠٠٪ فالدول العربية الأخرى بنسبة ٥٢,٥٣٪.

وتشير الإحصائية إلى زيادة معدل السياحة الداخلية إلى محافظة ظفار خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١٨ يوليو ٢٠١٠م حيث بلغ عدد زوار المحافظة من محافظات ومناطق السلطنة (٣٥,٨٩٤) زائر مشكلين ما نسبته ٦٩,٦١٪ من إجمالي زوار المحافظة، ويشكل المواطنون منهم نسبة ٨١,٩٢٪، وقد أوضحت الإحصائية أن غرض الترفيه والترويح يأتي في المرتبة الأولى من حيث الغرض الرئيسي للزيارة بالنسبة للعمانيين فيما تأتي رحلات العمل إلى المحافظة في المرتبة الثانية يليها غرض زيارة الأهل والأصدقاء في المرتبة الثالثة في حين جاءت الأغراض الأخرى في المرتبة الرابعة من حيث الغرض الرئيسي للزيارة.

كما أظهرت الإحصائيات المتعلقة بالسياح العمانيين حسب مناطق الإقامة بأن الزوار من محافظة مسقط شكلوا النسبة الأكبر من إجمالي زوار محافظة ظفار من المواطنين وبنسبة ٣٥,٧٦٪ يليها منطقة الباطنة وبنسبة ٢٦,٧٦٪ فالمنطقة الداخلية بنسبة ١١,٨٥٪ ثم بقية المحافظات والمناطق الأخرى وبنسب متفاوتة.

وأشارت الإحصائية إلى ارتفاع عدد الزوار القادمين عبر المنافذ الجوية ومنفذ حريط البري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م. حيث تشير الإحصائية إلى أن المنفذ البري قد استقبل غالبية زوار المحافظة من دول مجلس التعاون حيث بلغ عددهم (٤١,٠٣٥) زائر مقارنة ب (٩,٩٥٤) زائر عبر الرحلات الجوية الداخلية والدولية خلال نفس الفترة من هذا العام ٢٠١٠م، فيما وصل أغلب القادمين إلى المحافظة من الدول الأخرى عبر المنافذ الجوية.

## ■ نشرة إحصائية لزوار فريق صلالة ٢٠١٠م (الإصدار الثالث)

١٦٩,٠٧٧ زائر لمحافظة ظفار

خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١ أغسطس ٢٠١٠م

أظهرت إحصائية حديثة لمسح وحصر زوار خريف صلالة ٢٠١٠م الذي تنفذه وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة السياحة وشرطة عمان السلطانية ارتفاع عدد زوار المحافظة خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١ أغسطس ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م حيث وصل عدد زوار المحافظة (١٦٩,٠٧٧) زائر مرتفعاً بما نسبته (٢٧٪).

وأشارت بيانات الحصر من حيث الجنسية إلى أن مواطنوا دول مجلس التعاون شكلوا الغالبية العظمى من زوار خريف صلالة حيث بلغ عددهم ١٥٤,٩٨٨ زائر بنسبة ٩١,٧٦٪ من إجمالي عدد الزوار خلال الفترة من ٢١ يونيو ٢٠١٠م إلى الأول من أغسطس ٢٠١٠م مرتفعاً بذلك بنسبة ٣٠,٤٪ عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م، وجاء الآسيويين في المرتبة الثانية حيث وصل عددهم إلى ١٠,٤٦٧ زائر مرتفعاً بذلك عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م وبنحو (٢,٤٪). فيما جاء مواطنوا الدول العربية الأخرى في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم ٢,١٧٢ زائر بنسبة ١,٢٨٪ من إجمالي عدد الزوار خلال نفس الفترة من هذا العام، ومنخفضاً عددهم بنسبة (٩,٧٪) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقد شكل العمانيون النسبة الأكبر من زوار المحافظة حيث بلغ عددهم ٩٧,١٢٩ زائر وبنسبة ٥٧,٦٧٪ من إجمالي عدد زوار الخريف، ويأتي الإماراتيون في المرتبة الثانية بنحو ٤٤,٦١٠ زائر وبنسبة ٢٦,٣٨٪ أما السعوديون فقد جاءوا في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم ٩,٣٤٣ زائر وبنسبة ٥,٥٣٪ من إجمالي عدد الزوار، في حين يأتي الهنود في المرتبة الرابعة حيث وصل عددهم ٦,٤٢٧ زائر وبنسبة ٣,٨١٪ من إجمالي عدد زوار المحافظة خلال الفترة نفسها.

أما من حيث بلد الإقامة فقد شكل القادمون من دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً النسبة الأكبر من إجمالي عدد زوار المحافظة خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١ أغسطس ٢٠١٠م حيث شكلوا ما نسبته ٩٨,٩٠٪ من إجمالي عدد زوار محافظة ظفار خلال تلك الفترة تلاها الزوار القادمون من الدول الآسيوية وبنسبة ٠,٥١٪ فالدول العربية الأخرى بنسبة ٠,٢٨٪.

وتشير الإحصائية إلى زيادة معدل السياحة الداخلية إلى محافظة ظفار خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١ أغسطس ٢٠١٠م حيث بلغ عدد زوار المحافظة من محافظات ومناطق السلطنة ١٠٧,١٦٢ زائر مشكلين ما نسبته ٦٣,٣٨٪ من إجمالي زوار المحافظة، ويشكل المواطنون منهم نسبة ٩٠,٦٤٪، وقد أوضحت الإحصائية أن غرض الترفيه والترويح يأتي في المرتبة الأولى من حيث الغرض الرئيسي للزيارة بالنسبة للعمانيين فيما تأتي رحلات العمل إلى المحافظة في المرتبة الثانية يليها غرض زيارة الأهل والأصدقاء في المرتبة الثالثة في حين جاءت الأغراض الأخرى في المرتبة الرابعة من حيث الغرض الرئيسي للزيارة.

كما أظهرت الإحصائيات المتعلقة بالسياح العمانيين حسب مناطق الإقامة بأن الزوار من محافظة مسقط شكلوا النسبة الأكبر من إجمالي زوار محافظة ظفار من المواطنين وبنسبة ٣٤,١٧٪ يليها منطقة الباطنة وبنسبة ٤٣,٢٣٪ فالمنطقة الداخلية بنسبة ١٤٪ ثم منطقة الظاهرة بنسبة ١٢,٨٣٪ تليها بقية المحافظات والمناطق الأخرى وبنسب متفاوتة.

وأشارت الإحصائية إلى ارتفاع عدد الزوار القادمين عبر المنافذ الجوية ومنفذ حريط البري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م. حيث تشير الإحصائية إلى أن المنفذ البري قد استقبل غالبية زوار المحافظة حيث بلغ عددهم (١٤٩,٦٩٠) زائر مقارنة ب (١٩,٣٨٧) زائر عبر الرحلات الجوية الداخلية والدولية خلال نفس الفترة من هذا العام ٢٠١٠م.

## ■ نشرة إحصائية لزوار فريفا صلالة ٢٠١٠م (الإصدار الرابع)

٤٢٥, ٢٢٨ زائر لمحافظة ظفار

خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١٧ أغسطس ٢٠١٠م

أظهرت إحصائية حديثة لمسح وحصر زوار خريف صلالة ٢٠١٠م الذي تنفذه وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة السياحة وشرطة عمان السلطانية انخفاض عدد زوار المحافظة خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١٧ أغسطس ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م حيث وصل عدد زوار المحافظة (٢٢٨, ٤٢٥) زائر منخفضاً ما نسبته (٤, ١١٪).

وأشارت بيانات الحصر من حيث الجنسية إلى أن زوار خريف صلالة من مواطني دول مجلس التعاون بلغ (٢٩٣, ٢١٠) زائر منخفضاً بذلك عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م بنسبة (٨, ١١٪) رغم ما يشكله أبناء مجلس التعاون من نسبة غالبية بلغت (٩٢, ٠٦٪) من العدد الإجمالي للزوار خلال نفس الفترة من هذا العام، وجاء الآسيويين في المرتبة الثانية حيث وصل عددهم إلى (٤٢١, ١٣) زائر مسجلاً بذلك انخفاضاً طفيفاً عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م بلغ (٧, ٠٪)، وجاء مواطنوا الدول العربية الأخرى في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم (٧٨٨, ٢) زائر بنسبة (٢٢, ١٪) من إجمالي عدد الزوار خلال نفس الفترة من هذا العام، ومنخفضاً عددهم بنسبة (٦, ٢٢٪) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقد شكل العمانيون النسبة الأكبر من زوار المحافظة حيث بلغ عددهم (٩١٥, ١٣٥) زائر وبنسبة (٥٩, ٥٪) من إجمالي عدد زوار الخريف، ويأتي الإماراتيون في المرتبة الثانية بنحو (٩٠٨, ٥٨) زائر وبنسبة (٢٥, ٧٩٪) أما السعوديون فقد جاءوا في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم (٨٢٧, ١٠) زائر وبنسبة (٤, ٧٤٪) من إجمالي عدد الزوار، في حين يأتي الهنود في المرتبة الرابعة حيث وصل عددهم (١١٠, ٨) زائر وبنسبة (٣, ٥٥٪) من إجمالي عدد زوار المحافظة خلال الفترة نفسها.

أما من حيث بلد الإقامة فقد شكل القادمون من دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً النسبة الأكبر من إجمالي عدد زوار المحافظة خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١٧ أغسطس ٢٠١٠م حيث شكلوا ما نسبته (٩٨, ٩٣٪) من إجمالي عدد زوار محافظة ظفار خلال تلك الفترة تلاها الزوار القادمون من الدول الآسيوية وبنسبة (٠, ٥٠٪) فالدول العربية الأخرى بنسبة (٠, ٢٦٪).

وتشير الإحصائية إلى أن عدد زوار المحافظة من محافظات ومناطق السلطنة خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ١٧ أغسطس ٢٠١٠م بلغ (٨١٧, ١٤٨) زائر مشكلين ما نسبته (٦٥, ١٥٪) من إجمالي زوار المحافظة، وبانخفاض بلغ (٦٪) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م، وأوضح الإحصائية أن غرض الترفيه والترويج يأتي في المرتبة الأولى من حيث الغرض الرئيسي للزيارة بالنسبة للعمانيين فيما تأتي رحلات العمل إلى المحافظة في المرتبة الثانية يليها غرض زيارة الأهل والأصدقاء في المرتبة الثالثة في حين جاءت الأغراض الأخرى في المرتبة الرابعة من حيث الغرض الرئيسي للزيارة.

كما أظهرت الإحصائيات المتعلقة بالسياح العمانيين حسب مناطق الإقامة بأن الزوار من محافظة مسقط شكلوا النسبة الأكبر من إجمالي زوار محافظة ظفار من المواطنين وبنسبة (٣٣, ٨٨٪) يليها منطقة الباطنة وبنسبة (٢٢, ٦٥٪) فالمنطقة الداخلية بنسبة (١٤, ٩٥٪) ثم منطقة الظاهرة بنسبة (١٣, ٥٩٪) تليها بقية المحافظات والمناطق الأخرى وبنسب متفاوتة.

وأشارت الإحصائية كذلك إلى انخفاض عدد الزوار القادمين عبر المنافذ الجوية ومنفذ حريط البري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م. حيث تشير الإحصائية إلى أن مطار صلالة استقبل النسبة الأقل من الزوار والذين بلغ عددهم (٥٧٨, ٢) زائر، بينما استقبل المنفذ البري غالبية زوار المحافظة والذين بلغ عددهم (٥٧٨, ٢٠٢) زائر، أما مطار مسقط الدولي فقد استقبل (٢٣, ٢٦٩) زائر من زوار موسم الخريف خلال نفس الفترة من هذا العام.



## ■ نشرة إحصائية لزوار فريق صلالة ٢٠١٠م (الإصدار الخامس)

١٣١, ٢٣٧ زائر لمحافظة ظفار

خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ٥ سبتمبر ٢٠١٠م

أظهرت إحصائية حديثة لمسح وحصر زوار خريف صلالة ٢٠١٠م الذي تنفذه وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة السياحة وشرطة عمان السلطانية انخفاض عدد زوار المحافظة خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ٥ سبتمبر ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م حيث وصل عدد زوار المحافظة (١٣١, ٢٣٧) زائر منخفضاً ما نسبته (١٤, ٥)٪.

وأشارت بيانات الحصر من حيث الجنسية إلى أن زوار خريف صلالة من مواطني دول مجلس التعاون بلغ (٢١٥, ٦٢٩) زائر منخفضاً بذلك عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م بنسبة (١٥)٪ رغم ما يشكله أبناء مجلس التعاون من نسبة غالبية بلغت (٩٣, ٩٠)٪ من العدد الإجمالي للزوار خلال نفس الفترة من هذا العام، وجاء الآسيويين في المرتبة الثانية حيث وصل عددهم إلى (١٥, ٩٤٤) زائر مسجلاً منخفضاً بذلك عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م بلغ (٣, ٤)٪، وجاء مواطنوا الدول العربية الأخرى في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم (٣, ١٦٣) زائر بنسبة (١, ٣٣)٪ من إجمالي عدد الزوار خلال نفس الفترة من هذا العام، ومنخفضاً عددهم بنسبة (٦, ٢٣)٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقد شكل العمانيون النسبة الأكبر من زوار المحافظة حيث بلغ عددهم (١٤٠, ٥١٦) زائر وبنسبة (٢٦, ٥٩)٪ من إجمالي عدد زوار الخريف، ويأتي الإماراتيون في المرتبة الثانية بنحو (٧١, ٠٧٣) زائر وبنسبة (٦٣, ٤)٪ أما السعوديون فقد جاءوا في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم (١٣, ٣٩٦) زائر وبنسبة (٦٣, ٤)٪ من إجمالي عدد الزوار، في حين يأتي الهنود في المرتبة الرابعة حيث وصل عددهم (٩, ٤٢٢) زائر وبنسبة (٩٧, ٣)٪ من إجمالي عدد زوار المحافظة خلال الفترة نفسها.

أما من حيث بلد الإقامة فقد شكل القادمون من دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً النسبة الأكبر من إجمالي عدد زوار المحافظة خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ٥ سبتمبر ٢٠١٠م حيث شكلوا ما نسبته (٩٨, ٧٢)٪ من إجمالي عدد زوار محافظة ظفار خلال تلك الفترة تلاها الزوار القادمون من الدول الآسيوية وبنسبة (٥٧, ٠)٪ فالدول العربية الأخرى بنسبة (٣, ٠)٪.

وتشير الإحصائية إلى أن عدد زوار المحافظة من محافظات ومناطق السلطنة خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ٥ سبتمبر ٢٠١٠م بلغ (١٥٥, ٥٧٦) زائر مشكلين ما نسبته (٦١, ٦٥)٪ من إجمالي زوار المحافظة، ويانخفاض بلغ (١٠, ٥)٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م، وأوضحت الإحصائية أن غرض الترفيه والترويح يأتي في المرتبة الأولى من حيث الغرض الرئيسي للزيارة بالنسبة للعمانيين فيما تأتي رحلات العمل إلى المحافظة في المرتبة الثانية يليها غرض زيارة الأهل والأصدقاء في المرتبة الثالثة في حين جاءت الأغراض الأخرى في المرتبة الرابعة من حيث الغرض الرئيسي للزيارة.

كما أظهرت الإحصائيات المتعلقة بالسياح العمانيين حسب مناطق الإقامة بأن الزوار من محافظة مسقط شكلوا النسبة الأكبر من إجمالي زوار محافظة ظفار من المواطنين وبنسبة (١٩, ٣٤)٪ يليها منطقة الباطنة وبنسبة (٦, ٢٢)٪ فالمنطقة الداخلية بنسبة (٨٥, ١٤)٪ ثم منطقة الظاهرة بنسبة (٤١, ١٣)٪ تليها بقية المحافظات والمناطق الأخرى وبنسب متفاوتة.

وأشارت الإحصائية كذلك إلى انخفاض عدد الزوار القادمين عبر المنافذ الجوية ومنفذ حريط البري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م، حيث تشير الإحصائية إلى أن مطار صلالة استقبل النسبة الأقل من الزوار والذين بلغ عددهم (٢, ٦٩٥) زائر، بينما استقبل المنفذ البري غالبية زوار المحافظة والذين بلغ عددهم (٨٨٤, ٢٠٧) زائر، أما مطار مسقط الدولي فقد استقبل (٥٥٢, ٢٦) زائر من زوار موسم الخريف خلال نفس الفترة من هذا العام.

## ■ نشرة إحصائية لزوار فريق صلالة ٢٠١٠م (الإصدار السادس)

### إصدار النشرة الأخيرة لزوار خريف صلالة الاقتصاد الوطني : (٢٠٣, ٢٦٢) زائر لمحافظة ظفار خلال موسم الخريف

أوضحت نتائج حصر ومسح زوار خريف صلالة لعام ٢٠١٠م الذي نفذته وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة السياحة وشرطة عمان السلطانية خلال الفترة من ٦/٢١ وحتى ٩/٢١ من العام الجاري انخفاض إجمالي زوار المحافظة بنسبة بلغت (١٠,٥)٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م فقد بلغ عدد زوار خريف صلالة لهذا العام (٢٦٢,٢٠٣) زائر مقارنة بنحو (٢٩٣,٠٤٣) زائر خلال العام الماضي، ويعزى هذا الانخفاض إلى تزامن شهر رمضان المبارك خلال ذروة الموسم لهذا العام.

وتوضح المؤشرات ارتفاع نسبة الزوار العمانيين من إجمالي زوار خريف صلالة خلال الفترة المذكورة عن العام الماضي حيث بلغت (٥٧,٥)٪ مقارنة بـ (٥٦)٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما تشير البيانات من حيث الجنسية إلى أن زوار المحافظة من دولة الإمارات العربية المتحدة جاء في المرتبة الأولى من حيث عدد الزوار الخليجين غير العمانيين حيث بلغ عددهم نحو (٦١٠, ٦١) زائر وبنسبة (٢٣,٥)٪ من إجمالي الزوار. بينما جاء الزوار من المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية مشكلين ما نسبته (٤,٧)٪ من إجمالي الزوار، حيث بلغ عددهم نحو (١٢, ٣٣٩) زائر، ثم زوار دولة قطر بنحو (٢, ١٤٢) وزوار دولة الكويت بنحو (١, ٨١١). في حين أن الزوار من مملكة البحرين بلغ عددهم نحو (١, ٢٥٨) زائر.

أما من حيث بلد الإقامة فنتائج حصر ومسح زوار خريف صلالة بأن القادمون من دول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها السلطنة شكلوا النسبة الأكبر من إجمالي عدد زوار المحافظة بنسبة بلغت (٩٨,٧)٪ من إجمالي الزوار، وتشمل هذه النسبة كلاً من المواطنين والمقيمين بتلك الدول. وشكل عدد الزوار القادمون من الدول الآسيوية ما نسبته (٥٨,٠)٪ من إجمالي الزوار، في حين بلغت نسبة الزوار من الدول العربية الأخرى نحو (٠,٣١)٪ من إجمالي عدد الزوار.

وأوضحت نتائج الحصر والمسح أن غرض الترفيه والترويح يأتي في المرتبة الأولى من حيث الغرض الرئيسي للزيارة حيث بلغ عدد السواح الذين زاروا المحافظة لهذا الغرض نحو (٢٢٨, ٣٦٧) زائر أي ما نسبته (٨٧)٪ فيما تأتي رحلات العمل إلى المحافظة في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد الزوار الذين أتوا لهذا الغرض نحو (٢٢, ١٠٨) زائر يليها غرض زيارة الأهل والأصدقاء في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد من زار المحافظة لهذا الغرض نحو (١٠, ٠٨٩) زائر.

وتشير البيانات إلى أن الفترة من ٢٣/٧/٢٠١٠م وحتى ٦/٨/٢٠١٠م مثلت ذروة السياحة في المحافظة حيث بلغ إجمالي عدد زوار محافظة ظفار خلال تلك الفترة نحو (١٤٣, ٧٢٣) زائر بنسبة وقدرها (٥٤,٨)٪ من إجمالي عدد الزوار. كما توضح البيانات بان نحو (١٥, ٣٠٨) زائر دخل المحافظة يوم ٣١/٧/٢٠١٠م.

وأظهرت الإحصائيات المتعلقة بالسياح العمانيين حسب مناطق الإقامة بأن الزوار من محافظة مسقط شكلوا النسبة الأكبر من إجمالي زوار محافظة ظفار من المواطنين وبنسبة (٣٤)٪، يليها منطقة الباطنة وبنسبة (٢٢,٧)٪، فالمنطقة الداخلية بنسبة (١٥)٪ ثم منطقة الظاهرة بنسبة (١٣)٪، تليها بقية المحافظات والمناطق الأخرى وبنسب متفاوتة. وتذكر الإحصائيات ان عدد الزوار القادمون عبر الرحلات الجوية بلغ (٣٣, ٥٥٢) زائر، في حين بلغ عدد الزوار

القادمون عن طريق المنفذ البري نحو (٦٥١, ٢٢٨) زائر.

الجدير بالذكر ان حصر ومسح زوار خريف صلالة الذي تم تنفيذه للعام السابع على التوالي يهدف إلى تحديد حجم السياحة في موسم الخريف بشقيها الداخلية والوافدة وتحديد اتجاهات نموه عبر الزمن و دراسة الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للزوار بالإضافة إلى دراسة خصائص الرحلات السياحية وتقدير إجمالي إنفاق زوار الخريف كما يهدف المسح إلى التعرف على الانطباع العام للزوار عن إقامتهم في المحافظة وتوفير بعض مدخلات نظام حسابات السياحة.



# ثانياً، المؤشرات الاقتصادية

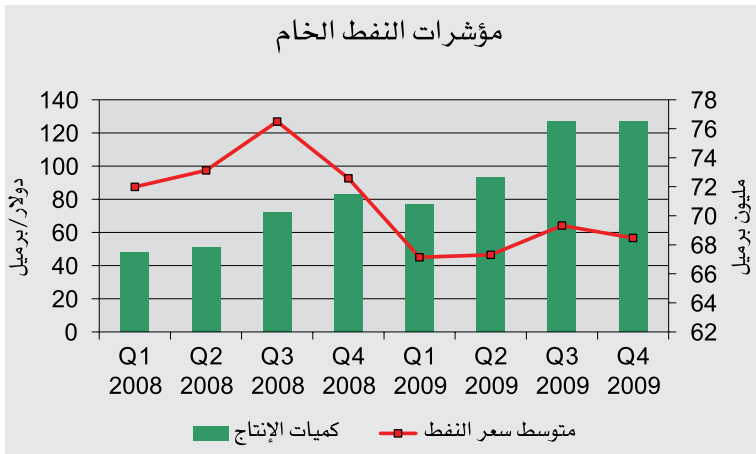
## الناتج المحلي الإجمالي

### حسب النتائج الأولية الإقتصاد العماني ينمو بنسبة (١٪) بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٩ م

تشير أحدث البيانات الأولية القابلة للتعديل الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٩ م بنحو (١٪) مقارنة بنفس الفترة لعام ٢٠٠٨ م، وذلك نتيجة لارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة (٨٪)، بسبب ارتفاع كميات الإنتاج من النفط الخام بنسبة (٧٪). ومن جانب آخر سجلت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية انخفاضاً بنسبة (١٪) تقريباً.

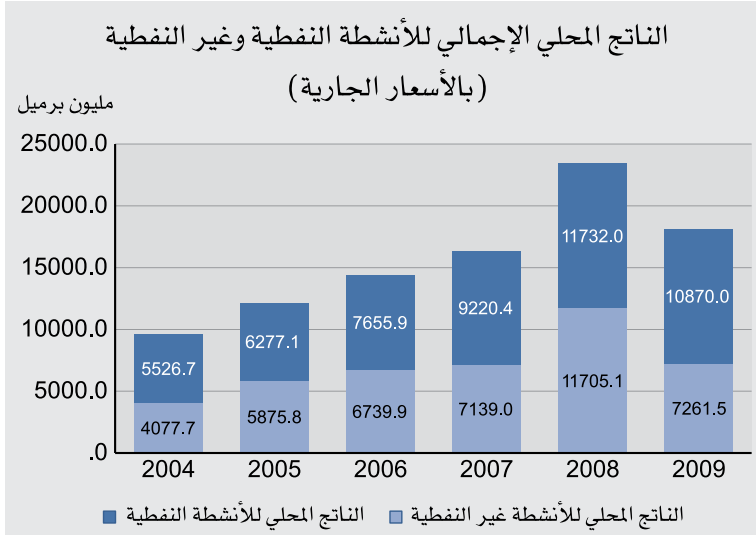
وقد أظهرت النتائج الأولية للناتج المحلي الإجمالي الربع السنوي بالأسعار الجارية بتحسّن الاقتصاد في الربع الثالث والرابع من عام ٢٠٠٩ م محققاً نمواً بنسبة (٤، ١٧٪) و(٥، ٧٪) على التوالي، مقارنة بالربع السابق من نفس العام، وذلك بسبب التحسّن في أسعار النفط والذي كان له الأثر الإيجابي في التقليل من نسبة الانخفاض خلال عام ٢٠٠٩ م مقارنة بعام ٢٠٠٨ م.

كما أوضحت تلك البيانات الأولية القابلة للتعديل بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفض في عام ٢٠٠٩ م بنحو (٥، ٢٣٪) مقارنة بعام ٢٠٠٨ م، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط بشكل كبير عن مستوياتها المحققة في عام ٢٠٠٨ م، حيث انخفض متوسط سعر البرميل بنسبة (٩، ٤٣٪) أي من (١٠١) دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٠٨ إلى (٥٦، ٧) دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٠٩ م. حيث سجلت القيمة المضافة للأنشطة النفطية انخفاضاً خلال عام ٢٠٠٩ م وبنسبة (٢٨٪) وذلك من (١١٧٠٥) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨ م إلى (٧٢٦٢) مليون ريال في عام ٢٠٠٩ م.



كما تأثرت الأنشطة غير النفطية بأداء القطاع النفطي، حيث شهدت تلك الأنشطة انخفاضاً ملموساً بلغت نسبته (٣، ٧٪) بالأسعار الجارية في عام ٢٠٠٩ م. فقد انخفضت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بنسبة (٦، ١٤٪) في عام ٢٠٠٩ م مقارنة مع عام ٢٠٠٨ م. بينما شهدت القيمة المضافة لإمدادات الكهرباء والمياه ارتفاعاً بنسبة (٣، ١١٪) وقطاع الإنشاءات ارتفاعاً بنسبة (٦، ٥٪) في عام ٢٠٠٩ م.





ومن جهة أخرى ، تأثر أداء الأنشطة الخدمية بالاضع السائدة خلال عام ٢٠٠٩م - لكن بصورة أقل نسبياً من تأثر الأنشطة الصناعية - حيث انخفضت القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بنسبة (٤٪) في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م. وقد سجلت القيمة المضافة لتجارة الجملة والتجزئة انخفاضاً بنحو (٨, ٢٢٪) نتيجة لانخفاض الواردات، والنقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٩٪) والفنادق والمطاعم بنحو (٤, ٠٪). وفي المقابل، سجلت القيمة المضافة لبعض الأنشطة الخدمية معدلات نمو إيجابية خلال عام ٢٠٠٩م ، فقد سجلت الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية نمواً بلغ (٢, ١٤٪)، أما الوساطة المالية فتمت بنحو (٤, ٠٪) والخدمات الأخرى فكانت نسبة نموها (٩, ٨٪) مقارنة مع عام ٢٠٠٨م .

## الاقتصاد الوطني :

### الناتج المحلي الإجمالي يسجل ارتفاعاً بنسبة (٩, ٣٣٪) في النصف الأول من عام ٢٠١٠م

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً ملحوظاً في النصف الأول من عام ٢٠١٠م بلغت نسبته (٩, ٣٣٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى النمو الذي شهدته الأنشطة النفطية خلال تلك الفترة.

وذكرت البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني بأن النصف الأول من عام ٢٠١٠م قد تميز بالأداء الجيد للأنشطة النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام على المستوى الدولي، وتحسن أداء قطاع الغاز على المستوى المحلي، الأمر الذي ساهم في ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية للنصف الأول من عام ٢٠١٠م، بنسبة بلغت (١, ٧٧٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.

وعلى نحو مشابه في الاتجاه ولكن بمستويات أدنى في الارتفاع، سجلت الأنشطة غير النفطية ارتفاعاً في قيمتها المضافة بلغت (٧, ٩٪) خلال تلك الفترة، حيث سجلت جميع الأنشطة الفرعية غير النفطية نمو متفاوتاً تراوح بين (٧, ٣٪) لنشاط الزراعة والأسماك و(١٣٪) للأنشطة الصناعية. كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بنحو (٦, ٨٪).

وقد حققت الأنشطة الصناعية نمواً ملحوظاً خلال تلك الفترة حيث بلغت القيمة المضافة لها نحو (١٧٢٦) مليون ريال عماني مقارنة بنحو (١٥٢٨) مليون ريال في النصف الأول من عام ٢٠٠٩م، وجاءت معظم الزيادة من خلال نمو القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة (٨, ٢٠٪) وكذلك نمو القيمة المضافة لنشاط الكهرباء والمياه بنسبة (١, ١٠٪).

وأشارت البيانات إلى أن النصف الأول من عام ٢٠١٠م شهد كذلك تحسناً في أداء الأنشطة الخدمية بالمقارنة مع أداءها في نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م، لترتفع القيمة المضافة للأنشطة الخدمية من نحو (٣٧٥٣) مليون ريال إلى نحو (٤٠٧٤) مليون ريال خلال تلك الفترة، فقد حققت جميع الأنشطة الخدمية ارتفاعاً جيداً في النصف الأول من عام ٢٠١٠م - باستثناء نشاط الفنادق والمطاعم الذي تراجع بنسبة (٨, ٠٪) - حيث نمت تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (٩٪)، والنقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٩, ١٠٪)، والأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بنسبة (٥, ٩٪) والوساطة المالية بنسبة (٥٪)، كما نمت خدمات الإدارة العامة والدفاع بنسبة (٨, ٧٪) والخدمات الأخرى بنسبة (٩٪).

## انتاج النفط

وزارة الاقتصاد الوطني :

### انتاج النفط يسجل ارتفاعاً بنسبة (٧,٩٪) خلال شهر فبراير ٢٠١٠م مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن إجمالي إنتاج النفط سجل ارتفاعاً بنسبة (٧,٩٪) خلال شهر فبراير ٢٠١٠م مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٩م، فقد بلغت كميات الإنتاج في شهر فبراير ٢٠١٠م نحو (٢٣٩٤٥) ألف برميل مقابل (٢١٨١٧) ألف برميل في شهر فبراير ٢٠٠٩م. حيث ارتفع إجمالي إنتاج النفط الخام خلال تلك الفترة بنسبة (٢,٨٪) والمكثفات النفطية بنسبة (١,٢١٪).

وقد رافق الارتفاع في إجمالي إنتاج النفط ارتفاعاً كبيراً في المتوسط الشهري لأسعار النفط خلال تلك الفترة وبنسبة (٩,٨٥٪) حيث بلغ متوسط سعر النفط خلال شهر فبراير ٢٠١٠م نحو (٣٦,٧٥) دولار للبرميل مقارنة مع (٥٣,٤٠) دولار للبرميل في شهر فبراير ٢٠٠٩م.

كما حقق إجمالي صادرات السلطنة من النفط خلال شهر فبراير ٢٠١٠م ارتفاعاً كبيراً وبنحو (٢,٣٤٪) مقارنة بصادرات شهر فبراير ٢٠٠٩م حيث وصلت إلى (٢٢٢٣٧) ألف برميل مقابل (١٦٥٦٧) ألف برميل.

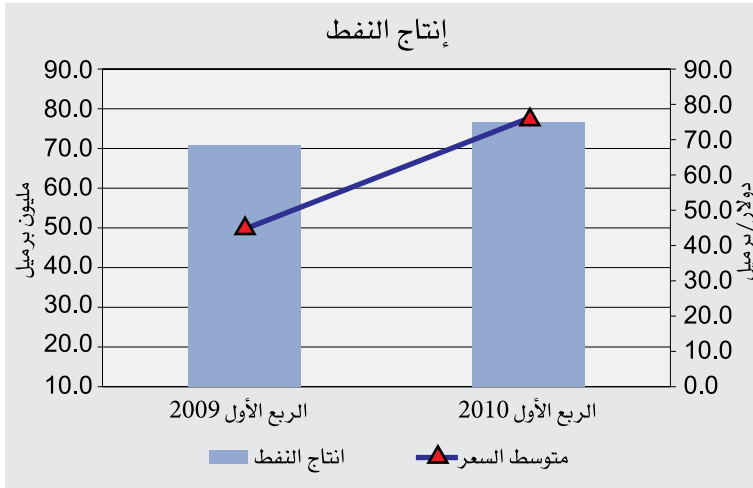
ويظهر التوزيع الجغرافي لصادرات النفط العماني أن النفط العماني يتجه إلى ثلاثة دول رئيسية هي الصين واليابان وتايلاند حيث تستورد هذه الدول نحو (٧٠٪) من إجمالي صادرات النفط العماني. ويلاحظ أن صادرات النفط العماني إلى تايلاند ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة الواقعة بين ديسمبر ٢٠٠٩م وفبراير ٢٠١٠م حيث ارتفعت من نحو (٧,١) مليون برميل في ديسمبر ٢٠٠٩م لتصل إلى (٨,٤) مليون برميل خلال شهر فبراير من عام ٢٠١٠م. وبذلك ترتفع الأهمية النسبية لصادرات النفط العماني إلى تايلاند من (١,٨٪) في شهر ديسمبر ٢٠٠٩م إلى (٤,٢١٪) في شهر فبراير ٢٠١٠م.

أما إنتاج السلطنة من الغاز الطبيعي فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً وبنسبة (٢,١٪) في شهر فبراير ٢٠١٠م مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٩م، ففي الوقت الذي انخفض فيه إنتاج الغاز المصاحب من نحو (٣٤٣,١٦) مليون قدم مكعب في شهر فبراير ٢٠٠٩م إلى (٧٢٤,١٥) مليون قدم مكعب في شهر فبراير ٢٠١٠م وبنسبة (٨,٣٪)، ارتفع إنتاج الغاز غير المصاحب من (٠٩٠,٦٨) مليون قدم مكعب إلى (٦٩٠,٦٨٦) مليون قدم مكعب خلال نفس الفترة وبنسبة (٣,٢٪). كما ارتفعت استخدامات الغاز الطبيعي بنسبة (٧,١٪) خلال تلك الفترة.

وزارة الاقتصاد الوطني :

## إنتاج النفط يسجل ارتفاعاً بنسبة (٧,٨٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م

سجلت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني ارتفاعاً في إجمالي إنتاج النفط خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠م لتصل إلى (٧٧) مليون برميل وبتكلفة نسبتها (٧,٨٪) عما كانت عليه في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م. وأظهرت تلك البيانات زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة (٧,٨٪) والمكثفات النفطية بنسبة (٥,١٥٪) لتصل إلى (٦٧,١) مليون طن و (٩,٩) مليون طن لكل منها على التوالي. كما سجل متوسط الإنتاج اليومي من النفط ومتوسط سعره ارتفاعات متفاوتة بلغت (٧,٨٪) و (٦,٧٠٪) لكل منها خلال تلك الفترة.

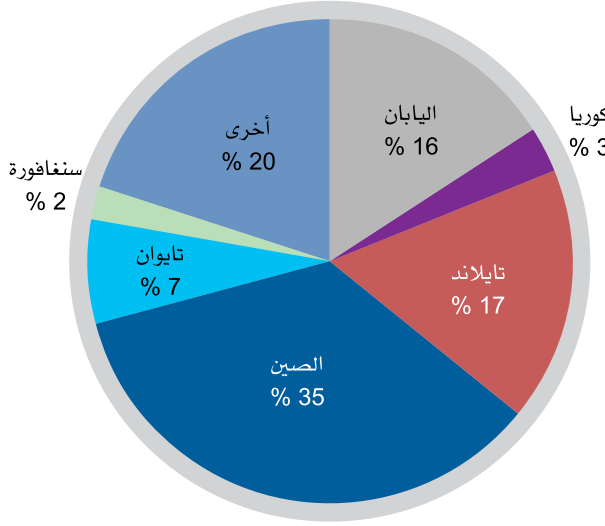


وشهد شهر مارس ٢٠١٠م مقارنة بشهر فبراير من ذات العام ارتفاعاً طفيفاً في كل من متوسط الإنتاج اليومي من النفط ومتوسط أسعاره وبنسبة (٧,٠٪) و (٢,٢٪) على التوالي، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي من النفط (٨٦١,٤) ألف برميل ومتوسط سعره (٧٧,٠٤) دولار للبرميل مقابل (٨٥٥,٢) ألف برميل و (٧٥,٢٦) دولار للبرميل في شهر فبراير ٢٠١٠م.

حققت إجمالي الصادرات النفطية للسلطنة ارتفاعاً ملموساً وبنسبة (٣,١٣٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٩م، حيث ارتفعت الصادرات النفطية لكل من الصين وتايلاند واليابان بمعدلات مرتفعة بلغت (٧,٢٣٪) و (٨,٣٠٪) و (٦,٤٦٪) لكل منها على التوالي. وتستحوذ تلك الدول على ما نسبته (٤,٦٨٪) من إجمالي الصادرات النفطية للسلطنة.

شكلت الصادرات النفطية إلى الصين ما نسبته (٤,٢٥٪) من إجمالي صادرات النفط العماني خلال تلك الفترة، حيث بلغ حجم الصادرات النفطية الموجهة للأسواق الصينية نحو (٢٣,٣) مليون برميل مقارنة بنحو (١٨,٨) مليون برميل خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وجاءت تايلاند في المرتبة الثانية وبنسبة (٨,١٦٪) من إجمالي الصادرات النفطية العمانية، يليها اليابان وبنسبة (٢,١٦٪) ثم تايبان وكوريا وسنغافورة وبنسبة (٢,٧٪) و (٢,٣٪) و (١,٥٪) لكل منها وعلى التوالي.

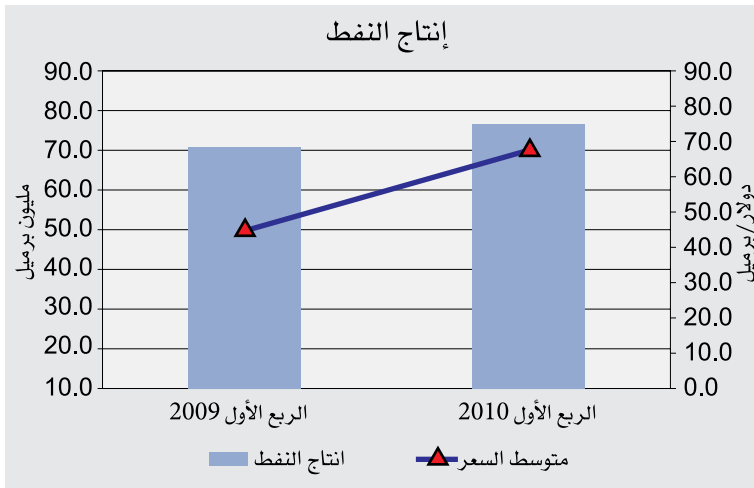
صادرات النفط العماني حسب البلدان المستوردة خلال الربع الأول لعام 2010م



من جهة أخرى، ارتفع إجمالي إنتاج الغاز خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة (٩,٣%) ليصل إلى (٢٧٨١٦١) مليون قدم مكعب مقارنة ب (٢٦٧٧٩٥) مليون قدم مكعب في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م. كما ارتفعت كميات الإنتاج خلال شهر مارس ٢٠١٠م عنها في شهر فبراير بنسبة (٨,١٧%)، جاءت في معظمها من الزيادة في كميات إنتاج الغاز غير المصاحب.

## الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري تسجل ارتفاعاً في إنتاج النفط بنسبة (٧, ٨٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م

سجلت البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني ارتفاعاً في إجمالي إنتاج النفط خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري ٢٠١٠م (يناير - أبريل) ٢٠١٠م بنسبة (٧, ٨٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م لتصل إلى (٦, ١٠٢) مليون برميل. وأظهرت تلك البيانات زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة (٨٪) والمكثفات النفطية بنسبة (٦, ١٤٪) لتصل إلى (٩, ٨٩) مليون برميل و(٧, ١٢) مليون برميل لكل منها على التوالي. كما سجل متوسط الإنتاج اليومي من النفط ومتوسط سعره ارتفاعات متفاوتة بلغت (٧, ٨٪) و(٤, ٧٠٪) لكل منها على التوالي خلال تلك الفترة.



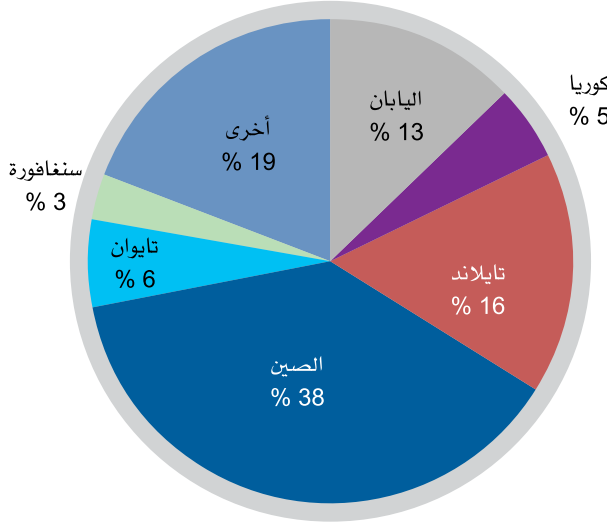
وشهد شهر أبريل الماضي من العام الجاري تراجعاً طفيفاً في كل من متوسط الإنتاج اليومي من النفط، ومتوسط أسعاره وبنسبة (٤, ٠٪) لكل منهما وذلك مقارنة بشهر مارس من نفس العام، فقد بلغ متوسط الإنتاج اليومي من النفط خلال شهر أبريل (٣, ٨٥٣) ألف برميل ومتوسط سعره (٨٨, ٧٣) دولار للبرميل مقابل (٤, ٨٦١) ألف برميل و (٤, ٧٧) دولار للبرميل في شهر مارس.

كما أوضحت البيانات بأن الصادرات النفطية للسلطنة حققت ارتفاعاً ملموساً وبنسبة (٨, ١٤٪) في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٠م لتصل إلى نحو (٨, ٩٠) مليون برميل مقارنة بنحو (١, ٧٩) مليون برميل خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وشهدت تلك الفترة ارتفاعاً في صادرات السلطنة النفطية لكل من سنغافورة وتايلاند واليابان والصين بمعدلات متفاوتة بلغت (٣, ٦١٪) و (٢, ٤١٪) و (٣٢, ٢٪) و (٩, ٢٣٪) لكل منها على التوالي، بينما انخفضت تلك الصادرات لكل من كوريا وتايوان بنسبة (٧, ٦٠٪) و (٦, ٣٪) على التوالي.

وأشارت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أيضاً إلى أن الصادرات النفطية لكل من الصين وتايلاند واليابان شكلت ما نسبته (٢, ٦٧٪) من إجمالي صادرات النفط العماني خلال تلك الفترة، حيث بلغ حجم الصادرات النفطية الموجهة للأسواق الصينية نحو (٤, ٣٤) مليون برميل وبنسبة (٣٨, ٣٪) مقارنة بنحو (٥, ٢٧) مليون برميل وبنسبة (٨, ٣٤٪) خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وجاءت تايلاند في المرتبة الثانية وبنسبة (٦, ١٦٪) واليابان وبنسبة (٣, ١٣٪) مقارنة بنحو (٦, ١١٪) لكل منها على التوالي خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.



الأهمية النسبية (%) لصادرات النفط العماني حسب البلدان المستوردة  
خلال الفترة (يناير - أبريل) 2010م



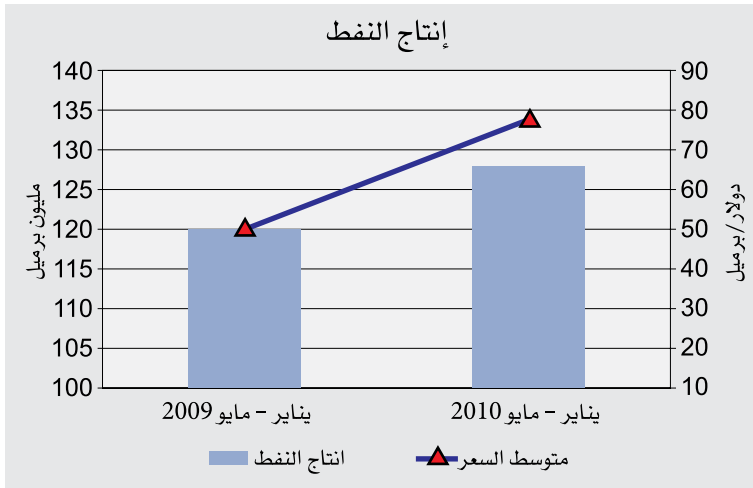
من جهة أخرى أوضحت البيانات الإحصائية ارتفاع إجمالي إنتاج الغاز خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بنسبة (٤,٧%) ليصل إلى (٣٦٨,٩٨٩) مليون قدم مكعب مقارنة بـ (٣٥٢,٢٩٩) مليون قدم مكعب خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م ، إلا أن كميات الإنتاج انخفضت خلال شهر أبريل ٢٠١٠م بنسبة (٩,٧%) نتيجة انخفاض إنتاج الغاز غير المصاحب في ذلك الشهر بنسبة (١٠,٩%) عن كميات إنتاجه في شهر مارس ٢٠١٠م.

وزارة الاقتصاد الوطني :

## الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٠م تسجل ارتفاعاً في إنتاج النفط بنسبة (٨,٨٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م

شهدت الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٠م ارتفاعاً في كميات إنتاج النفط بنسبة (٨,٨٪) مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م . وسجلت البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني ارتفاعاً في إجمالي إنتاج السلطنة من النفط من (١١٩,٣) مليون برميل خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩م إلى نحو (١٢٩,٨) مليون برميل خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٠م .

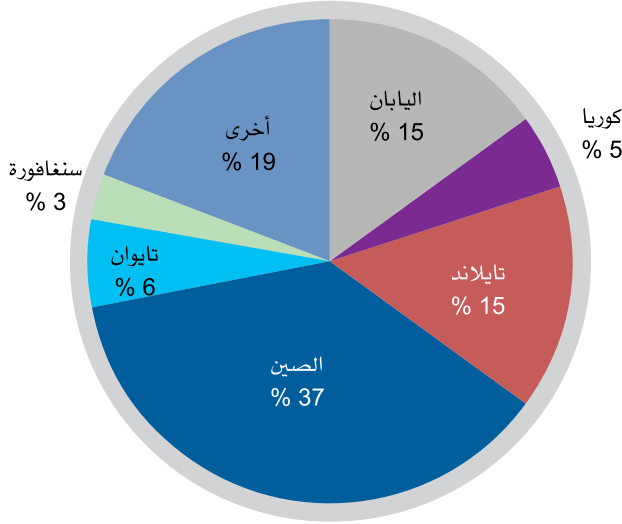
وقد أظهرت تلك البيانات زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة (٧,٩٪) والمكثفات النفطية بنسبة (١٥,٣٪) لتصل إلى نحو (١١٣,٧) مليون برميل و (١٦,١) مليون برميل لكل منها على التوالي، وسجل متوسط الإنتاج اليومي من النفط ارتفاعاً بلغ (٨,٨٪) خلال تلك الفترة ليصل إلى (٨٥٩,٤) ألف برميل/يوم. كما ارتفع متوسط سعر برميل النفط خلال نفس الفترة بنحو (٧٠,٢٪) وذلك من (٤٤,٨٤) دولار/برميل في العام ٢٠٠٩م إلى (٧٦,٣٤) دولار/برميل في عام ٢٠١٠م.



وسجلت الصادرات النفطية للسلطنة ارتفاعاً جيداً بلغت نسبته (١٥,١٪) في الخمسة اشهر الأولى من عام ٢٠١٠م لتصل إلى نحو (١١٣,٦) مليون برميل مقارنة بنحو (٩٧,٨) مليون برميل في ذات الفترة من عام ٢٠٠٩م. وشهدت تلك الفترة ارتفاعاً في صادرات السلطنة النفطية لكل من اليابان وتايلاند والصين وسنغافورة بنسب بلغت (٥٥,٥٪)، (٢٠,٧٪)، (٣٢,١٪) و (٩٤,٧٪) لكل منها على التوالي، بينما انخفضت تلك الصادرات لكل من كوريا وتايوان بنسبة (٥٢,١٪) و (٢١,٨٪) على التوالي.

ويظهر التوزيع الجغرافي لصادرات السلطنة النفطية أن الصين هي السوق الأول لتلك الصادرات حيث استوردت نحو (٤١,٦) مليون برميل من النفط العماني خلال الخمسة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠م، أي ما نسبته (٣٧٪) من إجمالي صادرات السلطنة النفطية خلال تلك الفترة، مقارنة بنسبة (٣٢,٢٪) استوردتها خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وتأتي تايلاند في المرتبة الثانية تليها اليابان في المرتبة الثالثة حيث استوردتا نحو (١٧,٢) مليون برميل و (١٦,٤) مليون برميل على التوالي، أي ما نسبته (١٥,٣٪) و (١٤,٦٪) من إجمالي صادرات السلطنة النفطية خلال تلك الفترة.

الأهمية النسبية (%) لصادرات النفط العماني حسب البلدان المستوردة  
خلال الفترة (يناير - مايو) 2010م



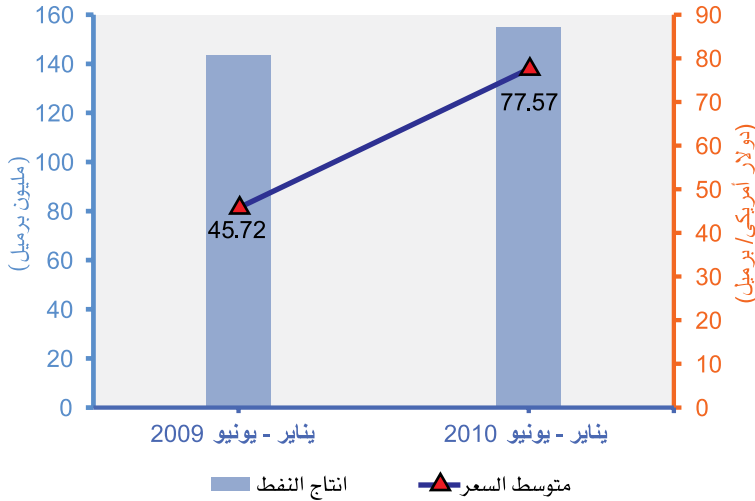
وشهدت الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010م ارتفاعاً في إجمالي إنتاج الغاز بنسبة (1,6%) ليصل إلى (٤٧٠,٦٤٤) مليون قدم مكعب مقارنة ب (٤٤٣,٤٢٣) مليون قدم مكعب خلال نفس الفترة من عام 2009م.

وزارة الاقتصاد الوطني :

إنتاج النفط يسجل ارتفاعاً بنسبة ( ٨, ١ %) خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن إجمالي إنتاج النفط سجل ارتفاعاً بنسبة ( ٨, ١ %) خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. حيث بلغت كميات الإنتاج في النصف الأول من عام ٢٠١٠م نحو ( ١٥٥ ) مليون برميل مقابل ( ١٤٣, ٥ ) مليون برميل في نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م، حيث ارتفع إجمالي إنتاج النفط الخام خلال تلك الفترة بنسبة ( ٧, ٤ %) والمكثفات النفطية بنسبة ( ١٣, ٢ %).

و سجل متوسط الإنتاج اليومي من النفط ارتفاعاً بنسبة ( ٨, ١ %) خلال تلك الفترة ليصل إلى ( ٨٥٦, ٧ ) ألف برميل يوميا. كما ارتفع متوسط سعر النفط بنسبة ( ٦٩, ٧ % )، حيث بلغ متوسط سعر النفط خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠م نحو ( ٧٧, ٥٧ ) دولار للبرميل مقارنة بنحو ( ٤٥, ٧٢ ) دولار/ برميل خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.



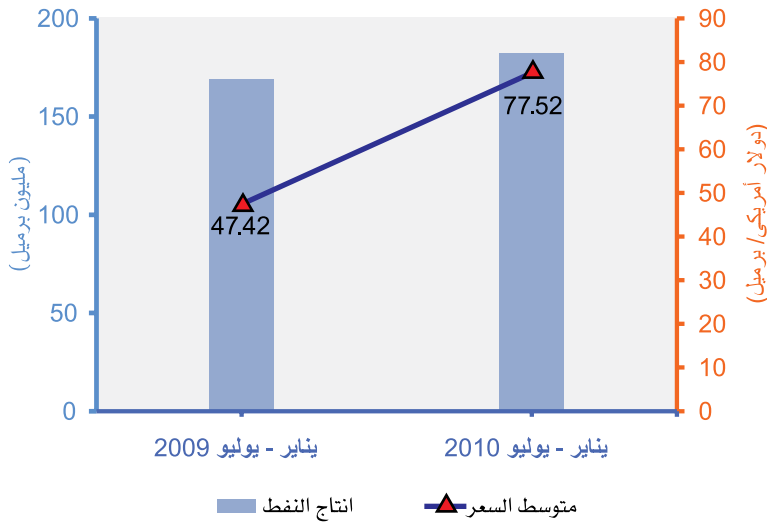
وشهدت إجمالي صادرات السلطنة من النفط خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠م ارتفاعاً بنسبة ( ١٣, ٥ %) مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٩م، لتصل إلى ( ١٣٣, ٦ ) مليون برميل مقابل ( ١١٧, ٧ ) مليون برميل في عام ٢٠٠٩م. فقد ارتفعت صادرات السلطنة لكل من اليابان و الصين و تايلاند بنسبة ( ٣٩, ٨ %) و ( ٢٥, ٤ %) و ( ١٦, ٩ %) على التوالي، حيث استوردت هذه الدول نحو ( ٦٧ %) من إجمالي صادرات النفط العماني. كما ارتفعت صادرات النفط العماني إلى سنغافورة بشكل كبير خلال تلك الفترة وبنحو ( ١٥٩, ٥ %) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. في المقابل، انخفضت صادرات السلطنة من النفط إلى كوريا بنسبة ( ٤٩, ١ - %) خلال نفس الفترة.

كما أظهرت البيانات الصادرة ارتفاع إجمالي إنتاج الغاز خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة ( ٦, ٣ %) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م ليصل إلى ( ٥٦٣٥٥١ ) مليون قدم مكعب مقارنة ب ( ٥٣٠١٤٠ ) مليون قدم مكعب خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.

وزارة الاقتصاد الوطني :

## إنتاج النفط يسجل ارتفاعاً بنسبة (٨, ٧٪) في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٠ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أن إجمالي إنتاج النفط خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٠م سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (٨, ٧٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م لتصل إلى نحو (١٨٢, ١) مليون برميل مقارنة بنحو (١٦٩) مليون برميل تم إنتاجها خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وأظهرت تلك البيانات زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة (١, ٧٪) والمكثفات النفطية بنسبة (٣, ١٢٪) لتصل إلى (٦, ١٥٩) و (٥, ٢٢) مليون طن لكل منها على التوالي. وسجل متوسط الإنتاج اليومي من النفط خلال نفس الفترة ارتفاعاً بلغت نسبته (٨, ٧٪) ليصل إلى (٨٥٨, ٨) ألف برميل/يوم، كما شهد متوسط سعر النفط ارتفاعاً كبيراً وبنسبة (٥, ٦٣٪) حيث سجل متوسط سعر النفط خلال تلك الفترة (٥٢, ٧٧) دولار/البرميل.

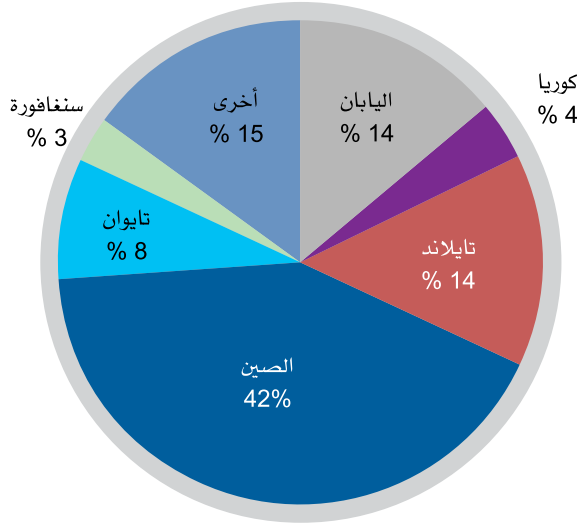


وشهد شهر يوليو ٢٠١٠م مقارنة بشهر يونيو من ذات العام ارتفاعاً في معدل إنتاج النفط ومتوسط الإنتاج اليومي بنسبة (٧, ٦٪) و (٢, ٣٪) على التوالي، بينما انخفض متوسط السعر بنحو (٧, ٧٪) حيث تراجع من (٧, ٨٣) دولار في شهر يونيو ٢٠١٠م إلى (٢٢, ٧٧) دولار في شهر يوليو.

حقق إجمالي الصادرات النفطية للسلطنة ارتفاعاً ملموساً خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٠م لتصل إلى نحو (٥, ١٥٤) مليون برميل وبزيادة نسبتها (٣, ١٢٪) مقارنة عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وارتفعت حجم الصادرات النفطية لكل من سنغافورة والصين واليابان وتايوان وتايلاند بنسب بلغت (٧, ١٢٦٪) و (٤, ٣٦٪) و (٥, ٢٩٪) و (٢, ١٢٪) و (٦, ٦٪) على التوالي.

تعتبر الصين الوجهة الأولى لصادرات السلطنة النفطية فقد شكلت الصادرات النفطية إلى الصين ما نسبته (٧, ٤١٪) من إجمالي صادرات النفط العماني خلال تلك الفترة، حيث بلغ حجم الصادرات النفطية الموجهة للأسواق الصينية نحو (٥, ٦٤) مليون برميل مقارنة بنحو (٢, ٤٧) مليون برميل خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وجاءت اليابان في المرتبة الثانية وبنسبة (١, ١٤٪) وتايلاند ثالثاً وبنسبة (٦, ١٣٪)، ويلاحظ خلال هذه الفترة تراجع حجم الصادرات النفطية إلى كوريا بنحو (٩, ٥٣٪) مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.

صادرات النفط العماني حسب البلدان المستوردة  
خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2010م

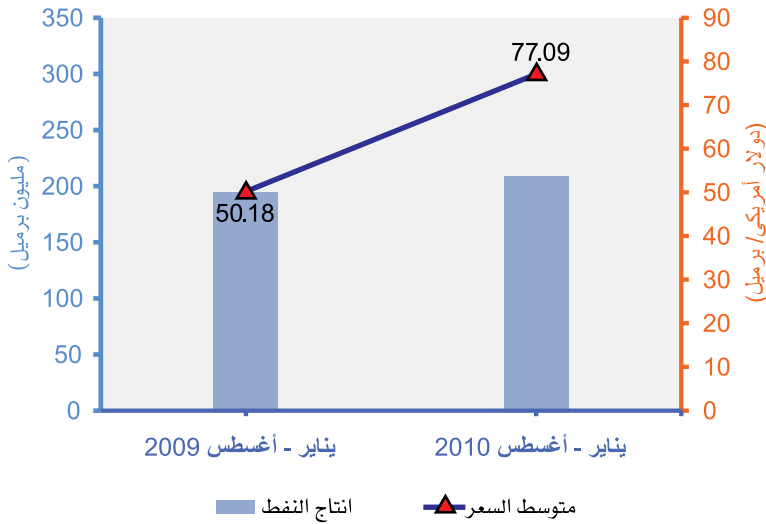


ارتفع إجمالي إنتاج الغاز خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2010م بنسبة (8,7%) ليصل إلى (674660) مليون قدم مكعب مقارنة بـ (620828) مليون قدم مكعب خلال نفس الفترة من عام 2009م. كما ارتفعت كميات الإنتاج خلال شهر يوليو 2010م عنها في شهر يونيو من نفس العام بنسبة (19,6%)، جاءت في معظمها من الزيادة في كميات إنتاج الغاز غير المصاحب بنسبة (22,7%) في حين لم تتجاوز الزيادة في إنتاج الغاز المصاحب ما نسبته (6,7%).



### ارتفاع إنتاج السلطنة النفطية بنسبة (٧٪) في ثمانية أشهر

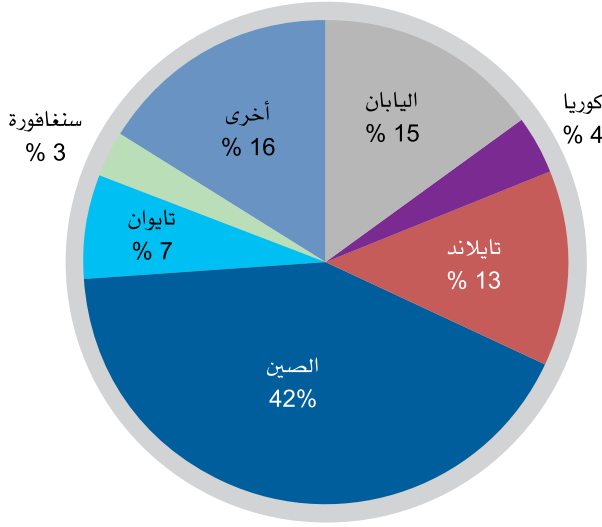
أوضحت البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أن إجمالي إنتاج النفط خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٠م سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (٧٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م لتصل إلى نحو (٢٠٨,٥) مليون برميل مقارنة بنحو (١٩٥) مليون برميل تم إنتاجها خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وأظهرت تلك البيانات زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة (٦,٧٪) والمكثفات النفطية بنسبة (٨,٧٪) لتصل إلى (١٨٣,٠) و (٢٥,٥) مليون طن لكل منها على التوالي. وسجل متوسط الإنتاج اليومي من النفط خلال نفس الفترة ارتفاعاً بلغت نسبته (٧٪) ليصل إلى (٨٥٨,٢) ألف برميل في اليوم، كما شهد متوسط سعر النفط ارتفاعاً كبيراً وبنسبة (٥٣,٦٪) حيث سجل متوسط سعر النفط خلال تلك الفترة (٧٧,٠٩) دولار للبرميل.



أما إجمالي الصادرات النفطية للسلطنة فقد حقق ارتفاعاً ملموساً خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٠م لتصل إلى نحو (١٧٥,٩) مليون برميل وبزيادة نسبتها (١١,٣٪) مقارنة عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وارتفعت حجم الصادرات النفطية لكل من سنغافورة والصين واليابان بنسب بلغت (٤٩,٩٪) و (٤٣,٥٪) و (٢٧,١٪) على التوالي.

وأشارت البيانات الصادرة عن الوزارة إلى أن الصين هي الوجهة الأولى لصادرات السلطنة النفطية فقد شكلت الصادرات النفطية إليها ما نسبته (٤٢,٦٪) من إجمالي صادرات النفط العماني خلال تلك الفترة، حيث بلغ حجم الصادرات النفطية الموجهة للأسواق الصينية نحو (٧٤,٩) مليون برميل مقارنة بنحو (٥٢,٢) مليون برميل خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وجاءت اليابان في المرتبة الثانية وبنسبة (١٤,٧٪) وتايلاند ثالثاً وبنسبة (١٢,٦٪)، ويلاحظ خلال هذه الفترة انخفاض حجم الصادرات النفطية إلى كوريا بنسبة (٥٦,١٪) مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.

صادرات النفط العماني حسب البلدان المستوردة  
خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2010م

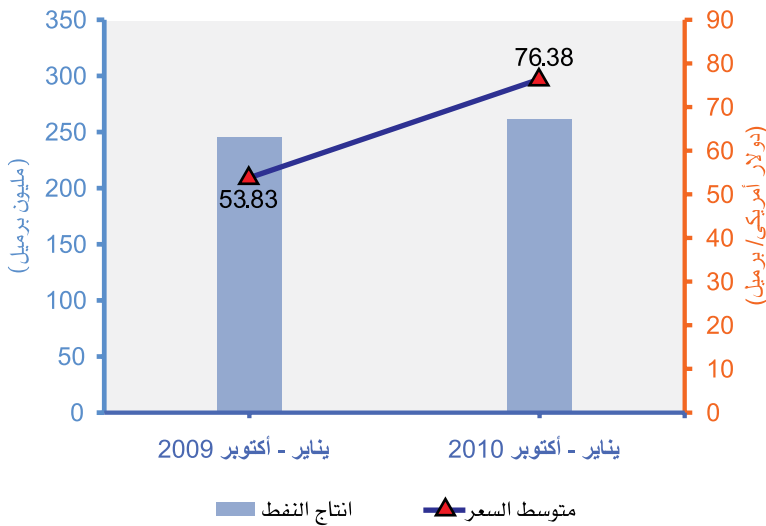


وبالنسبة لإنتاج الغاز فقد أوضحت البيانات ارتفاع إجمالي إنتاج الغاز خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2010م بنسبة (7,7%) ليصل إلى (772856) مليون قدم مكعب مقارنة بـ (717769) مليون قدم مكعب خلال نفس الفترة من عام 2009م. ويلاحظ خلال شهر أغسطس انخفاض كميات الإنتاج من الغاز الطبيعي بنسبة (6,11%) عنها في شهر يوليو من نفس العام بسبب التراجع في إنتاج الغاز غير المصاحب بنسبة (9,13%) في الوقت الذي حافظ فيه إنتاج الغاز المصاحب على نفس معدلات إنتاجه في شهر يوليو.

## الاقتصاد الوطني :

### إنتاج السلطنة النفطية يرتفع بنسبة (٦,٦٪) خلال العشرة الأولى من عام ٢٠١٠م

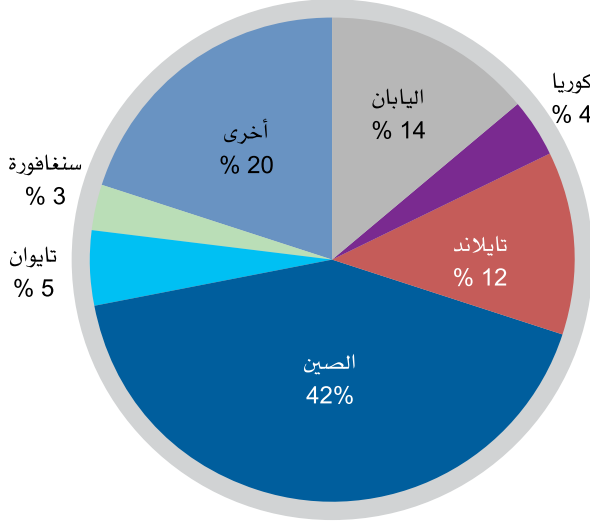
سجل إجمالي إنتاج النفط خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠١٠م ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (٦,٦٪) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وتشير البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أن إجمالي إنتاج النفط وصل إلى نحو (٢٦١,٧) مليون برميل في نهاية شهر أكتوبر من عام ٢٠١٠م مقارنة بنحو (٢٤٥,٤) مليون برميل تم إنتاجها خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وأظهرت تلك البيانات زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة (٦,٦٪) والمكثفات النفطية بنسبة (٧٪) لتصل إلى (٢٢٩,٥) و (٢٢,١) مليون برميل لكل منها على التوالي. وشهد متوسط الإنتاج اليومي من النفط ارتفاعاً بلغت نسبته (٦,٦٪) خلال تلك الفترة ليبلغ (٨٦٠,٨) ألف برميل في اليوم، كما سجل متوسط سعر النفط ارتفاعاً كبيراً وبنسبة (٤١,٩٪) ليصل إلى (٧٦,٣٨) دولار للبرميل خلال نفس الفترة.



حقق إجمالي الصادرات النفطية للسلطنة ارتفاعاً ملموساً خلال العشرة الأولى من عام ٢٠١٠م لتصل إلى نحو (٢٢٠,٢) مليون برميل وبزيادة نسبتها (١٠,٤٪) عن الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٩م. وارتفع حجم الصادرات النفطية لكل من سنغافورة والصين واليابان بنسب بلغت (١١٧,٧٪) و (٤٠,١٪) و (١١,٧٪) على التوالي، بينما انخفضت الصادرات النفطية لكل من كوريا وتايوان وتايلاند بنسبة (٥٥,٥٪) و (١٧,٨٪) و (٩,٨٪) لكل منها على التوالي.

حافظت الصين خلال العشرة الأولى من عام ٢٠١٠م على مكانتها المتقدمة كوجهة رئيسية لصادرات السلطنة النفطية، فقد شكلت الصادرات النفطية إلى الصين ما نسبته (٤٢٪) من إجمالي صادرات النفط العماني خلال تلك الفترة، حيث بلغت كميات النفط العماني الموجهة للأسواق الصينية نحو (٩١,٤) مليون برميل مقارنة بنحو (٦٥,٢) مليون برميل خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وجاءت اليابان في المرتبة الثانية وبنسبة (١٤٪) وتايلاند ثالثاً وبنسبة (١٢٪). ويلاحظ خلال هذه الفترة تراجع الأهمية النسبية لصادرات السلطنة النفطية إلى كوريا من نحو (١١٪) خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩م إلى نحو (٤٪) لنفس الفترة من عام ٢٠١٠م.

صادرات النفط العماني حسب البلدان المستوردة  
خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2010م



ارتفع إجمالي إنتاج الغاز خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠١٠م بنسبة (١,٧٪) ليصل إلى (٩٧٠٣٣٢) مليون قدم مكعب مقارنة ب (٩٠٦٢٩٨) مليون قدم مكعب خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. وارتفعت كميات الإنتاج خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠م عن كمياتها المنتجة خلال شهر سبتمبر بشكل طفيف وبنحو (٢,١٪). حيث ارتفعت كميات الإنتاج من الغاز المصاحب بنسبة (٨,٢٪)، والغاز غير المصاحب بنسبة (١٪) تقريباً.

## التضخم

وزارة الاقتصاد الوطني :

### مؤشر التضخم في السلطنة يسجل ارتفاعاً في يناير ٢٠١٠م بنسبة (١,٧٪)

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين إلى ارتفاع مؤشر التضخم في السلطنة من (٠,٩٪) في شهر ديسمبر من العام الماضي ٢٠٠٩م إلى (١,٧٪) في يناير ٢٠١٠م مقارنة بالشهر المماثل من السنة السابقة.

كما أشارت بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في السلطنة إلى ارتفاع المؤشر العام لشهر يناير ٢٠١٠م بنسبة (٠,٦٪) مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٠٩م؛ وبالرغم من الارتفاع في المؤشر العام إلا أن مؤشر مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والذي يشكل حوالي (٣٠٪) من الأهمية النسبية للإنفاق قد سجل انخفاضاً بنسبة (-٣,٠٪).

وكانت أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في انخفاض مؤشر مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، كل من مجموعة الخضروات، ومجموعة الأسماك والمنتجات البحرية، ومجموعة البقوليات الجافة والمعلبة، ومجموعة المكسرات حيث انخفضت بنسب (-٨,٥٪) و(-٦,٢٪) و(-٤,٤٪) و(-١,٠٪) على التوالي. بينما سجلت مجموعة السكر ومنتجاته والعسل ارتفاعاً بنسبة (٢,٦٪) في شهر يناير ٢٠١٠م مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٠٩م.

كما شهدت معظم المجموعات السلعية الأخرى ارتفاعاً بنسب متفاوتة مما ساهم في دفع المؤشر العام إلى الارتفاع، حيث ارتفعت كل من مجموعة خدمات النقل والاتصالات، ومجموعة السلع الشخصية والخدمات الأخرى، ومجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود، ومجموعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية بنسب (٦,٢٪) و(٨,٠٪) و(٧,٠٪) و(٢,٠٪) على التوالي في عام ٢٠١٠م. بالإضافة إلى مجموعة الأثاث والأدوات المنزلية ومجموعة الثقافة والخدمات الترفيهية والتي ارتفعت بنسبة (١,٠٪) لكل منهما. في المقابل استقرت أسعار مجموعة الخدمات الصحية، ومجموعة الخدمات التعليمية.

وقد سجل المؤشر العام لأسعار المستهلكين في محافظات ومناطق السلطنة تبايناً خلال شهر يناير ٢٠١٠م مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٠٩م، فقد سجلت محافظة مسقط أعلى ارتفاعاً بنسبة (١٪) وتليها المنطقة الشرقية ومحافظة ظفار بنسبة (٦,٠٪) لكل منهما، وسجلت منطقة الظاهرة ارتفاعاً بنسبة (٤,٠٪). بينما شهدت منطقة الباطنة انخفاضاً في الأسعار بنسبة (-١,٠٪)، أما المنطقة الداخلية فقد شهدت استقراراً في الأسعار.

## فبراير الماضي يشهد استقراراً في الأسعار

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في السلطنة استقرار الأسعار في شهر فبراير ٢٠١٠م مقارنة مع شهر يناير من نفس العام، كما سجلت معدلات التضخم في فبراير ٢٠١٠م انخفاضاً عن مستوياتها المحققة في فبراير ٢٠٠٩م، حيث انخفضت من (٩,٧٪) إلى (٢,٠٪)، وذلك مقارنة بالشهر المماثل من السنة السابقة.

يرجع السبب في استقرار مؤشر الأسعار في شهر فبراير مقارنة بشهر يناير من عام ٢٠١٠م إلى استقرار أسعار المجموعات الرئيسية الثلاثة وهي: مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، ومجموعة خدمات النقل والاتصالات، ومجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود والتي تشكل نحو (٧٤٪) من الأهمية النسبية لسلة المستهلك، وذلك على الرغم من الارتفاع البسيط في بعض المجموعات ومنها الأثاث والأدوات المنزلية، والخدمات التعليمية، والسلع الشخصية والخدمات الأخرى. كما انخفض المؤشر في مجموعات أخرى وهي مجموعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية، ومجموعة الثقافة وخدمات الترفيه.

وقد شهدت أسعار بعض المواد الغذائية انخفاضاً خلال شهر فبراير ٢٠١٠م حيث انخفضت أسعار كل من الخضروات والأسماك والأطعمة الجاهزة الأخرى بنسبة (٩,٣٪) و(٣,٠٪) و(١,٠٪) على التوالي، بينما ارتفعت أسعار كل من السكر ومنتجاته والعسل بنسبة (٥,٣٪)، والبيض بنسبة (٥,١٪) والفواكه بنسبة (٦,٠٪)، واللحوم والدواجن بنسبة (٣,٠٪)، والحليب ومنتجاتها، والزيت والدهون بنسبة (٢,٠٪) لكل منهما.

وعلى مستوى المناطق فقد سجل المؤشر العام لأسعار المستهلكين في محافظات ومناطق السلطنة تبايناً خلال شهر فبراير ٢٠١٠م مقارنة بشهر يناير من نفس العام، فقد سجلت محافظة مسقط ومحافظة ظفار ومنطقة الظاهرة استقراراً في الأسعار. بينما أظهرت المنطقة الشرقية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (٢,٠٪)، ومنطقتي الباطنة والداخلية ارتفاعاً طفيفاً كذلك بنسبة (١,٠٪) لكل منها.



## الاقتصاد الوطني :

### معدلات التضخم تتراجع بشكل طفيف خلال شهر مارس ٢٠١٠م وبنسبة (١,٠%) مقارنة مع فبراير الماضي

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في السلطنة استقراراً في معدلات التضخم خلال شهر مارس من عام ٢٠١٠م مقارنة بشهر فبراير من نفس العام حيث انخفض الرقم القياسي للأسعار من (١٣٢) نقطة في شهر فبراير إلى (١٣١,٩) نقطة في شهر مارس وبنسبة (١,٠%) . وعلى المستوى السنوي اظهر مؤشر التضخم انخفاضا ملموسا في شهر مارس ٢٠١٠م مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٩م حيث انخفض من (٦,٢%) إلى نحو (٢,٦%) .

ويلاحظ خلال شهر مارس ٢٠١٠م مقارنة مع شهر فبراير من نفس العام انخفاض الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية والتبغ بنسبة (٣,٠%) ، والسلع الشخصية والخدمات الأخرى بنسبة (٥,٠%) . وفي المقابل ، ارتفع الرقم القياسي - بشكل طفيف- لمجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود ، والثقافة وخدمات الترفيه بنسبة (٢,٠%) لكل منها ، والمنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية ، والأثاث والأدوات المنزلية بنسبة (١,٠%) لكل منها . كما استقرت أسعار المجموعات الرئيسية التالية: الخدمات الطبية وخدمات النقل والاتصالات والخدمات التعليمية.

تراجع الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ - والذي يشكل نحو (٣٠%) من سلة السلع بنحو (٣,٠%) خلال شهر مارس عن شهر فبراير ٢٠١٠م ، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع أسعار الأسماك ومنتجاتها البحرية بنسبة (٣,٣%) والفواكه بنسبة (٤,١%) والبقوليات الجافة والمعلبة بنسبة (٩,٠%) والحبوب ومنتجاتها بنسبة (٦,٠%) والبيض بنسبة (٦,٠%) والبهارات والملح بنسبة (٢,٠%) . بينما ارتفعت أسعار كل من الخضراوات والزيتون والدهون والحليب ومنتجاتها واللحوم والدواجن بنسبة (٤,١%) و (١,٠%) و (٣,٠%) و (٢,٠%) لكل منها على التوالي .

وعلى مستوى المناطق ، سجل المؤشر العام لأسعار المستهلكين في مسقط ارتفاعا طفيفا بنحو (١,٠%) ، في الوقت الذي سجل فيه المؤشر انخفاضا في كل من المنطقة الشرقية والمنطقة الداخلية بنسبة (٣,٠%) لكل منها ، وفي منطقة الباطنة بنسبة (٢,٠%) وفي محافظة ظفار بنسبة (١,٠%) في حين استقر مؤشر الأسعار في منطقة الظاهرة عند مستواه خلال شهر فبراير الماضي.

## الاقتصاد الوطني :

### (١, ٣٪) مؤشر التضخم في ابريل الماضي

أوضحت البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن معدل التضخم خلال شهر ابريل الماضي من العام الجاري بلغ نحو (١, ٣٪)، منخفضاً عن النسبة المسجلة خلال شهر إبريل من العام الماضي ٢٠٠٩م والبالغة (٩, ٤٪)، ومرتفعاً عن نسبة التضخم المسجل في شهر مارس الماضي من العام الجاري والبالغ نحو (٦, ٢٪).

وقد شهد شهر ابريل من هذا العام ٢٠١٠ ارتفاعاً طفيفاً في مؤشر التضخم ونسبة (٣, ٠٪) مقارنة بشهر مارس من نفس العام. ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع في أسعار بعض المجموعات السلعية ومنها مجموعة السلع الشخصية والخدمات بنسبة (١, ٣٪)، ومجموعة الخدمات الطبية بنسبة (٧, ٠٪)، وإيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود بنسبة (٥, ٠٪)، والملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية بنسبة (٢, ٠٪)، والخدمات التعليمية بنسبة (١, ٠٪)، والذي فاق معدلات الانخفاض في بعض المجموعات السلعية الأخرى مثل مجموعة خدمات النقل والاتصالات التي انخفضت بنسبة (٧, ٠٪)، ومجموعة الثقافة وخدمات الترفيه بنسبة (٢, ٠٪). في الوقت الذي استقرت فيه مؤشرات الأسعار في مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية.

كما أوضح مؤشر الأرقام القياسية للأسعار إلى أن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ - المجموعة الأهم في سلة السلع والتي تشكل نحو (٣٠٪) من الأهمية النسبية لسلة السلع - حافظت خلال شهر ابريل ٢٠١٠م على مستويات أسعارها في شهر مارس من نفس العام. وقد تحقق هذا الاستقرار النسبي في أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ على الرغم من ارتفاع مؤشر الأسعار لكل من اللحوم والدواجن بنسبة (٢, ٠٪)، والفواكه بنسبة (٥, ٠٪)، والحليب ومنتجاتها بنسبة (٤, ٠٪)، والخضراوات بنسبة (٢, ٠٪)، والبقوليات الجافة والمعلبة بنسبة (٣, ٠٪)، والمواد الغذائية الجاهزة بنسبة (٣, ٠٪) - في حين انخفضت أسعار الأسماك ومنتجاتها البحرية بنسبة (٩, ٠٪)، والحبوب ومنتجاتها بنسبة (٢, ٠٪)، والزيوت والدهون بنسبة (١, ٠٪)، والسكر ومنتجاته بنسبة (٧, ٠٪) والشاي والقهوة بنسبة (٣, ٠٪).

وأشارت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني كذلك إلى أن المؤشر العام لأسعار المستهلكين في محافظات ومناطق السلطنة سجل تبايناً خلال شهر ابريل مقارنة بشهر مارس، فقد سجلت المنطقة الداخلية أعلى ارتفاع ونسبة (٥, ٠٪) تليها منطقة الظاهرة بنسبة (٤, ٠٪)، ثم محافظة مسقط بنسبة (٣, ٠٪)، فمحافظة ظفار بنسبة (٢, ٠٪)، وسجلت كلا من منطقة الباطنة والمنطقة الشرقية ارتفاعاً طفيفاً ونسبة (١, ٠٪) لكل منها.

### مؤشر التضخم يسجل (٢, ٣٪) في مايو ٢٠١٠م

سجل مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في السلطنة تراجعاً في معدلات التضخم خلال شهر مايو ٢٠١٠م لتصل إلى (٢, ٣٪) مقارنة بمعدل (٩, ٣٪) سجلها المؤشر خلال نفس الشهر من عام ٢٠٠٩م.

وأشارت البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن مؤشر التضخم في شهر مايو ٢٠١٠م سجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (٢, ٠٪) مقارنة بشهر إبريل من نفس العام، وذلك على الرغم من انخفاض مؤشر المواد الغذائية والمشروبات والتبغ - وهي المجموعة ذات الوزن النسبي الأعلى في سلة السلع حيث تشكل نحو (٣٠٪) فيها - إلا أن ذلك الانخفاض لم يكن مؤثراً ولم تتجاوز نسبته (١, ٠٪) نتيجة لإنخفاض أسعار الفواكه بنسبة (٦, ١٪)، والسكر ومنتجاته بنسبة (٣, ١٪)، والبقوليات الجافة والمعلبة بنسبة (٦, ٠٪)، والحبوب ومنتجاتها بنسبة (٥, ٠٪)، بالإضافة إلى الزيوت والدهون والبهارات والملح التي انخفضت أسعارها انخفاضاً طفيفاً.

وفي المقابل، أظهر المؤشر ارتفاعاً في أسعار بعض سلع المواد الغذائية خلال شهر مايو، فقد ارتفعت أسعار اللحوم والدواجن بنسبة (٢, ٠٪)، والأسماك ومنتجاتها البحرية بنسبة (٦, ١٪)، والحليب ومنتجاته بنسبة (٢, ٠٪)، والخضراوات بنسبة (٤, ٠٪). أما الشاي والقهوة فارتفعت أسعارها بنسبة (١, ٠٪) في ذلك الشهر.

أما على مستوى المجموعات السلعية الأخرى فقد شهد شهر مايو ارتفاعاً في أسعار بعض المجموعات السلعية وانخفاضاً في أسعار بعضها الأخرى، حيث ارتفعت أسعار مجموعة السلع الشخصية والخدمات الأخرى بنسبة (١, ٢٪)، ومجموعة خدمات النقل والاتصالات بنسبة (٢, ٠٪)، ومجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود بنسبة (١, ٠٪)، ومجموعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية بنسبة (٣, ٠٪).

وأشارت البيانات أيضاً إلى انخفاض أسعار كل من مجموعة الثقافة وخدمات الترفيه بنسبة (١, ١٪) ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية بنسبة (١, ٠٪). واستقرت أسعار مجموعة الخدمات الطبية ومجموعة الخدمات التعليمية حيث تسجل أسعارها أي تغيير خلال شهر مايو ٢٠١٠م.

ويلاحظ من خلال تطور الأرقام القياسية للأسعار خلال شهر مايو أن انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية وبعض المجموعات السلعية الأخرى كان طفيفاً ولم يكن كافياً أو مؤثراً، وكان تأثير الارتفاع في الأسعار أكبر على المؤشر ليرتفع بنحو (٢, ٠٪) في شهر مايو عن شهر إبريل.

كما سجل المؤشر العام لأسعار المستهلكين في محافظات ومناطق السلطنة تبايناً خلال شهر مايو ٢٠١٠م مقارنة بشهر إبريل، فقد سجلت محافظة مسقط أعلى نسبة ارتفاع في مؤشر الأسعار وبنحو (٤, ٠٪)، تلتها منطقتي الباطنة والشرقية بنسبة (٢, ٠٪) لكل منها، ثم محافظة ظفار وسجلت ارتفاعاً بنسبة (١, ٠٪). أما منطقتي الظاهرة والداخلية فقد سجلتا انخفاضاً في مؤشر الأسعار بنسبة (٣, ٠٪) لكل منها.

## ارتفاع مؤشر التضخم في السلطنة بنسبة (٣,٥)٪ في شهر يونيو الماضي

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى ارتفاع مؤشر التضخم في السلطنة من (٢,٩)٪ في شهر يونيو ٢٠٠٩م إلى (٣,٥)٪ في شهر يونيو ٢٠١٠م مقارنة بالشهر المماثل من السنة السابقة.

كما تشير بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في السلطنة لشهر يونيو ٢٠١٠م إلى ارتفاع في المؤشر العام بنسبة (٥,٠)٪ مقارنة بشهر مايو ٢٠١٠م، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مؤشر المواد الغذائية والمشروبات والتبغ - والذي يشكل حوالي (٣٠)٪ من الأهمية النسبية للإنفاق - بنسبة (٩,٠)٪. ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في ارتفاع مؤشر المواد الغذائية هي مجموعة الأسماك والمنتجات البحرية، ومجموعة الخضروات، ومجموعة الحليب ومنتجاته والتي ارتفعت أسعارها بنسبة (١٣)٪ و(٤)٪ و(٥,٥)٪ على التوالي.

كما ارتفعت أسعار مجموعة البهارات والملح بنسبة (٨,١)٪، ومجموعة البقوليات الجافة والمعلبة بنسبة (٩,٠)٪، ومجموعة الشاي والقهوة بنسبة (٥,٠)٪، والمكسرات بنسبة (٣,٠)٪، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة (١,٠)٪. في المقابل، انخفضت أسعار مجموعة الفواكه بنسبة (-٢,٢)٪، ومجموعة الحبوب ومنتجاتها ومجموعة السكر ومنتجاته بنسبة (-٧,٠)٪ لكل منهما، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الدهون والزيوت بنسبة (-١,٠)٪.

كما أشارت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين إلى ارتفاع أسعار مجموعة السلع الشخصية والخدمات الأخرى بنسبة (٦,١)٪، ومجموعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية بنسبة (٧,٠)٪ ومجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود بنسبة (٣,٠)٪، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية بنسبة (٢,٠)٪.

في المقابل، شهدت أسعار مجموعة الخدمات التعليمية انخفاضاً بنسبة (-٢,٠)٪ ومجموعة خدمات النقل والاتصالات بنسبة (-١,٠)٪، بينما استقرت أسعار كلاً من مجموعة الخدمات الطبية ومجموعة الثقافة والخدمات الترفيهية.

وسجل المؤشر العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً في جميع محافظات ومناطق السلطنة خلال شهر يونيو ٢٠١٠م مقارنة بشهر مايو من نفس العام، فقد سجلت محافظة مسقط أعلى ارتفاعاً بنسبة (٧,٠)٪، تليها منطقة الباطنة بنسبة (٥,٠)٪، ومحافظة ظفار بنسبة (٤,٠)٪. كما ارتفعت الأسعار في منطقتي الظاهرة والداخلية بنسبة (٣,٠)٪ و(٢,٠)٪ على التوالي. وسجلت منطقة الشرقية أقل ارتفاعاً بنسبة (١,٠)٪.

## استقرار معظم أسعار المواد الغذائية في النصف الأول من شهر رمضان

أظهرت بيانات حديثة لأسعار المستهلكين صادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى استقرار معظم الأسعار لأهم السلع في مجموعة المواد الغذائية في الأسبوعين الثالث والرابع من شهر أغسطس الماضي أي الأسبوع الأول والثاني من شهر رمضان المبارك مقارنة مع متوسط الأسعار المسجلة في الأسبوع الأول والثاني من شهر أغسطس الماضي وذلك في أسواق محافظة مسقط.

فقد أوضحت البيانات استقرار أسعار اللحوم والدواجن الطازجة والمجمدة، حيث استقرت أسعار كل من لحم البقر ولحم الخروف المجمد واللحم الغنم الطازج، بينما شهدت أسعار لحم الخروف الطازج ارتفاعاً بنسبة (٥، ٠)٪. كما شهد معظم أنواع الأرز انخفاضاً في الأسعار، حيث انخفضت أسعار الأرز البسمتي الهندي والأرز البسمتي الباكستاني بين (١، ٠)٪ إلى (١، ٧)٪، بينما استقرت أسعار باقي أنواع الأرز الأخرى، وشهدت أسعار الطحين هي الأخرى استقراراً في الأسعار.

وفي المقابل أظهرت البيانات ارتفاع أسعار معظم أنواع الأسماك في الأسبوع الأول والثاني من شهر رمضان المبارك مقارنة بمتوسط الأسعار في الأسبوع قبل شهر رمضان، حيث سجل كل من العومة والهامور والجيدر والصيمة والكنعد أعلى معدل ارتفاع وبنسبة (٤، ٤٥)٪ و (٧، ١٣)٪ و (٢، ٧)٪ و (٢، ٢)٪ و (٣، ٢)٪ على التوالي. في المقابل انخفضت أسعار كل من العقام (القد) بنسبة (٨)٪ والسهوة بنسبة (٦، ٣)٪.

وأوضحت البيانات إلى أن معظم أسعار الحليب ومنتجاته شهدت تذبذباً حيث شهدت بعض الأصناف استقراراً في الأسعار بينما شهدت بعضها انخفاضاً وسجلت الأخرى ارتفاعاً، وذلك خلال الأسبوعين الأول والثاني من الشهر الفضيل مقارنة بالأسبوعين السابقين له، حيث ارتفع كل من الحليب الطازج بنسبة (٢، ٠)٪ والحليب المجفف بين (٢، ٠)٪ إلى (٤، ١)٪. وانخفضت أسعار الروب (الزبادي) بنسبة (٧، ١)٪ وكذلك بالنسبة للحليب طويل الأمد والحليب المكثف بنسبة (٧، ٠)٪ و (٤، ٠)٪ على التوالي. أما فيما يتعلق بأسعار البيض فقد شهد البيض المحلي استقراراً في الأسعار.

وتشير أسعار مجموعة الزيوت والدهون إلى أن زيت الذرة سجل انخفاضاً بنسبة تراوحت بين (٤، ١)٪ إلى (٢، ٠)٪، في حين شهدت أسعار السمن استقراراً في معظم الأسعار. أما البقوليات الجافة فقد استقرت معظم أسعارها باستثناء العدس والذي سجل انخفاضاً بنسبة (١، ٠)٪. بينما سجل السكر السائب ارتفاعاً في الأسبوع الأول والثاني من شهر رمضان المبارك بنسبة (٣، ٣)٪ مقارنة بمتوسط أسعار الأسبوعين قبل شهر رمضان المبارك. أما في مجموعة الشاي والقهوة فقد شهدت ارتفاع أسعار الشاي تراوحت بين (٤، ٠)٪ إلى (٢، ١)٪، كما ارتفعت أسعار القهوة سريعة التحضير بنسب بين (٣، ٠)٪ إلى (٥، ٧)٪، بينما شهدت بعض السلع لهذه المجموعة انخفاضاً بنسب بسيطة واستقرت أسعار بعضها الآخر.

وبالمقارنة بين أسعار شهر رمضان للعام الجاري ١٤٣١هـ مع أسعار شهر رمضان للعام الماضي ١٤٣٠هـ يلاحظ ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال الأسبوعين الأول والثاني من شهر رمضان لعام ١٤٣١هـ مقارنة مع نفس الفترة لشهر رمضان الماضي لعام ١٤٣٠هـ، حيث ارتفعت أسعار كل من سمك الكنعد والصيمة والعومة بنسب (٩، ٩)٪ و (٦، ١٣)٪ و (٧، ٢٤)٪ على التوالي، أما في مجموعة اللحوم فقد ارتفع أسعار لحم الخروف الطازج بنسبة (٤، ٧)٪ ولحم الغنم الطازج بنسبة (٥، ١٤)٪ ولحم الخروف المبرد بنسبة (٩، ٢٠)٪، وارتفعت أسعار الحليب المكثف بنسبة (٤، ١٠)٪ والحليب المجفف من (٦، ٩)٪ إلى (١، ١٦)٪، كما ارتفعت أسعار البيض المحلي بنسبة ما بين (٢، ٦)٪ إلى (٨، ١٥)٪، وارتفعت أسعار السكر السائب بنسبة (١، ٢٢)٪، والشاي السائب تراوحت ما نسبته (٨)٪ إلى (٥، ١٢)٪، أما أسعار شاي الأكياس والذي ارتفع بين (٦، ٥)٪ إلى (٩)٪.

أما أسعار كل من سمك الجيدر والعقام (القد) فقد انخفضت خلال الأسبوعين الأول والثاني من شهر رمضان الحالي بنسبة (٦، ٢١)٪ و (٤، ١٤)٪ مقارنة بنفس الفترة من شهر رمضان ١٤٣٠هـ، وانخفضت كذلك أسعار الدجاج المثلج بين (٧، ٨)٪ إلى (٨، ٩)٪، كما انخفضت أسعار الأرز بسمتي هندي بنسبة (١٦)٪ والبسمتي الباكستاني من (١٢)٪ إلى (٩، ٢٠)٪، فيما انخفضت أسعار القهوة السائبة بنسبة (٧، ٩)٪، والقهوة سريعة التحضير بنسبة (٧)٪، كما انخفضت أسعار الزيوت بنسب طفيفة.

## وزارة الاقتصاد الوطني :

### استقرار معظم أسعار السلع الغذائية في النصف الثاني من شهر رمضان

أظهرت بيانات حديثة لأسعار المستهلكين صادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى استقرار معظم الأسعار لأهم السلع في مجموعة المواد الغذائية في الأسبوعين الثالث والرابع من شهر رمضان المبارك مقارنة مع متوسط الأسعار المسجلة في الأسبوعين قبل شهر رمضان وذلك في أسواق محافظة مسقط .

فقد أوضحت البيانات استقرار أسعار معظم اللحوم والدواجن الطازجة والمجمدة، حيث استقرت أسعار كل من لحم الغنم الطازج ولحم البقر المبرد والمجمد ، بينما شهدت أسعار لحم الخروف الطازج والغنم المبرد ارتفاعاً بنسبة (٩ ، ٠)٪ و(٩ ، ٠)٪. في المقابل شهد الدجاج المجمد ارتفاعاً بنسبة (٩ ، ٠)٪ واستقراراً في أسعار الدجاج الطازج. كما شهد معظم أنواع الأرز انخفاضاً في الأسعار، حيث انخفضت أسعار الأرز البسمتي الهندي والأرز البسمتي الباكستاني بين (١ ، ٠)٪ إلى (٩ ، ١٠)٪ ، بينما استقرت أسعار باقي أنواع الأرز الأخرى ، وحافظ الطحين على استقراره في النصف الثاني من شهر رمضان .

وسجل الأسبوعين الثالث والرابع من شهر رمضان المبارك انخفاضاً في أسعار الأسماك، حيث انخفضت أسعار كل من السهوه والجيدر والكوفر والعقام (القد) والجرجور والصيمة بنسبة (-٨ ، ٤)٪ و(-٥ ، ٦)٪ و(-١٣ ، ٠)٪ و(-٦ ، ٠)٪ و(-٣٦ ، ٤)٪ و(-٣ ، ٦)٪ على التوالي. في المقابل ارتفعت أسعار كل من الكنعد والشعري والهامور والعمومة بنسبة (٤ ، ١٥)٪ و(٤ ، ٢)٪ و(٨ ، ٣)٪ و(٣ ، ٦)٪ على التوالي.

وأوضحت البيانات إلى أن معظم أسعار الحليب ومنتجاته شهدت تذبذباً حيث شهدت بعض الأصناف استقراراً في الأسعار بينما شهدت بعضها انخفاضاً وسجلت الأخرى ارتفاعاً، حيث ارتفع كل من الحليب الطازج بنسبة (٢ ، ٠)٪ والحليب المجفف بين (٢ ، ٠)٪ إلى (٧ ، ٠)٪. وانخفضت أسعار الروب (الزبادي) بنسبة (٧ ، ١)٪ وكذلك بالنسبة للحليب طويل الأمد والحليب المكثف بنسبة (٧ ، ٠)٪ و(٤ ، ٠)٪ على التوالي. أما فيما يتعلق بأسعار البيض فقد شهد البيض المحلي انخفاضاً بنسبة (٣ ، ٠)٪ .

وتشير أسعار مجموعة الزيوت والدهون إلى أن زيت الذرة سجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة تراوحت بين (١ ، ٠)٪ إلى (٣ ، ٠)٪ ، في حين شهدت أسعار السمن الحيواني والنباتي انخفاضاً بنسبة (٣ ، ٠)٪ و(١ ، ١)٪. أما البقوليات الجافة فقد استقرت معظم أسعارها باستثناء العدس والفاصوليا البيضاء والذي سجلا انخفاضاً بنسبة (١ ، ٠)٪ و(٥ ، ٠)٪. وحافظ السكر السائب على ارتفاعه في الأسبوع الثالث والرابع من شهر رمضان المبارك ، حيث ارتفع في النصف الثاني بنسبة (٩ ، ١)٪ مقارنة بمتوسط أسعار الأسبوعين قبل شهر رمضان المبارك . أما في مجموعة الشاي والقهوة فقد شهدت ارتفاع أسعار الشاي تراوحت بين (١ ، ١)٪ إلى (٢ ، ٣)٪ ، كما ارتفعت أسعار القهوة سريعة التحضير بنسب بين (٦ ، ٠)٪ إلى (٥ ، ٧)٪ ، بينما شهدت بعض السلع لهذه المجموعة انخفاضاً بنسب بسيطة واستقرت أسعار بعضها الآخر .

وبالمقارنة بين أسعار شهر رمضان للعام الجاري ١٤٣١هـ مع أسعار شهر رمضان للعام الماضي ١٤٣٠هـ يلاحظ ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث ارتفعت أسعار كل من سمك الكنعد والشعري وصيمة والعمومة بنسب (٦ ، ٢٠)٪ و(٧ ، ٧)٪ و(٧ ، ١٠)٪ و(٤ ، ١٧)٪ على التوالي، أما في مجموعة اللحوم فقد ارتفع أسعار لحم الخروف الطازج بنسبة (٦ ، ٧)٪ ولحم الغنم الطازج بنسبة (٥ ، ١٤)٪ ولحم الغنم المبرد بنسبة (١ ، ٣٠)٪، وارتفعت أسعار الحليب المكثف بنسبة (٤ ، ١٠)٪ والحليب المجفف من (٦ ، ٧)٪ إلى (٧ ، ١٧)٪، كما ارتفعت أسعار البيض المحلي بنسبة ما بين (٩ ، ٣)٪ إلى (٣ ، ١٥)٪، كما شهد السكر السائب ارتفاعاً كبيراً بنسبة (٦ ، ٤٣)٪، وسجل الشاي السائب ارتفاعاً بنسبه تراوحت بين (١ ، ٨)٪ إلى (١ ، ١١)٪ ، أما أسعار شاي الأكياس ارتفع بين (١ ، ٩)٪ إلى (٥ ، ٩)٪ .

أما أسعار كل من سمك الجيدر والعقام (القد) والكوفر فقد انخفضت خلال شهر رمضان الحالي بنسبة (٢ ، ٢٥)٪ و(٥ ، ٥)٪ و(٣ ، ٨)٪ على التوالي مقارنة بشهر رمضان ١٤٣٠هـ، وانخفضت كذلك أسعار الدجاج المثلج بين (٩ ، ١)٪ إلى (٤ ، ٩)٪ ، كما انخفضت أسعار الأرز البسمتي الهندي بنسبة (٢ ، ١٧)٪ والبسمتي الباكستاني من (٢ ، ٢١)٪ إلى (٢ ، ١٢)٪، وتراوحت انخفاض أسعار الزيوت النباتية والسمن النباتي والسمن الحيواني ما بين (٢ ، ٥)٪ إلى (٦ ، ٢)٪ ، فيما انخفضت أسعار القهوة السائبة بنسبة (٧ ، ٧)٪ ، والقهوة سريعة التحضير بنسبة (٧ ، ٥)٪ .



## الاقتصاد الوطني :

### ارتفاع مؤشر التضخم في السلطنة بنسبة (٣, ٢) في شهر يوليو ٢٠١٠م مقارنة بالشهر المماثل من السنة السابقة

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى ارتفاع مؤشر التضخم في السلطنة من (٨, ١) في شهر يوليو ٢٠٠٩م إلى (٣, ٢) في شهر يوليو ٢٠١٠م.

كما تشير بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في السلطنة لشهر يوليو ٢٠١٠م إلى انخفاض طفيف في المؤشر العام بنسبة (١, ٠) مقارنة بشهر يونيو ٢٠١٠م، حيث انخفض المؤشر العام من (٢, ١٣٣) نقطة في شهر يونيو ٢٠١٠م إلى (١, ١٣٣) نقطة في شهر يوليو من نفس العام. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار مجموعة السلع الشخصية والخدمات الأخرى بنسبة (٩, ٣). كما انخفضت أسعار مجموعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية بنسبة (٨, ٠) ومجموعة الثقافة والخدمات الترفيهية بنسبة (٢, ٠).

وبالرغم من الانخفاض في المؤشر العام خلال شهر يوليو ٢٠١٠م مقارنة بالشهر السابق إلا أن البيانات تشير إلى أن مؤشر مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ - والذي يشكل حوالي (٣٠)٪ من الأهمية النسبية للإنفاق - سجل ارتفاعاً بنسبة (٦, ٠). ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في ارتفاع مؤشر المواد الغذائية والمشروبات والتبغ هي مجموعة الخضروات، ومجموعة الأسماك والمنتجات البحرية بنسبة (٢, ٣) و(٢, ١) على التوالي. كما ارتفعت أسعار مجموعة البهارات والملح بنسبة (٨, ١)، ومجموعة السكر ومنتجاته والعسل بنسبة (٣, ٠)، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة (١, ٠). في المقابل، انخفضت أسعار مجموعة البيض، ومجموعة الفواكه، ومجموعة الشاي والقهوة، ومجموعة الدهون والزيوت بنسبة (١) و(٩, ٠) و(٨, ٠) و(٣, ٠) على التوالي. فيما استقرت أسعار كل من الحليب ومنتجاته والبقوليات الجافة والمعلبة.

كما أشارت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين إلى ارتفاع أسعار كل من مجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود ومجموعة الخدمات التعليمية بنسبة (٢, ٠) لكل منهما. كما ارتفعت أسعار مجموعة الأثاث والأدوات المنزلية ومجموعة الخدمات الطبية ومجموعة خدمات النقل والاتصالات بنسبة (١, ٠) لكل منهم.

وقد سجل المؤشر العام لأسعار المستهلكين في محافظات ومناطق السلطنة تذبذباً خلال شهر يوليو ٢٠١٠م مقارنة بشهر يونيو من نفس العام، فقد سجلت محافظة مسقط ومنطقة الباطنة ومنطقة الظاهرة انخفاضاً بنسبة (٢, ٠) و(٥, ٠) و(٣, ٠) على التوالي، فيما سجلت كل من المنطقة الشرقية والمنطقة الداخلية ومحافظة ظفار ارتفاعاً بنسبة (٢, ٠) و(٥, ٠) و(١, ٠) على التوالي.

## الاقتصاد الوطني :

### ارتفاع طفيف في أسعار أغسطس مقارنة بشهر يوليو ومؤشر التضخم يسجل (٤, ٣٪)

أوضحت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أن مؤشر التضخم في شهر أغسطس ٢٠١٠م سجل ارتفاعاً بنسبة (٧, ٠٪) مقارنة بشهر يوليو من هذا العام ٢٠١٠م، ليسجل المؤشر العام للتضخم خلال شهر أغسطس ٢٠١٠م إلى (٤, ٣٪).

فقد أشارت تلك البيانات إلى أن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ - وهي المجموعة التي تشكل نحو (٣٠٪) من الوزن النسبي لسلة السلع - قد شهدت ارتفاعاً في الأسعار بمعدل (٢, ١٪) معزياً السبب إلى ارتفاع أسعار الخضار بنسبة (٣, ١٠٪)، والفواكه بنسبة (٧, ٢٪)، والبهارات والملح بنسبة (٦, ٢٪)، والسكر ومنتجات العسل بنسبة (٩, ٠٪)، والشاي والقهوة بنسبة (٤, ٠٪)، والبقوليات الجافة والمعلبة بنسبة (٣, ٠٪) واللحوم والدواجن بنسبة (١, ٠٪).

وفي المقابل، انخفضت أسعار مجموعة الأسماك والمنتجات البحرية بنسبة (٧, ١٪)، والبيض بنسبة (٤, ٠٪)، والمكسرات بنسبة (٢, ٠٪) والحبوب ومنتجاتها بنسبة (١, ٠٪). فيما استقرت أسعار كل من مجموعة الحليب ومنتجاتها والزيوت والدهون.

أما على مستوى المجموعات السلعية الأخرى، فقد ارتفع مؤشر الأسعار لمجموعة السلع الشخصية والخدمات الأخرى بنسبة (٤, ٣٪) نتيجة لارتفاع أسعار الذهب بنسبة (٣, ٧٪)، ومجموعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية بنسبة (٥, ٠٪)، ومجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود بنسبة (١, ٠٪). وفي المقابل، انخفضت أسعار مجموعتي الأثاث والأدوات المنزلية والثقافة وخدمات الترفيه بنسبة (٣, ٠٪) و(٢, ٠٪) على التوالي، بينما استقرت أسعار مجموعة خدمات النقل والاتصالات وكل من الخدمات التعليمية والخدمات الطبية.

وأشارت البيانات أيضاً إلى أن المؤشر العام لأسعار المستهلكين قد سجل ارتفاعاً في جميع محافظات ومناطق السلطنة خلال شهر أغسطس ٢٠١٠م مقارنة بشهر يوليو، حيث سجلت منطقة الباطنة أعلى معدل للارتفاع بنسبة (١, ١٪)، تلتها محافظة مسقط بنسبة (٩, ٠٪)، ثم منطقتي الظاهرة والشرقية بنسبة (٤, ٠٪)، فمحافظة ظفار بنسبة (٣, ٠٪)، وأخيراً المنطقة الداخلية بنسبة (١, ٠٪).

## الاقتصاد الوطني :

### مؤشر التضخم يسجل ارتفاعاً في شهر سبتمبر ٢٠١٠ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٩ م

سجل مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ارتفاعاً في معدل التضخم خلال شهر سبتمبر ٢٠١٠ ليصل إلى (٤,٢)٪ وذلك مقارنة بمعدل التضخم المسجل خلال نفس الشهر من عام ٢٠٠٩ م والبالغ (١,٣)٪.

وأشارت البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن شهر سبتمبر شهد ارتفاعاً في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم) بنسبة (١,١)٪ مقارنة بشهر أغسطس من نفس العام ، حيث ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة (٢,٦)٪ والذي جاء في معظمه نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة الخضار، كما ارتفعت أسعار مجموعة السلع الشخصية والخدمات الأخرى بنسبة (٢,٩)٪، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية بنسبة (٠,٢)٪، أما مجموعة الثقافة وخدمات الترفيه فقد ارتفعت أسعارها بنسبة طفيفة وقدرها (٠,٧)٪.

وكان لارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ خلال شهر سبتمبر أثراً كبيراً في ارتفاع مؤشر التضخم في السلطنة، وجاء ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية على الرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار بعض المجموعات الغذائية ومنها مجموعة الأسماك والمنتجات البحرية التي انخفضت أسعارها بنسبة (١,٩)٪ والحبوب ومنتجاتها بنسبة (٠,٢)٪ والزيت والدهون بنسبة (٠,٥)٪ والبقوليات الجافة والمعلبة بنسبة (٠,٦)٪.

أما المجموعات التي ارتفعت أسعارها خلال شهر سبتمبر فكانت: مجموعة الخضروات بنسبة (٢٤)٪، والفواكه بنسبة (٤,٦)٪، واللحوم والدواجن بنسبة (٠,٣)٪، والبهارات والملح بنسبة (٠,٧)٪، والسكر والعسل بنسبة (٠,٢)٪، والشاي والقهوة بنسبة (٠,٦)٪ والمكسرات بنسبة (١,٦)٪. كما استقرت أسعار كل من مجموعة الحليب ومنتجاتها ومجموعة المشروبات غير الكحولية والتبغ عند مستوياتها خلال شهر أغسطس.

وفي المقابل، فقد شهد سبتمبر ٢٠١٠ م انخفاضاً في الرقم القياسي لأسعار المجموعات الرئيسية التالية: خدمات النقل والاتصالات بنسبة (٠,٢)٪ ومجموعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية بنسبة (٠,١)٪، بينما استقرت أسعار مجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود، كما استقرت أسعار مجموعتي الخدمات التعليمية والخدمات الطبية عند أسعارها في الشهر السابق.

وأشارت البيانات أيضاً إلى أن المؤشر العام لأسعار المستهلكين في محافظات ومناطق السلطنة سجل ارتفاعاً في جميع محافظات ومناطق السلطنة خلال شهر سبتمبر مقارنة بشهر أغسطس ، فقد سجلت المنطقة الداخلية أعلى ارتفاع بنسبة (١,٧)٪، تلتها المنطقة الشرقية بنسبة (١,٣)٪، ثم منطقة الظاهرة بنسبة (١,٢)٪، فيما سجلت الأسعار في كل من محافظة مسقط ومنطقة الباطنة ارتفاعاً مماثلاً بلغ (١,١)٪، وسجلت محافظة ظفار أدنى معدل للارتفاع حيث بلغ (٠,٨)٪.

## الاقتصاد الوطني :

### استقرار عام في الأسعار خلال أكتوبر الماضي مقارنة بشهر سبتمبر من العام ٢٠١٠م

أوضحت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني بأن شهر أكتوبر من العام ٢٠١٠م شهد ارتفاعاً طفيفاً في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم) بنسبة ( ٠,١ ٪) مقارنة بشهر سبتمبر من نفس العام ، حيث ارتفعت أسعار مجموعة إيجار المساكن والكهرباء والماء بنسبة (٠,٩ ٪)، ومجموعة السلع الشخصية والخدمات الأخرى بنسبة (١ ٪)، ومجموعة الثقافة والخدمات الترفيهية بنسبة (٢,١ ٪)، أما مجموعة خدمات النقل والاتصالات فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (٠,١ ٪).

ومن ناحية أخرى انخفضت أسعار المجموعة الرئيسية الأهم في سلة السلع وهي مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ التي انخفضت أسعارها بنحو (٠,٤ ٪)، نتيجة انخفاض أسعار مجموعة الخضروات بنسبة (٦,٤ ٪)، والفواكه بنسبة (٠,٥ ٪)، والحبوب ومنتجاته بنسبة (٠,٣ ٪)، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار مجموعات الأسماك والمنتجات البحرية ، والمكسرات ، والزيت والدهون، والسكر ومنتجاته والعسل، والشاي والقهوة ، والبهارات والملح بنسب متفاوتة، فيما أستقرت أسعار مجموعة اللحوم والدواجن، والحليب ومشتقاته ، والمواد الغذائية الأخرى الجاهزة ، والمشروبات غير الكحولية والتبغ.

كما شهد شهر أكتوبر ٢٠١٠م انخفاضاً في أسعار مجموعات الأثاث والأدوات المنزلية بنسبة (٠,٥ ٪)، والملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية بنسبة (٠,٢ ٪)، والخدمات الصحية بنسبة (٠,٤ ٪)، بينما أستقرت أسعار مجموعة الخدمات التعليمية في ذلك الشهر.

وقد سجل المؤشر العام لأسعار المستهلكين في محافظات ومناطق السلطنة تبايناً ما بين ارتفاع الأسعار بشكل طفيف في بعض المناطق وانخفاضها أو استقرارها في مناطق أخرى ، وقد سجلت المنطقة الداخلية أعلى نسبة ارتفاع وبنحو (٠,٦ ٪) ، تليها منطقتي الظاهرة والباطنة بنسبة (٠,٢ ٪) لكل منهما ، أما محافظة مسقط فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (٠,١ ٪). وفي المقابل، سجلت محافظة ظفار انخفاضاً في الأسعار بنسبة (٠,١ ٪). أما المنطقة الشرقية فقد شهدت استقراراً في الأسعار خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠م مقارنة بالشهر السابق.

## أسعار الجملة

وزارة الاقتصاد الوطني :

### الربع الأول من العام الجاري يشهد ارتفاعاً في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في مسقط بنسبة ٢,٢٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩

أوضحت النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أن الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٠م شهد ارتفاعاً في الرقم القياسي لأسعار الجملة بمحاظفة مسقط بنسبة (٢,٢٪) مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م، كما سجل مؤشر الرقم القياسي في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعاً عن الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م بنسبة (٨,١٪).

وتعزى أسباب ارتفاع مؤشر أسعار الجملة في الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٠٩م إلى ارتفاع أسعار بعض المجموعات الرئيسية - مثل مجموعة المنتجات الزراعية، ومجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، ومجموعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات - وذلك على الرغم من انخفاض أسعار الجملة لمجموعة الخامات والمعادن ومجموعة السلع الأخرى القابلة للنقل.

كما أوضحت النشرة أن أسعار الجملة لمجموعة المنتجات الزراعية سجلت في الربع الأول من عام ٢٠١٠م ارتفاعاً بلغت نسبته (٩,٤٪) نتيجة لارتفاع أسعار كل من الفواكه والحيوانات الحية بنسبة (٨,١٨٪) و (٨,١٤٪) على التوالي. في حين سجلت مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ارتفاعاً بنسبة (٤,٢٪) نتيجة ارتفاع أسعار كل من الدجاج المتلج بنسبة (٩,٢٪)، وأسماك الكنعد (١,١٪)، وزيت الذرة (١,١١٪). كما ارتفعت أسعار منتجات الحبوب والنشا والمنتجات الغذائية الأخرى بنسبة (٨,٥٪) حيث ارتفع سعر السكر بنسبة (٤,٢٨٪)، والمشروبات بنسبة (٩,٣٪). وشهدت مجموعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات ارتفاعاً في أسعارها بنسبة (٧,١٪) نتيجة لارتفاع أسعار الحديد بنسبة (١٠٪)، والآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة (٣,٨٪)، والأجهزة الطبية وأدوات القياس الدقيقة والأدوات البصرية والساعات بنسبة (١,٠٪).

في المقابل أشارت النشرة الإحصائية الشهرية إلى أن أسعار مجموعة الخامات والمعادن سجلت انخفاضاً بنسبة (٣٪) نتيجة لانخفاض أسعار الجبس بنسبة (٦,٨٪). كما سجلت أسعار مجموعة السلع الأخرى القابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات انخفاضاً طفيفاً بنسبة (٢,٠٪) نتيجة لانخفاض أسعار منتجات الورق بنسبة (١,٣٪)، ومنتجات المطاط واللدائن بنسبة (٥,١٪) ومنتجات الزجاج والأسمنت بنسبة (٩,٠٪).

## الاقتصاد الوطني :

### أسعار الجملة في مسقط ترتفع بنسبة (٣, ١٪)

### والمؤشر يصل (٣, ٣٪) في الربع الثاني من عام ٢٠١٠م

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة في محافظة مسقط في النصف الأول من عام ٢٠١٠م ارتفاعاً بنسبة (٣, ٣٪) بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م ، كما سجل المؤشر ارتفاعاً بنحو (٣, ١٪) في الربع الثاني من عام ٢٠١٠م مقارنة مع الربع الأول من نفس العام.

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أن مجموعة المنتجات الزراعية سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (٤, ٣٪) خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠م مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م. كما سجلت أسعار اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات والزيتون والدهون ارتفاعاً بنسبة (٥, ١٪)، وأسعار الجملة لمنتجات الحبوب والنشاء والمنتجات الغذائية الأخرى بنسبة (٩, ٥٪).

وشهدت أسعار الجملة لمجموعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات ارتفاعاً بنسبة (٨, ١١٪) حيث تركز الارتفاع في أسعار الفلزات القاعدية بنسبة (٦, ١٦٪)، والآلات وأجهزة كهربائية بنسبة (١, ١٣٪). وتشكل المجموعات التي ارتفعت أسعارها نحو (٢, ٥٦٪) من الوزن النسبي للسلع التي تدخل في احتساب مؤشر أسعار الجملة في مسقط.

من جهة أخرى أوضحت البيانات الصادرة عن الوزارة بأن أسعار الجملة في محافظة مسقط سجلت خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠م انخفاضاً في أسعار مجموعة الخامات والمعادن بنسبة (٧, ٤٪)، ومجموعة السلع الأخرى القابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة (٧, ٠٪). وتشكل هاتان المجموعتان نحو (٨, ٤٣٪) من حجم المؤشر العام لأسعار الجملة في مسقط. فقد انخفضت أسعار الجملة لكل من المنتجات الخشبية والفلين بنسبة (٤, ٣٪)، ومنتجات كيميائية أخرى وألياف اصطناعية بنسبة (١٪)، والزجاج والمنتجات الزجاجية والمنتجات غير الفلزية الأخرى بنسبة (٧, ٥٪)، وأثاث وسلع أخرى قابلة للنقل بنسبة (١, ٠٪).

## أسعار مواد البناء

وزارة الاقتصاد الوطني :

### أسعار مواد البناء في محافظة مسقط تسجل ارتفاعاً بنسبة (٢, ٣٪) في الربع الأول من عام ٢٠١٠م

أوضحت النشرة الشهرية الإحصائية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أن أسعار مواد البناء في محافظة مسقط سجلت ارتفاعاً بنسبة (٢, ٣٪) خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٠م مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م. كما سجل مؤشر أسعار مواد البناء في مسقط ارتفاعاً بنسبة (٤, ١٪) في الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالربع الرابع من العام الماضي ٢٠٠٩م.

وأشارت بيانات أسعار مواد البناء في محافظة مسقط إلى أن الربع الأول من العام الجاري شهد ارتفاعاً في أسعار مجموعة الأخشاب بنسبة (٤, ٠٪) عن الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م نتيجة لارتفاع أسعار ألواح الخشب (البيلود) بنسبة (٣, ٤٪). كما ارتفعت أسعار مجموعة الزجاج وألياف الزجاج بنسبة (٥, ٨٪) نتيجة لارتفاع أسعار منتجات الألياف الزجاجية بنسبة (٢, ٢٠٪) والمرايا الزجاجية بنسبة (٤, ٢١٪).

وأظهرت البيانات الإحصائية أيضاً أن أسعار مجموعة المعدات والأجهزة الكهربائية سجلت ارتفاعاً في الربع الأول من عام ٢٠١٠م بنسبة (٩, ٧٪) مقارنة بأسعارها في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م وذلك بسبب ارتفاع أسعار منتجات الأجهزة الكهربائية لحماية الدوائر الكهربائية بنسبة (٣, ٩٪)، وارتفاع أسعار الكابلات الكهربائية المعزولة بنسبة (٧, ١٤٪). وعلى غرار مجموعة المعدات والأجهزة الكهربائية، ارتفعت أسعار مجموعة المنتجات النحاسية - لكن بدرجة أقل نسبياً - حيث بلغت نسبة الارتفاع في أسعار هذه المجموعة نحو (٦٪) بسبب ارتفاع أسعار الأنابيب النحاسية بنسبة (٣, ٨٪). كما ارتفعت أسعار مجموعة منتجات الحديد والصلب بنسبة (٣, ٤٪) نتيجة لارتفاع كل من حديد التسليح بنسبة (١٠٪) والأسلاك الحديدية بنسبة (٥, ٣٪).

في المقابل أظهر مؤشر أسعار مواد البناء انخفاضاً في أسعار بعض المجموعات الرئيسية: فقد انخفضت أسعار مجموعة الحجارة والرمل والجبس بنسبة (٤, ٥٪) نتيجة لانخفاض أسعار الجبس بنسبة (٦, ٨٪) والرمل والحجارة بنسبة (٣, ٥٪). كما انخفضت أسعار مجموعة منتجات الألمنيوم بنسبة (٥, ٣٪) بسبب انخفاض أسعار صفائح الألمنيوم بنسبة (٣, ٧٪). وشهدت أسعار مجموعة المنتجات المعدنية الأخرى انخفاضاً بنسبة (٦, ١٪) بسبب انخفاض أسعار الدعامات المعدنية بنسبة (١, ١١٪) والأسلاك المصنوعة من المعدن بنسبة (١, ١٧٪). كما شهدت أسعار مجموعة الأسمت انخفاضاً طفيفاً بنسبة (٣, ١٪) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠م عما كانت عليه في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م نتيجة لانخفاض أسعار الأسمت العادي بنسبة (٤, ١٪).



## وزارة الاقتصاد الوطني تبدأ غداً تنفيذ حصر ومسح زوار خريف صلالة ٢٠١٠م

تبدأ يوم غدٍ الاثنين (٢٠١٠/٦/٢١م) فعاليات الأعمال الميدانية لحصر ومسح زوار خريف صلالة ٢٠١٠م والذي تنفذه وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة السياحة وشرطة عمان السلطانية.

يهدف حصر ومسح زوار خريف صلالة والذي تستمر أعماله حتى الحادي والعشرين من شهر سبتمبر القادم إلى بناء قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع السياحي، وتحديد حجم السياحة في موسم الخريف بشقيها المحلية والوافدة وتحديد اتجاهات نموه عبر الزمن ودراسة الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للزوار، بالإضافة إلى دراسة خصائص الرحلات السياحية وتقدير إجمالي أنفاق زوار الخريف، كما يهدف المسح إلى التعرف على الانطباع العام للزوار وتوفير بعض مدخلات نظام الحسابات التابعة للسياحة.

وتتألف هذه الدراسة الإحصائية من شقين حيث أن الشق الأول عبارة عن حصر على مدى أربعة وعشرون ساعة لجميع القادمين لمحافظة ظفار غير المقيمين فيها عبر منفذ حريط البري ومطار صلالة في منفذ حريط البري يتولى الباحث جمع البيانات بإجراء مقابلة مع الزوار القادمين بواسطة السيارات واستيفاء البيانات باستخدام الأجهزة الكفية (PDA)، وبالنسبة للحافلات فسيتم توزيع البطاقات على الركاب في آخر محطة في الرحلة لتعبئتها ومن ثم يقوم الباحث المتواجد بالمنفذ البري بجمع هذه البطاقات حيث سيتم إدخالها مكتيباً فيما بعد. أما المسافرين القادمين من رحلات داخلية إلى صلالة عن طريق مطار مسقط الدولي فإنه سيتم جمع البيانات بإجراء مقابلات للمسافرين في مطار مسقط الدولي وذلك من خلال استخدام الأجهزة الكفية، في حين أن القادمين عبر الرحلات الخارجية إلى مطار صلالة فسيتم جمع البيانات منهم من خلال توزيع بطاقات على جميع المسافرين بالطائرة لتعبئتها ويقوم الباحث المتواجد بالمطار باستلامها ويتم إدخالها مكتيباً فيما بعد.

أما الشق الثاني من الدراسة فهو عبارة عن مسح لعينة من المغادرين لصلاله خلال موسم الخريف حيث يتم أخذ عينة من زوار الخريف وذلك عن طريق إجراء مقابلات مع الزوار بعد انتهاء مدة زيارتهم ومغادرتهم لصلاله عبر منفذ حريط البري أو مطار صلالة وذلك لقياس خصائصهم الديمغرافية وبعض الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالرحلة.

وتتضمن استمارة الحصر جمع العديد من البيانات من بينها البيانات المتعلقة بالجنسية وبلد الإقامة والمنطقة بالنسبة للعماني والغرض من الزيارة وعدد المرافقين. أما بالنسبة لاستمارة المسح فتشمل بالإضافة إلى بيانات استمارة الحصر أيضاً معلومات حول الخصائص الديموغرافية للزوار وعدد الزيارات السابقة للمحافظة لغرض الترفيه وعدد الليالي التي تم قضاؤها خلال الزيارة وأماكن الإقامة بالإضافة إلى بيانات تتعلق بالإنفاق على الرحلة ومصدر المعلومات السياحية عن المحافظة.

## غدا اختتام أعمال حصر ومسح زوار خريف صلالة ٢٠١٠م أكثر من ١٩ ألف زاروا الخريف في اجازة العيد

تختتم غدا الثلاثاء (٢٠١٠/٩/٢١ م) فعاليات الأعمال الميدانية لمشروع حصر ومسح زوار خريف صلالة ٢٠١٠م الذي انطلقت أعماله في الحادي والعشرين من شهر يونيو الماضي وتنفذه وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة السياحة وشرطة عمان السلطانية.

وقد أشارت نتائج الحصر إلى أن زوار الخريف خلال عطلة عيد الفطر المبارك الممتدة من العاشر وحتى السابع عشر من الشهر الجاري بلغ نحو (١٩,٨٣٣) زائر، شكل الزوار العمانيين منهم (٦,٤١٪) حيث بلغ عددهم نحو (٨٢٤٦) زائر.

وأوضحت نتائج حصر ومسح زوار الخريف أن زوار المحافظة من دولة الإمارات العربية المتحدة جاء في المرتبة الأولى من حيث عدد الزوار الخليجين غير العمانيين حيث بلغ عددهم نحو (١,٧٦٢) زائر بنسبة (٩,٨٪) من إجمالي الزوار بينما بلغ عدد الزوار الآسيويين نحو (٧,١٦٤) زائر.

وحسب الغرض الرئيسي من الزيارة للمحافظة خلال فترة اجازة عيد الفطر جاء في المرتبة الأولى غرض الترفيه والترويج حيث بلغ عدد الزوار الذين زاروا المحافظة من اجل هذا الغرض نحو (١٨,٤٥٥) زائر مشكلين بذلك ما نسبته (٩٣٪) من مجموع الزوار وجاء غرض رحلة العمل في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد الزوار الذين قصدوا صلالة لهذا الغرض نحو (١,٠٠٤) زائر فيما جاء غرض زيارة الأهل والأصدقاء في المرتبة الثالثة.

وتشير النتائج إلى أن عدد زوار موسم الخريف منذ بدأ الحصر في ٢٠١٠/٦/٢١م وحتى ٢٠١٠/٩/١٧م بلغ نحو (٢٥٩,٩٨٤) زائر مقارنة بـ (٢٨٣,٧٥٤) خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م بنسبة انخفاض بلغت (٨,٤٪). وقد شكل العمانيون ما نسبته (٥٧,٦) من إجمالي الزوار خلال تلك الفترة حيث بلغ عددهم (١٤٩,٨٠٩) زائر. وتذكر النتائج أن زوار دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المحافظة جاءوا في المرتبة الأولى من حيث عدد الزوار الخليجين غير العمانيين حيث بلغ عددهم نحو (٦١,٤٣٨) زائر وبنسبة (٢٣,٦٪) من إجمالي الزوار، وجاء الزوار من المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم (١٢,٢١٩) زائر بينما ارتفع عدد الزوار الأوسيون للمحافظة مقارنة بالعام الماضي بنسبة (٢٦,٧٪) حيث بلغ عددهم (٢٤,١٥١) زائر مقارنة بـ (١٩,٠٥٥) زائر خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.

## الاستثمار الأجنبي

### وزارة الاقتصاد الوطني تعلن النتائج الأولية للمسح المتكامل للمنشآت ذات الاستثمار الأجنبي

لعام ٢٠٠٨م

أوضحت النتائج الأولية للمسح المتكامل للمنشآت ذات الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٨م، الذي أجرته وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع البنك المركزي العماني ووزارة التجارة والصناعة ان إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي في السلطنة بأنواعه المختلفة في عام ٢٠٠٨م بلغ نحو (١١١٠٣,٩) مليون ريال مقارنة بنحو (٩٩١٢,٨) مليون ريال في عام ٢٠٠٧م، وذلك بزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي مقدارها (١١٩١,١) مليون ريال أي بنسبة نمو بلغت (١٢,٠)٪.

وذكرت الوزارة إلى أن هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي تعود أساسا إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية وحقوق المساهمين في عدد من الشركات العاملة في السلطنة.

وأشارت النتائج الأولية للمسح الذي شمل (٥٥٥) منشأة إلى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (٢٤)٪ حيث ارتفع من نحو (٣٥١٨,٨) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٧م إلى نحو (٤٣٦٢,٨) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م، وقد احتلت المملكة المتحدة المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغ حجم استثمارها في عام ٢٠٠٨م نحو (١١٤٢,١) مليون ريال عماني مقابل نحو (٨٤٥,٦) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٧م. وقد تركزت استثمارات المملكة المتحدة في نشاط استخراج النفط والغاز ونشاط الوساطة المالية بنسبة (٨,٨)٪ و(٩,٥)٪ على التوالي.

أما الاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة فقد شهدت تحسنا ملحوظا خلال عام ٢٠٠٨م ونتيجة لذلك احتلت المرتبة الثانية بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة في عام ٢٠٠٧م، حيث بلغ حجم استثماراتها نحو (٨٨٣,٣) مليون ريال عماني مقارنة بنحو (٦٢٧,٤) مليون ريال عماني. وتتركز معظم استثماراتها في نشاط استخراج النفط والغاز وذلك بنسبة (٩٣)٪. في حين جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بحجم استثمارات مباشرة بلغت قيمتها نحو (٨٢٠,٨) مليون ريال عماني في ٢٠٠٨م، حيث تتركز استثماراتها في نشاطي الصناعة التحويلية والوساطة المالية وذلك بنسبة (٤٠,٤)٪ و(٢٣)٪ على التوالي.

وأوضحت النتائج الأولية للمسح إلى تركيز نسبة (٤٥,٥)٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نشاط استخراج النفط والغاز، يليه نشاطي الصناعة التحويلية والوساطة المالية اللذين استحوذا على نحو (١٧,٥)٪ و(١٥)٪ من حجم الاستثمارات المباشرة في عام ٢٠٠٨م على التوالي.

أما فيما يتعلق بالعائد على الاستثمار الأجنبي والذي يتضمن الأرباح، والمتحصلات من إعادة الاستثمار والفوائد فقد بلغ (١٥٢٧,٤) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م مقابل (١١٠٢,٦) في عام ٢٠٠٧م أي بنسبة زيادة قدرها نحو (٣٨,٥)٪.

وذكرت النتائج الأولية للمسح المتكامل للمنشآت ذات الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٨م بأن إجمالي حجم الاستثمارات العمانية في الخارج ارتفعت من (٣٥٤١) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٧م، إلى (٤٠٢٦,٧) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م بزيادة في تدفقات الاستثمارات العمانية إلى الخارج بلغت نسبتها (١٣,٧)٪ أي ما مقداره (٤٨٥,٧) مليون ريال عماني. أما الاستثمارات العمانية المباشرة فقد بلغت (٧٠٥,٨) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م مقابل (٥٢٤,٦) مليون ريال في عام ٢٠٠٧م.

وأشارت النتائج إلى أن نشاط الوساطة المالية استحوذ على النصيب الأكبر في حجم الاستثمارات العمانية المباشرة في الخارج حيث بلغ في عام ٢٠٠٨م نحو (٢٣٠,٥) مليون ريال عماني أي بنسبة (٣٢,٧)٪، في حين جاء قطاع النفط والغاز بالمرتبة الثانية حيث استحوذ في عام ٢٠٠٨م على (١٦٨,٣) مليون ريال عماني أي ما نسبته (٢٣,٨)٪ من إجمالي الاستثمارات العمانية المباشرة.

## ابريل الجاري انطلاق مسح الاستثمار الأجنبي السنوي

### مسوحات ودراسات معمقة تقوم بها المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية

تبدأ وزارة الاقتصاد الوطني ممثلة في المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية خلال ابريل الجاري تنفيذ مسح الاستثمار الأجنبي السنوي والذي يبين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات والشركات الأجنبية في السلطنة وكذلك الاستثمارات العمالية في الخارج المباشرة وغير المباشرة.

يهدف مسح الاستثمار الأجنبي السنوي الذي تنفذه الوزارة بالتنسيق مع البنك المركزي العماني ووزارة التجارة والصناعة إلى بناء قاعدة بيانات دقيقة حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي في السلطنة، لتزويد صانعي القرار بالإحصاءات الدقيقة والبيانات الحديثة عن الاستثمار الأجنبي وذلك لتمكينهم من اتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لجذب هذه الاستثمارات. ويهدف المسح أيضاً إلى توحيد معايير قياس حجم الاستثمار الأجنبي بما يتماشى مع المعايير الدولية كتلك الخاصة بصندوق النقد والبنك الدولي، والتعرف على دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الحالية والمستقبلية للاقتصاد الوطني.

كما يهدف المسح إلى معرفة توزيع الاستثمار الأجنبي في السلطنة حسب القطاع الاقتصادي ومن ثم بيان مدى تأثيره على مختلف القطاعات. وتحديد مصادر الاستثمار الأجنبي في السلطنة، أي التوزيع الجغرافي حسب البلد المصدر، مراعاة تنوع المصادر عند اتخاذ قرارات الاستثمار، إضافة إلى توفير المعلومات عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد العماني، في مجالات الأيدي العاملة والصادرات و الواردات والخدمات الدولية ومدى إمكانية القطاع الخاص، ويهدف المسح كذلك إلى تحديد نوع الاستثمار بما يضمن أقصى قدر ممكن من الروابط الخلفية والأممية اللازمة لتنمية القطاعات الأخرى التي لا يتجه إليها الاستثمار الأجنبي.

ويغطي مسح الاستثمار الأجنبي السنوي نحو (٥٥٥) منشأة رئيسية عاملة في الاقتصاد الوطني، حيث تنقسم عينة المسح إلى ثلاثة فئات تشمل الفئة الأولى جميع المنشآت الهامة ذات الاستثمار الأجنبي المباشر. فيما تضم الفئة الثانية جميع المنشآت ذات استثمارات الحافظة والمسجلة في سوق مسقط للأوراق المالية. أما الفئة الثالثة فتشمل جميع المنشآت ذات الاستثمارات الأخرى، حيث تعتبر هذه الفئة الأهم لأنها تتضمن المنشآت العمالية مئة بالمئة ولها معاملات مع العالم الخارجي في شكل قروض أو استثمارات أو غيرها.

تجدر الإشارة إلى أن المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية تقوم بتنفيذ أكثر من (١٢) مسح اقتصادي خلال العام الواحد حيث تختلف دورية تنفيذ تلك المسوحات من مسح إلى آخر فمنها ما يتم تنفيذه بشكل سنوي في حين أن بعضها يتم تنفيذه بشكل ربع سنوي أو شهري.

وستقوم الوزارة بتنفيذ المسح السنوي للمنشآت الاقتصادية الذي يهدف إلى جمع البيانات لإعداد الحسابات القومية كالتالي المحلي وهو يغطي جميع المنشآت الاقتصادية الكبيرة وعينة من الشركات المتوسطة والصغيرة في شتى المجالات كأنشطة النفط والبنوك والبناء والتشييد والتجارة والنقل وغيرها. كما أن من بين المسوحات الاقتصادية الربعية التي تقوم بها المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية المسح ربع سنوي للمنشآت الكبيرة لإعداد الحسابات القومية الربع سنوية الذي يشمل (٤٠٠) مؤسسة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وستقوم الوزارة خلال العام الجاري ولأول مرة بإصدار الناتج المحلي الربع السنوي بالأسعار الثابتة حيث تعتبر خطوة متقدمة على مستوى دول المنطقة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالمسوحات الخاصة بالقطاع السياحي تقوم المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية شهرياً بتنفيذ المسح الخاص بالفنادق فئة الأربعة والخمسة نجوم والتي يتم نشر نتائجها في النشرة الشهرية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني، كما تقوم المديرية بتنفيذ مسح ربع سنوي لبقية الفنادق والشقق الفندقية، هذا إلى جانب المسوحات الأخرى المعنية بقطاع السياحة كحصر ومسح زوار خريف صلالة السنوي ومسح السياحة الداخلية الذي تنفذه المديرية بالتعاون مع المديرية العامة للإحصاءات الاجتماعية بالوزارة.

وقد قامت وزارة الاقتصاد الوطني بإعداد دراسة متكاملة عن اثر مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني وذلك

بالتعاون مع وزارة السياحة ومنظمة السياحة العالمية.

وتتولى الوزارة كذلك جمع الأسعار من مختلف أسواق السلطنة بهدف إعداد مؤشرات التضخم بشكل شهري وهو يغطي جميع محافظات ومناطق السلطنة ماعدا محافظة مسندم والمنطقة الوسطى إلى جانب جمع أسعار الجملة وأسعار مواد البناء الخاصة بأسواق محافظة مسقط، وأسعار المنتجين من عدة مؤسسات لقطاعات مختلفة في السلطنة.

ويتم إعداد مؤشر التضخم في السلطنة حسب أفضل الممارسات الدولية، حيث تقوم الوزارة قبل إصدار المؤشر بالمرجعة والتدقيق المكتبي والميداني للتأكد من صحة الأرقام بالإضافة إلى الزيارات الميدانية للتأكد من أن جمع المعلومات يتم بشكل صحيح إلى جانب توفير الكوادر البشرية المدربة على استخدام التقنية في جمع المعلومات. علماً بأن إجراءات التدقيق تتم على جميع المؤشرات الإحصائية التي تصدرها الوزارة.

وتقوم الوزارة بجمع معلومات وبيانات من مختلف الإدارات الحكومية المعنية بالجوانب الاقتصادية كوزارة المالية، والبنك المركزي العماني والإدارة العامة للجمارك لتركيب وإعداد المؤشرات الاقتصادية المختلفة والتي يتم نشرها في النشرة الإحصائية الشهرية وفي الكتاب الإحصائي السنوي وغيرها من الإصدارات، التي يتم توفيرها على موقع وزارة الاقتصاد الوطني في الشبكة العالمية. وتسمى الوزارة أن تكون نشراتها الإحصائية تتماشى مع أفضل الممارسات والتصانيف الدولية التي تصدر عن الأجهزة الإحصائية المتقدمة من خلال الالتزام بوتائر وتوقيت النشر وهي خطوة متقدمة في إصدار البيانات باعتبارها أحد المعايير والممارسات التي تلتزم بها الدول المتقدمة في العمل الإحصائي.

وقد اهتمت وزارة الاقتصاد الوطني بالتحليل الإحصائي كونه يقدم خدمة إضافية لجميع المستخدمين على المستوى الرسمي والأكاديمي وعلى مستوى القطاع الخاص ويوفر معلومات تفصيلية معمقة عن الظواهر الإحصائية المختلفة حيث قامت الوزارة بإصدار عدد من النشرات المختلفة عن قطاع الزراعة والتجارة الخارجية إلى جانب التحليل الربع سنوي للاقتصاد العماني.

ومن ضمن خطة عمل المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية خلال العام الحالي الاهتمام بالمؤشرات الاستشرافية التي تساعد في مواكبة الظواهر الاقتصادية بشكل سريع خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي تأثر بها العالم وبالتالي فإن هذه المؤشرات الاستشرافية يجب أن تتواكب وتكون سريعة في عملية النشر.

وسعيًا نحو دفع العمل الإحصائي بشكل سريع نظراً لأهمية دور الإحصاءات فقد تم استحداث دائرة جديدة بالمديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية بالوزارة تحت مسمى دائرة المنهجيات والتحليل الإحصائي تعنى بعملية التطوير والتحسين في أساليب العمل الإحصائي بما يتواءم مع أفضل التصنيفات والمعايير الدولية.

## التجارة الخارجية

وزارة الاقتصاد الوطني :

### نتيجة انخفاض أسعار النفط إجمالي الصادرات السلعية تتخفص بنسبة (٢٦,٧٪) في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م

أشارت النشرة الإحصائية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن الصادرات السلعية للسلطنة تأثرت بحالة الركود الاقتصادي الذي شهده العالم وتراجع أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩م، حيث أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك أن إجمالي الصادرات السلعية انخفضت بنحو (٢٦,٧٪) في عام ٢٠٠٩م، وذلك من (١٤٥٠٣) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م إلى نحو (١٠٦٣٢) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩م.

وقد أدى تراجع أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩م إلى تراجع قيمة صادرات النفط والغاز بنسبة (٣٧٪) حيث تراجعت صادرات النفط الخام بنسبة (٣٦,٣٪) والنفط المصفى بنسبة (٣٨,٥٪). أما الغاز الطبيعي المسال فتراجعت صادراته بنسبة (٣٩,٥٪) خلال عام ٢٠٠٩م.

وأوضحت النشرة بأن الصادرات غير النفطية تأثرت بشكل غير مباشر بتراجع أداء القطاع النفطي خلال عام ٢٠٠٩م، حيث انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة (٥,٨٪). ويعزى ذلك إلى تراجع صادرات السلطنة من المنتجات المعدنية بنسبة (٣٥,٧٪)، والحيوانات الحية ومنتجاتها بنسبة (٢٧,٨٪)، كما انخفضت صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بنسبة (٤١,٦٪). في المقابل، حققت الصادرات السلعية من المعادن ومصنوعاتها نمواً كبيراً بنسبة (١٢٢,٨٪) ومصنوعات اللدائن والمطاط بنسبة (٣٣,٧٪)، ومنتجات الصناعات الكيماوية بنسبة (١,٤٪).

تشير البيانات إلى أن الواردات السلعية المسجلة شهدت أيضاً انخفاضاً في عام ٢٠٠٩م بنسبة (٢٢,١٪) مقارنة بعام ٢٠٠٨م، حيث انخفضت واردات السلطنة من مصنوعات اللدائن والمطاط بنسبة (٤١,٣٪)، والمعادن ومصنوعاتها بنسبة (٣٩,٥٪)، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بنسبة (٢٢,٩٪) ومعدات النقل بنسبة (٢٤,٣٪). وفي المقابل، ارتفعت الواردات من المنتجات المعدنية بنسبة (٢١,٩٪)، ومنتجات الصناعات الكيماوية بنسبة (٣٣,١٪). ويلاحظ أن قيمة الواردات السلعية حسب المنافذ الجمركية ارتفعت بنسبة (٢,٣٪) في المنافذ الجوية إلا أنها انخفضت في كل من المنافذ البحرية والبحرية بنسبة (٢٤,٦٪) و (٢٤,٥٪) على التوالي.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتجارة السلطنة الخارجية غير النفطية، يلاحظ في عام ٢٠٠٩م تراجع تجارة السلطنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تشير البيانات إلى انخفاض صادرات السلطنة غير النفطية إلى دولة الإمارات بنسبة (٢٣,٦٪) كما انخفضت واردات السلطنة من الإمارات بنسبة (٣١,٩٪). وفيما يتعلق بتجارة السلطنة مع الهند فقد انخفضت صادرات السلطنة إلى الهند بنسبة (١١,٤٪) مقابل ارتفاع واردات السلطنة من الهند بنسبة (١٪). أما تجارة السلطنة مع الصين فقد تحسنت نسبياً لصالح السلطنة حيث ارتفعت صادرات السلطنة إلى الصين بنسبة (٢٨,٦٪) مقابل انخفاض واردات السلطنة من الصين بنسبة (١٨,٢٪). كما تحسنت تجارة السلطنة مع سنغافورة حيث ارتفعت صادرات السلطنة إلى سنغافورة بنسبة (٨٧,٦٪). ويلاحظ خلال عام ٢٠٠٩م انخفاض صادرات السلطنة إلى السعودية بنسبة (٢٠,٤٪)، كما انخفضت واردات السلطنة من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٢٤,٩٪) و (١٢,٢٪) على التوالي.

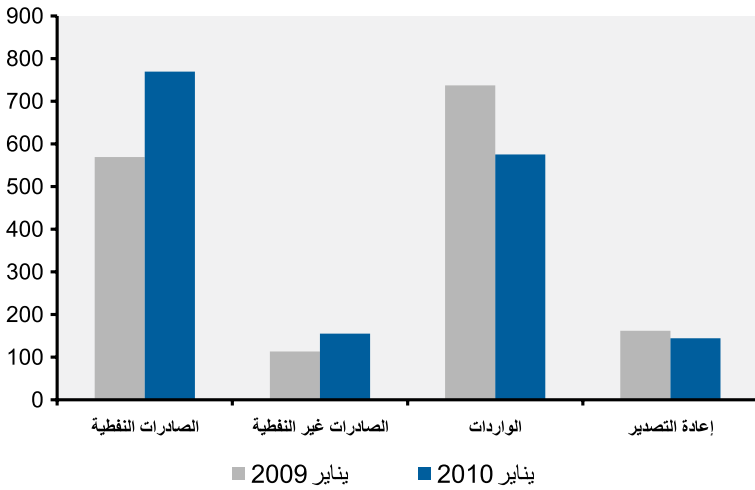


## الاقتصاد الوطني: الصادرات السلعية ترتفع بنسبة (٦, ٢٦٪) في نهاية يناير ٢٠١٠م مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٩م

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك أن إجمالي الصادرات السلعية ارتفعت في نهاية شهر يناير ٢٠١٠م بنحو (٢٦, ٦٪) عنها في نفس الشهر من عام ٢٠٠٩م، وذلك من (٤, ٨٤٤) مليون ريال عماني إلى نحو (٩, ١٠٦٨) مليون ريال عماني.

وسجلت صادرات النفط والغاز خلال تلك الفترة ارتفاعاً بلغت نسبته (٢, ٣٥٪) نتيجة ارتفاع كل من كميات الإنتاج وأسعار النفط، ففي الوقت الذي شهدت فيه صادرات الغاز تراجعاً بنسبة (٥, ٢٠٪) ارتفعت الصادرات من النفط الخام بنحو (٥, ١٩٧) مليون ريال عماني وبنسبة (٥, ٤٧٪) والنفط المصفى بنحو (٢, ٢٧) مليون ريال وبنسبة (٥, ٨١٪) في نهاية شهر يناير ٢٠١٠م.

الصادرات والواردات السلعية وإعادة التصدير (مليون ر.ع.)



تأثرت الصادرات غير النفطية بالأداء الجيد للقطاع النفطي خلال تلك الفترة حيث ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة (٩, ٣٦٪). ويرجع السبب في ذلك الارتفاع إلى زيادة صادرات السلطنة لكل من منتجات الصناعات الكيماوية، ومصنوعات اللدائن والمطاط، والمنتجات المعدنية، والحيوانات الحية ومنتجاتها، والمعادن ومصنوعاتها بنسب (٩, ١٢٥٪) و (٣, ١٢٥٪) و (٦, ٨٨٪) و (٩٪) و (١, ٨٪) على التوالي، في الوقت الذي تراجع فيه صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بنسبة (٢, ٤٥٪). وفي المقابل، تراجعت قيمة إعادة التصدير بنسبة (٩, ١٠٪) نتيجة تراجع إعادة تصدير معدات النقل ومواد أخرى بنسبة (٣, ١١٪) و (١٩٪) خلال تلك الفترة.

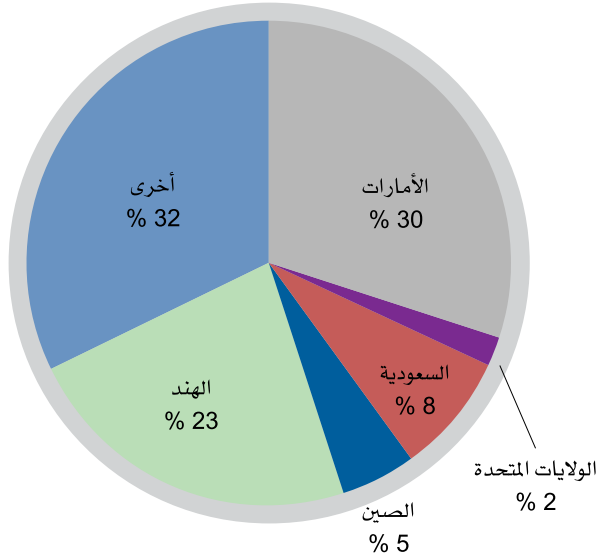
كما شهدت الواردات السلعية المسجلة انخفاضاً كبيراً خلال شهر يناير ٢٠١٠م وبنسبة (٢٢٪) لتصل إلى (٢, ٥٧٥) مليون ريال عماني، حيث انخفضت واردات السلطنة من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بنسبة (٤, ٣٦٪)، كما انخفضت الواردات من معدات النقل بنسبة (٦, ٣٥٪)، وحيوانات حية ومنتجاتها بنسبة (٤, ٢٦٪)، والمعادن ومصنوعاتها بنسبة (٥, ٢١٪) ومنتجات صناعة الأغذية بنسبة (٥, ٠٪). وفي المقابل، ارتفعت الواردات السلعية للسلطنة من المنتجات المعدنية بنسبة (٨, ٢٣٪) ومنتجات الصناعات الكيماوية بنسبة (٦, ٤٪). ويلاحظ أن قيمة الواردات السلعية حسب المنافذ الجمركية تأثرت بهذا الانخفاض حيث انخفضت واردات السلطنة القادمة عن طريق المنافذ البحرية بنسبة (٣, ٢٩٪)، إلا أن نسبة الانخفاض كانت أقل للواردات في كل من المنافذ البرية والجوية فانخفضت في المنافذ البرية بنسبة (٢, ١٪) وفي المنافذ الجوية بنسبة (٢, ٦٪).

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتجارة السلطنة الخارجية، يلاحظ زيادة قيمة الصادرات العمانية غير النفطية المتجهة

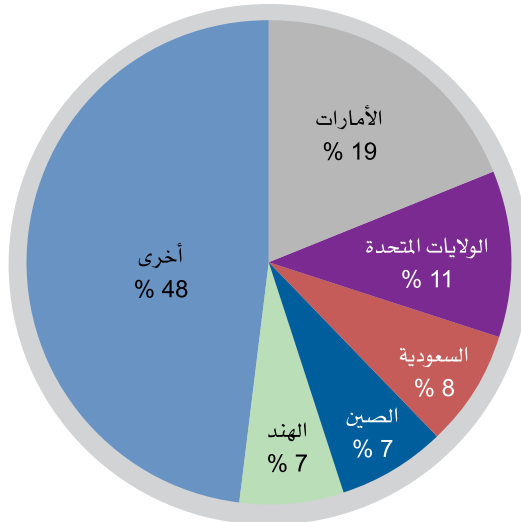


لكل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض المتجهة منها إلى الإمارات العربية المتحدة والهند. أما واردات السلطنة من العالم الخارجي فقد شهدت خلال تلك الفترة ارتفاعاً للواردات القادمة من كل من كوريا الجنوبية والصين في حين انخفضت قيمة واردات السلطنة من كل من الإمارات العربية المتحدة واليابان والولايات المتحدة الأمريكية بمعدلات متفاوتة.

صادرات النفط العمانية غير النفطية حسب الدول خلال شهر يناير 2009م



صادرات النفط العمانية غير النفطية حسب الدول خلال شهر يناير 2010م



## وزارة الاقتصاد الوطني :

### الصادرات السلعية ترتفع بنسبة (٢, ٤٥٪)

حتى نهاية فبراير ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩م

سجلت الصادرات السلعية ارتفاعاً كبيراً خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١٠م بلغت نسبته (٢, ٤٥٪) مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠٠٩م. وأظهرت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني أن إجمالي الصادرات السلعية ارتفعت في نهاية شهر فبراير ٢٠١٠م لتصل إلى (٢١٧٣,٥) مليون ريال عماني مقارنة ب (١٤٩٦,٦) مليون ريال خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م.

وشهدت تلك الفترة من عام ٢٠١٠م ارتفاعاً في صادرات النفط والغاز لتصل إلى (١٥٥٤) مليون ريال عماني وبنسبة (٦, ٦٠٪) عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م - والبالغة (٩, ٩٦٧) مليون ريال عماني - نتيجة لارتفاع صادرات السلطنة من النفط الخام بنسبة (٦, ٨٧٪) والصادرات من النفط المصفى بنسبة (٢٥٪) في الوقت الذي تراجع فيه صادرات الغاز الطبيعي المسال بنسبة (٤, ١٠٪).

وسجلت الصادرات غير النفطية كذلك ارتفاعاً ملحوظاً خلال تلك الفترة من عام ٢٠١٠م وبنسبة (٧, ٢٠٪) لتصل إلى (٩, ٣٠٧) مليون ريال مقابل (١, ٢٥٥) مليون ريال في عام ٢٠٠٩م ، نتيجة لارتفاع صادرات المنتجات الصناعات الكيماوية بنسبة (٩, ١٤٠٪) ومصنوعات اللدائن والمطاط بنسبة (٦, ٩٢٪) وحيوانات حية ومنتجاتها بنسبة (٤, ٢٪) والمعادن ومصنوعاتها بنسبة (٤, ١٪)، فيما تراجعت صادرات المنتجات المعدنية بنسبة (٦, ١٣٪) والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بنسبة (٧, ٣٥٪).

وعلى نسق كل من الصادرات النفطية وغير النفطية ارتفعت قيمة إعادة التصدير بنسبة (٩, ١٣٪) نتيجة الزيادة الملحوظة في إعادة تصدير المنتجات المعدنية بنسبة (٦, ٤١٪) والأجهزة والمعدات الكهربائية بنسبة (٦, ٢٤٪)، كما ارتفعت قيمة إعادة تصدير معدات النقل بنسبة (٥, ١١٪) خلال تلك الفترة.

أما الواردات السلعية المسجلة فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١٠م بنسبة (٨, ١٦٪)، حيث انخفضت واردات السلطنة من معدات النقل بنسبة (٧, ٣٢٪)، وآلات وأجهزة ومعدات كهربائية بنسبة (٤, ٣٢٪). كما انخفضت واردات الحيوانات الحية ومنتجاتها بنسبة (٩, ٢٣٪) والمعادن ومصنوعاتها بنسبة (٥, ٧٪)، فيما ارتفعت الواردات السلعية للسلطنة من المنتجات المعدنية بنسبة (٢, ٣٧٪) ومنتجات الصناعات الكيماوية بنسبة (٣, ٢٣٪) ومنتجات صناعة الأغذية بنسبة (٢, ٩٪)، ويلاحظ أن المنافذ البحرية والجوية تأثرت بانخفاض قيمة الواردات حيث انخفضت الواردات عن طريق المنافذ البحرية بنسبة (٧, ٢٣٪) والواردات عن طريق المنافذ الجوية بنسبة (٥, ١٧٪)، بعكس الواردات عن طريق المنافذ البرية التي ارتفعت بنسبة (٨, ٧٪).

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتجارة السلطنة الخارجية، يلاحظ زيادة قيمة الصادرات العمانية غير النفطية المتجهة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والصين وانخفاض المتجهة منها إلى الإمارات العربية المتحدة والهند. أما واردات السلطنة من العالم الخارجي فقد شهدت خلال تلك الفترة انخفاضاً كبيراً للواردات القادمة من الولايات المتحدة واليابان والصين، وارتفاعاً طفيفاً لواردات السلطنة من الإمارات العربية المتحدة والهند .



# ثالثاً: إصدارات أفرى

وزارة الاقتصاد الوطني :

## تصدر نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لعام ٢٠٠٩م

صدر مؤخراً عن وزارة الاقتصاد الوطني نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للعام الماضي ٢٠٠٩م، وذلك باللغتين العربية والانجليزية.

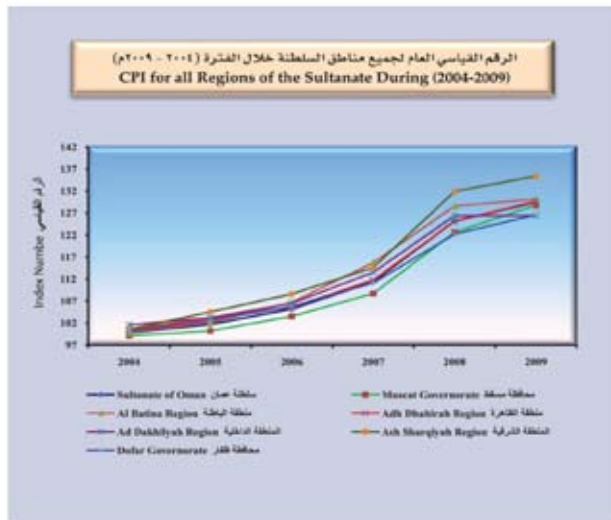
تحتوي النشرة على جداول تفصيلية عن الأرقام القياسية في مختلف محافظات ومناطق السلطنة، وتتضمن النشرة أيضاً المنهجية المستخدمة في إعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وأهم استخداماتها بالإضافة إلى التعاريف والمصطلحات المستخدمة.

وحرصاً من وزارة الاقتصاد الوطني على سهولة الحصول على تلك البيانات وإتاحتها لمختلف المستخدمين فقد تم توفير نسخة إلكترونية على موقع الوزارة [www.mone.gov.om](http://www.mone.gov.om).

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لمناطق السلطنة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩م)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	المنطقة
سنة الأساس Base Year 2000						
129.5	125.2	111.4	105.2	101.7	99.8	سلطنة عمان
128.8	122.6	108.7	103.5	100.2	99.1	محافظة مسقط
130.2	128.6	115.7	106.7	102.1	99.9	منطقة الباطنة
129.7	125.1	111.8	105.6	103.1	100.6	منطقة الظاهرة*
126.4	126.4	113.5	106.5	103.2	101.6	المنطقة الداخلية
135.4	131.9	114.6	108.6	104.5	100.6	المنطقة الشرقية
126.6	122.2	111.1	105.8	102.6	100.2	محافظة ظفار

\* إضافة لمحافظة البريمي

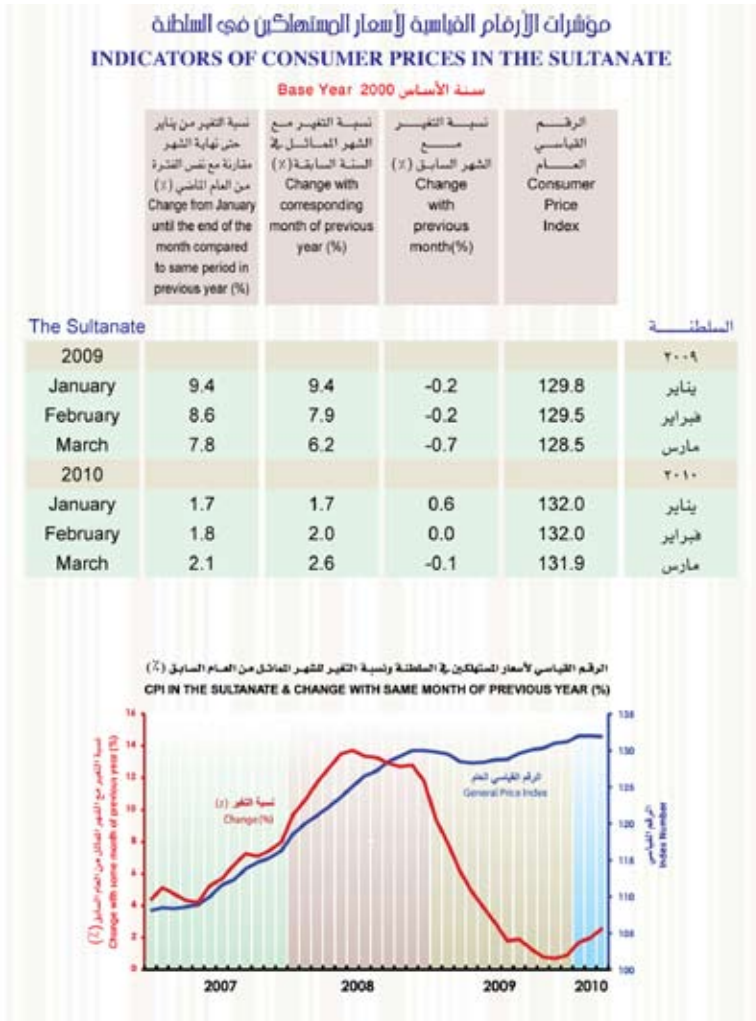


## تصدر نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للربع الأول

صدر مؤخرا عن وزارة الاقتصاد الوطني نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للربع الأول من عام ٢٠١٠م، وذلك باللغتين العربية والانجليزية.

تحتوي النشرة ثلاثة جداول هي مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في السلطنة، ونسبة التغير للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حسب المناطق للمجموعات السلعية، ونسبة التغير لأسعار المستهلكين حسب المجموعات الفرعية.

وحرصا من وزارة الاقتصاد الوطني على سهولة الحصول تلك البيانات لكافة مستخدمي البيانات في المؤسسات العامة والخاصة فقد تم توفير نسخة الكترونية على موقع الوزارة [www.mone.gov.om](http://www.mone.gov.om) ، كما يمكن للمهتمين الاستعانة بالنسخ المتوفرة بمكتبة الوزارة.





وزارة الاقتصاد الوطني :

## تصدر نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للربع الثاني

صدر عن وزارة الاقتصاد الوطني نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للربع الثاني من عام ٢٠١٠م، وذلك باللغتين العربية والانجليزية.

تحتوي النشرة على ثلاثة جداول هي مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في السلطنة، ونسبة التغير للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حسب المناطق للمجموعات السلعية، ونسبة التغير لأسعار المستهلكين حسب المجموعات الفرعية.

وحرصاً من وزارة الاقتصاد الوطني على سهولة الحصول تلك البيانات لكافة مستخدمي البيانات في المؤسسات العامة والخاصة فقد تم توفير نسخة الكترونية على موقع الوزارة [www.mone.gov.om](http://www.mone.gov.om) ، كما يمكن للمهتمين الاستعانة بالنسخ المطبوعة المتوفرة بمكتبة الوزارة.

## النسخة الإلكترونية لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي على موقع وزارة الاقتصاد الوطني

قامت وزارة الاقتصاد الوطني بتدشين النسخة الإلكترونية لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي بالسلطنة في عام ٢٠٠٨م على موقعها الإلكتروني، [www.mone.gov.om](http://www.mone.gov.om). يتضمن الإصدار على عدد من البيانات والجداول التفصيلية عن الاستثمار الأجنبي بالسلطنة حسب نوع الاستثمار كالاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ والاستثمارات الأجنبية الأخرى مصنفة حسب النشاط الاقتصادي وبلد المنشأ بالإضافة إلى بيانات حول الاستثمار العماني في الخارج.

الجدير بالذكر أن وزارة الاقتصاد الوطني تسعى إلى تطوير استخدام التقنيات المعلوماتية في مجال النشر الإلكتروني وتطوير الوسائط والوسائل في مجال النشر وذلك بهدف إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية لكافة شرائح المجتمع والمهتمين خاصة في ظل اتساع مجالات استخدام البيانات الإحصائية والمعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة.